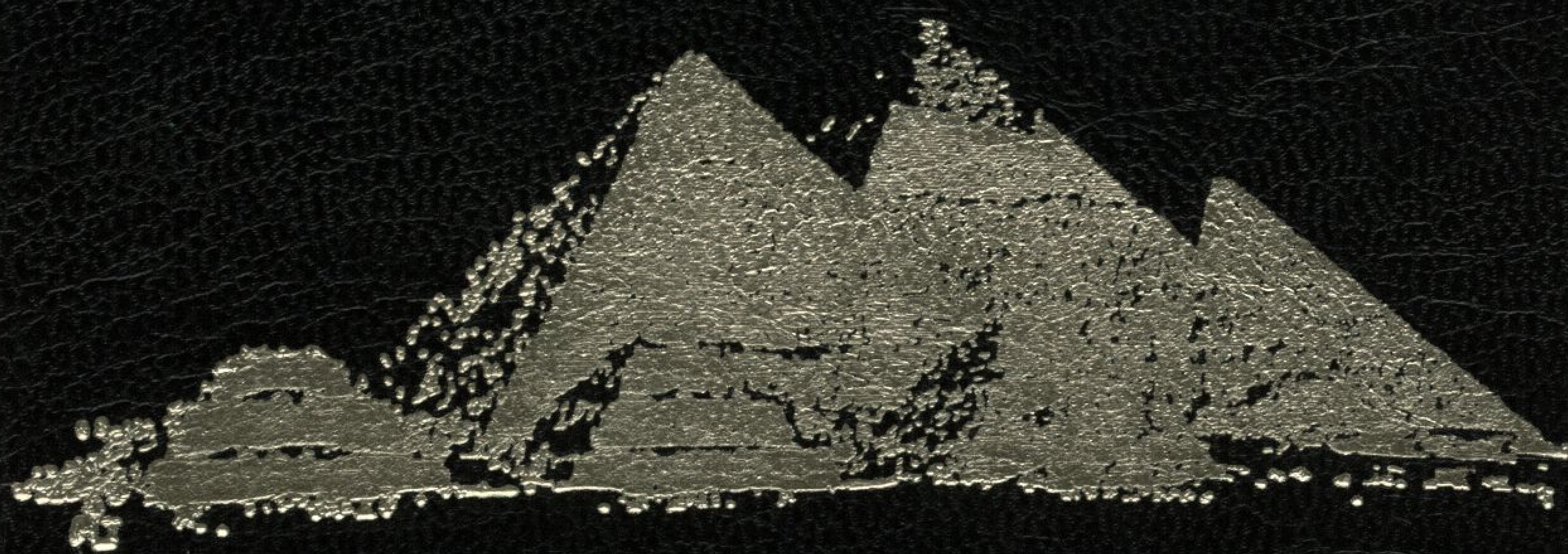
موسوعة

عظماء في تاريخ مصر





عظماء

في تاريخ مصر

(١٦)

د. محمد الجوادى

موسوعة

عظماء في تاريخ مصر

المجلّد السادس عشر

النخبة المصرية الحاكمة ـ ١ ـ

١٩٥٢ ـ ٢٠٠٠

دار نوبليس

اسم الموسوعة:	عظماء في تاريخ مصر
اسم الكتـــاب:	النخبة المصرية الحاكمة - ١ -
المؤلـــــف:	د. محمد الجوادي
قياس الكتاب:	١٧ × ٢٤
عدد الصفحات:	٢١٢
عدد صفحات الموسوعة:	٤٢٣٦
مكـان النشـر:	بيروت
دار النشر والتوزيع:	دار نوبليس
تلفاكس:	٧٥ ٣٤ ٥٨ (١) ٩٦١
هاتـف:	٢١ ١١ ٥٨ (١) ٩٦١ - ٢١ ١١ ٥٨ (٣) ٩٦١
صندوق بريد:	٧٠ ٦٩ ١٦ بيروت لبنان
بريد إلكتروني:	info@nobilis-int.com
الطبعة الأولى:	٢٠١٢

EAN 9786144031346

ISBN 978-614-403-134-6

الإهداء

إلى الأستاذ الدكتور مفيد شهاب

تحية تقدير لشخصه الكريم ، وفكره القويم ، وخلقه النبيل .

هذا الكتاب

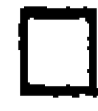
يتناول هذا الكتاب مجموعة من الدراسات التى يمكن وصفها بلغة البحث العلمى بأنها أصيلة وغير مسبوقة .

كما يتضمن مجموعة من المقالات (المستندة إلى دراسات) تتناول بالبحث والتعليق النخبة الحاكمة فى النصف الثانى من القرن العشرين .

وقد كان من حسن الحظ أن أتيح لبعض هذه المقالات والدراسات أن ينشر على القراء فى الأهرام، والأخبار، والحياة، والوفد، وفى صحيفتى الدستور والتحدى الأسبوعيتين، وفى مجلتى المصور، وروزاليوسف، وفى مجلة النيل التى تصدر عن هيئة الاستعلامات .

وربما يقودنى هذا إلى أن أعترف منذ البداية بأن هذا الكتاب لم يكتب على منوال الدراسات الاكاديمية التى تتناول دراسة النخب الحاكمة ، ولكنه مع هذا كتب بأسلوب اكاديمى ، ومنهج اكاديمى ، وروح أكاديمية وسيرى القارئ ملامح الأكاديمية فيه وقد امتزجت بالتناول العلمى أو الأدبى المباشر بعيداً عن المصطلحات ، والجمل الطويلة ، والإحالات ، والتحفظات ، والاستشهادات ، والتشبيهات ، والهوامش المطولة والانطباعات الايدولوجية .

وإذا كان هناك فضل يحسب لمن شجعنى على هذا الأسلوب فى التناول فانه فى واقع الأمر يعود إلى مجموعة كبيرة من الاساتذة الاكاديمين المتخصصين فى العلوم السياسية والتاريخ المعاصر الذين منحونى كثيراً من ثقتهم وتشجيعهم بروح أخوية متجردة ونادرة .

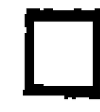


ويقدم الباب الأول من خلال خمسة فصول بورتريهات سريعة على مستوى رئيس الجمهورية واثنين من رؤساء الوزراء وسبعة من الوزراء، وقد كتبت هذه البورتريهات فى مناسبات محددة قدمت من خلالها كثيراً من الرؤى المتعلقة بديناميات حياتنا السياسية .

وقد لخصت فى الفصل الأول السمات العشر فى شخصية الرئيس مبارك بعد ثلاث فترات رئاسية (١٩٨١ ـ ١٩٩٩)، كما تناولت فى الفصل الثانى العناصر البارزة فى فلسفة التغيير التى مارسها الرئيس طوال هذه الفترة وفترة سابقة كان مشاركاً فيها بفعالية فى صناعة القرار المصرى من خلال منصبه كنائب للرئيس (١٩٧٥ ـ ١٩٨١)، وفى الفصل الثالث قدمت صورة لشخصية الدكتور كمال الجنزورى نشرتها غداة تكليف الرئيس له بتشكيل الحكومة فى مطلع ١٩٩٦، كما قدمت فى الفصل الرابع صورة البورتريه العائلى للدكتور عاطف عبيد بشىء من التفصيل والاستطراد كنموذج لتلاقى وتفاعل الاتجاهات الفكرية والسياسية والمهنية والعائلية فى شخصية واحدة، وفى الفصل الخامس رسمت ملامح الشخصيات السبع التى اختيرت لتولى الوزارة لأول مرة عام ١٩٩٦، واقتصرت على هذه العينة المحدودة فى تقديم نموذج معبر من ضمن دراسات كثيرة أعددتها عن كل

شخصيات الحقبة التى يتناولها هذا الكتاب، وذلك لإيمانى بأن دراسة النموذج كفيلة إلى حد ما بإطلاع القارئ ـ دون شغله ـ على كثير من التفصيلات والدقائق فيما يتعلق بصعود الأفراد إلى طائفة النخبة .

ولا يزال الأمل يحدونى أن أقدم الدراسات الأخرى فى كتب تالية إذا ما مدّ الله فى عمرى، ومنحنى الصحة والقدرة .



وفى الباب الثانى الذى يضم ستة فصول حاولت ضبط كثير من الحقائق المتعلقة بمناطق الاهتمام التى لا تزال تُقدم عنها معلومات وأقوال مرسلة لجمهور القراء، وهكذا حددت فى أول فصول هذا الباب ترتيب أقدميات أعضاء مجلس قيادة الثورة واللجنة القيادية لتنظيم الضباط الأحرار من حيث الانضمام ومن حيث الانفصال أيضاً . . كما درست (فى الفصل السابع) تعاقب الشخصيات المختلفة على موقع الرجل الثانى فى الدولة (من الناحية الرسمية) منذ قيام الثورة وحتى الآن . . كما وثقت (فى الفصل الثامن) من الناحية التاريخية تعاقب الشخصيات على منصب نائب رئيس الجمهورية، وأفردت فصلاً طويلاً (الفصل التاسع) لدراسة أقدميات رؤساء الوزراء فيما بين زملائهم من الوزراء .

وقد اقتضى هذا وضع جداول مقارنة لأقدمياتهم بين الوزراء وبين رؤساء الوزراء، كما اقتضى حساب الفترات الزمنية التى قضوها ما بين استوزارهم ووصولهم إلى رئاسة الوزارة، وترتيبهم تبعاً لهذه المدة، وبعض الاستنتاجات والتعليقات المهمة التى يمكن قراءتها من خلال هذا الترتيب .

وكان من الطبيعى ألا أقف بهذه الدراسة عند حدود فترة النصف الثانى من القرن العشرين ، وأن أمتد بها إلى الفترة منذ ١٨٧٨ حين بدأ النظام الوزارى المصرى .

كما أفردت فصلاً مطولاً آخر (هو الفصل العاشر من هذا الكتاب) لدراسة معدلات الدماء الجديدة التى دخلت مع كل وزارة جديدة ، سواء عند تشكيلها أو فى أثناء توليها الحكم ، ورتبت رؤساء الوزراء المختلفين تبعاً لمعدل التجديد فى كل وزارة من الوزارات الجديدة ، وللعدد الإجمالى الذى استوزروه من الوزراء على مدى وزاراتهم ، مع تقديم كثير من الملاحظات والاستنتاجات والتعليقات الكفيلة بإضاءة الدراسة .

وأثبت مع هذا التحفظ بأنى أفهم أن رئيس الوزراء (سواء بعد الثورة أم قبلها) ليس بمثابة صاحب الفضل الوحيد ولا المسئول الوحيد عن كل الوجوه الجديدة التى تضمها وزارته ، بل إنه كما سنرى قد يكون هو نفسه وجهاً جديداً لأن بعض هؤلاء الرؤساء بدأوا بالرئاسة لا بالوزارة . ومع هذا ولاعتبارات البحث والمقارنة فقد اعتبرت التجديد فى الدماء مرتبطاً برؤساء الوزارات أنفسهم .

وأعقبت هذا الفصل بفصل طريف (الفصل الحادى عشر) يجيب عن سؤال جديد كان عنوانه : «مَنْ استوزر رؤساء الوزارات؟» ، ولا يخفى ما لهذا من أهمية نسبية فى تقييم اختيارات رؤساء الوزراء للوزراء فى أول عهدهم بالوزارة فى ضوء ما قد يصلون إليه بعد فترة من الوصول إلى رئاسة الوزارة نفسها . وقد انتهجت فى هذا الفصل ما انتهجته فى السابق من الامتداد بالدراسة إلى ١٨٧٨ حتى أعطى للمقارنة حظها وأفقها الواسع .

وحاولت فى الباب الثالث من خلال خمسة فصول متتابعة دراسة طبيعة منصب نائب رئيس الوزراء، سواء فيما قبل الثورة، أو فى عهد الرؤساء الأربعة المتوالين، وقدمت المعلومات الكفيلة بفهم ودراسة الطبيعة المتغيرة لهذا المنصب على مدى تاريخنا الحديث والمعاصر.

وقد بدأت فى الفصل الثانى عشر بالإشارة إلى ملابسات المرات الثلاث التى وجد فيها منصب النائب الأول لرئيس الوزراء فى ١٩٧١ و ١٩٧٤ و ١٩٨١ .

ثم أشرت فى الفصل الثالث عشر إلى وجود منصب نائب رئيس الوزراء منذ ما قبل الثورة حيث ناله رئيس الوزراء الاشهر حسين رشدى باشا حين انضم إلى وزارة الثقة التى شكلها عدلى يكن باشا فى أعقاب ثورة ١٩١٩ تدعيما لهذه الوزارة، كما ناله فى ١٩٤٦ أستاذ الجيل احمد لطفى السيد .

وأرجو القارئ ألا يخلط بين وجود هذا المنصب قائماً بذاته وبين مهمة أخرى تقتضيها الظروف وهى رئاسة الوزارة بالنيابة فى حالة غياب رئيس الوزراء أو سفره أو مرضه وليس هذا موضوع دراستنا فى فصول هذا الباب كله .

وفى الفصل الربع عشر استعرضت قائمة الذين تولوه على مدى عهد الرئيس جمال عبد الناصر واختصاصاتهم وترتيبهم معلقاً على الإفراط الحادث فى وجود هذا المنصب فى احدى الحقب الزمنية .

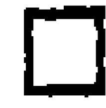
وفى الفصل الخامس عشر تناولت علاقة هذا المنصب بمفهوم القطاعات الوزارية الذئ قدر له أن يسود فى التشكيلات الوزارية فى عهد الرئيس

محمد أنور السادات .

ثم تناولت ما انتهى إليه وضع هذا المنصب فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك فى الفصل السادس عشر .

وظنى أن المعلومات التى قدمتها قد تكون كفيلة بالإجابة عن سؤال محدد : هل كان هذا المنصب مجرد ترضية بروتوكولية ، أم ترقية شخصية ، أم أداء لوظيفة محددة فى رئاسة قطاع معين وتخفيف العبء (أو ربما تعقيده وتصعيبه) على رئيس الوزراء؟

وليس من شك أن الإجابة تتراوح من زمن إلى آخر على نحو ما تراوحت أهداف أصحاب القرار بالطبع .



ثم خصصت الباب الرابع من هذا الكتاب لدراسة بعض ديناميات النخبة الحاكمة ، وتناولت بعض ظواهر محددة من خلال فصول هذا الباب ، فدرست فى الفصل السابع عشر الحالات التى قبل فيها رؤساء وزراء سابقون العودة إلى العمل أعضاء فى الوزارة ، سواء نواباً لرئيس الوزراء أو وزراء ، وذلك منذ قبل حسين فخرى باشا هذا المبدأ فى أواخر القرن التاسع عشر ، وحتى آخر حالة من هذه الحالات (محمد صدقى سليمان فى ١٩٧٠) .

والشاهد أن هذه الظاهرة كانت أكثر شيوعاً فيما قبل الثورة ، وأنها وجدت أيضاً فى عهد الثورة ولكنها انتهت منذ بداية عهد الرئيس السادات ، وأنها ارتبطت فى عهد الثورة بالرئيس عبدالناصر من ناحيتين : حين قبل هو

نفسه العودة من منصب رئيس الوزراء إلى منصب نائب رئيس الوزراء فى ١٩٥٤ ، وحين عاد إلى تولى رئاسة الوزارة فى ١٩٦٧ وضم إلى الوزارة ثلاثة من رؤساء الوزراء الذين خلفوه فى هذا المنصب على مدى الفترة من ١٩٦٢ وحتى ١٩٦٧ .

ثم كان الامتداد الطبيعى [والأخير] لهذه الظاهرة متمثلاً فى أولى وزارات عهد الرئيس السادات حين بقى واحد من هؤلاء تحت رئاسة رئيس وزراء جديد .

وفى الفصل الثامن عشر قدمت دراسة مطولة عن ظاهرة إعادة الاستوزار فى عصر الثورة ، وهى الظاهرة التى كانت بمثابة أمر طبيعى فيما قبل الثورة ، لكنها لم تختف فى أثناء عهد الثورة ، وقد حصرت ٤٧ حالة على مدى تاريخ الوزارات (١٩٥٢ ـ ١٩٩٩) فى مقابل ٤٩٧ وزيراً جديداً هم مجموع الوزراء الذين استوزرتهم الثورة ولم يكونوا وزراء قبلها .

وفى فصل تال (الفصل التاسع عشر) ناقشت الآليات التى حكمت هذه الظاهرة . وفى هذا الصدد رصدت عدة ظواهر كالحرص على مستوى معين لتولى الوزارات الاقتصادية ، وكتفضيل الرئيس عبد الناصر العودة إلى اختياراته الأولى فيما يتعلق بالوزارات الفنية ، وكتعاقب النظراء ، والعودة من مناصب سياسية كانت جزءا من رحلة التنقل فى السلطة ، وكعودة وزراء سابقين لتولى وزارات سياسية مهمة ، وكعودة وزراء أثبتوا النجاح أو القبول إلى وزاراتهم ، وكاختيار رؤساء الوزراء الجدد لوزراء قدامى لدخول وزارتهم ، وأخيراً العودة إلى الوزارة لتولى رئاستها .

وفى الفصل الذى يليه (الفصل العشرون) تناولت بشىء من التفصيل

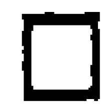
والاستقراء ديناميات تبادل المواقع الوزارية .

وقد وصفت هذه الديناميات تبعاً لما حدث بالفعل من عودة الرؤساء الثلاثة الأوائل إلى تولى رئاسة الوزارة ، وعودة ثلاثة من أعضاء مجلس قيادة الثورة إلى تولى المناصب الوزارية ، وعودة خمسة من رؤساء الوزراء السابقين إلى تولى مناصب وزارية غير الرئاسة ، وعودة نواب رئيس الوزراء إلى تولى نفس المنصب ، وذلك بعد فترة وبدون أن يعودوا وزراء فيما بين المرتين ، وعودة نواب رئيس الوزراء إلى تولى مناصب الوزراء فى الوزارة التالية مباشرة ، ثم عودة نواب رئيس الوزراء إلى تولى مناصب الوزراء بعد فجوة زمنية ، ثم التنقل بين منصبى الوزير ونائب رئيس الوزراء (اكثر من مرة) ، ثم نائب أول ثم رئيس وزراء ، ثم الانتقال من نائب رئيس وزراء إلى وزير ، ثم نائب رئيس وزراء مرة أخرى ، أو بين منصب نائب رئيس الوزراء والوزير ثم نائب رئيس الوزراء مع فجوات زمنية ، ثم عودة وزير إلى الوزارة ليتولى رئاستها ، وعودة نواب لرئيس الوزراء إلى الوزارة ليتولوا رئاستها ، وعودة وزراء سابقين إلى الوزارة ليتولوا منصب نائب رئيس الوزارة ، ثم عودة الوزراء إلى مواقع الوزراء فحسب ، ثم عودة الوزراء إلى مواقع الوزراء والوصول بعدها إلى مناصب نواب رئيس الوزراء ، وأخيرا عودة نواب الوزراء إلى عضوية مجلس الوزراء ولكن كوزراء .

وكان لابد من فصل أخير (هو الفصل الحادى والعشرون) يناقش ظاهرة الاستثناءات فى الترتيب البروتوكولى لأعضاء الوزارة من حيث تواريخ حدوث الظاهرة ودلالاتها المختلفة . وقد تعرضت بالتفصيل للأسباب التى دعت إلى اللجوء إلى مثل هذا الوضع ، وأوردت التفصيلات التى جرت من

خلالها الظاهرة بسرد زمنى ، كما حددت بدقة كيف حدث الاستثناء والذين أفادوا بسببه والذين تم تخطيهم بحدوثه ، وقدمت هؤلاء من خلال مجموعات متخصصة كفيلة بإلقاء الضوء على حجم ودرجة الاستثناء ، بادئاً بوزراء الحربية والدفاع ، ثم بوزراء الخارجية ، ثم بوزراء الداخلية ، ثم بوزراء شئون مجلسى الشعب والشورى ، ثم بوزراء الوزارات الاقتصادية ، ووزراء الوزارت الأخرى الذين اقضى الأمر حصولهم على منصب نائب رئيس الوزراء ليرأسوا قطاعات معينة فى مجلس الوزراء . وتناولت فى نهاية هذا الفصل علاقة الحصول على منصب نائب رئيس الوزراء بالترتيب البروتوكولى من خلال قائمتين .

ولأنى أومن بأن دراسة التاريخ والسياسة والاجتماع لا ينبغى أن تتوقف عند الماضى والحاضر ، وأنه لابد من امتدادها إلى المستقبل ، فقد قدمت فى آخر فصول هذا الباب وهو الفصل الثانى والعشرون رؤية مهمة عن إعداد وزراء الغد على ضوء التجارب الممتدة فى تاريخنا الحديث والمعاصر .



أما الباب الخامس - وهو أكبر الأبواب - فقد درست فيه بعض الآليات والعوامل التى أسهمت فى صياغة تكوين النخبة الحاكمة ، وفضلت أن أبدأ هذا الباب بدراسة شريحة زمنية محددة شهدت أقصى معدل للتغيير فى خلال وزارة واحدة ، وهو دخول ٢٤ وزيراً جديداً على مدى عمر وزارة الرئيس عبدالناصر الأخيرة (مارس ١٩٦٨ - سبتمبر ١٩٧٠) ، ورغم طول عمر هذه الوزارة (٣٠ شهراً) إلا أن التغيير فيها كان ذا دلالات مهمة ، فضلاً عن حجمه الكبير .

ولعل العنوان الذى اخترته لهذا الفصل (الفصل الثالث والعشرون) يدل بصدق على ما حدث فى هذه الفترة، وهو أنها كانت مراجعة أخيرة للنخبة فى عهد الرئيس عبد الناصر.

وفى الفصل الرابع والعشرين تناولت من خلال دراسة استقرائية كيف اختار الرئيس مبارك وزراءه.

وفى الفصل الخامس والعشرين قدمت دراسة للتعديلات الوزارية وتعاقب الوزراء وترتيبهم فى عهد الرئيس مبارك، مشيراً إلى الظروف التى أحاطت بتكوين كل وزارة جديدة أو بإجراء أى تعديل وزارى محدود أو غير محدود.

وفى الفصل التالى (الفصل السادس والعشرون) فعلت نفس الشىء بالنسبة لحركات المحافظين فى عهد الرئيس مبارك، مشيرا إلى حجم كل حركة وما شملته من دخول وتنقلات وخروج، وكان هدفى من هذا الفصل والفصل السابق عليه أن أشير إلى الملامح التاريخية وإلى ملامح القرار فى ذات الوقت من أجل فهم ديناميات تكوين النخبة، ووضع الأساس لدراسات تالية بعد هذا.

ثم خصصت فصلين متتاليين لدراسة ثلاثة من المناصب الكبرى خارج الوزارة فقدمت فى الفصل السابع والعشرين قائمة بأسماء رؤساء مجلسى (الأمة) الشعب والشورى طيلة عهد الثورة.

كما درست فى الفصل الثامن والعشرين المعايير الحاكمة لاختيار شيوخ الأزهر، وذلك من خلال دراسة نشرتها قبيل اختيار شيخ الأزهر الحالى فى

١٩٩٦ ، وأوجزت فى هذا الفصل الحديث عن الضوابط الحاكمة لاختيار مَنْ يشغل هذا المنصب .

كما تناولت من خلال أسماء محددة ومعروفة مدى عوامل التفاضل والتفضيل بين شخصيات مرموقة وذات وزن عند اختيار صاحب القرار لمن يشغل هذا المنصب الرفيع ، وربما كان هذا الفصل فى نظر بعض القراء أكثر فصل تتبدى فيه القدرة على التصنيف الدقيق .

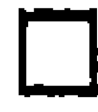
وأفردت الفصل التاسع والعشرين للحديث عن الوزارات المصرية فى فترات الانتقال بين رؤساء الدولة المتوالين ما بين الخديو توفيق والخديو عباس ، وما بين الخديو عباس والسلطان حسين كامل ، وما بين السلطان حسين كامل والسلطان فؤاد ، ثم ما بين الملكين فؤاد وفاروق ، وما بين فاروق ومجلس الوصاية عند قيام الثورة ، ثم ما بين الرؤساء : محمد نجيب وجمال عبد الناصر وأنور السادات وحسنى مبارك كما تناولت باشارة سريعة محددة الوزارت التى أعقبت اغتيال رؤساء الوزارت الثلاثة الذين اغتيلوا وهم يتولون رئاسة الوزارة (بطرس غالى وأحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى) وتلك التى أعقبت وفاة اثنين من رؤساء الوزراء وهم يؤدون عملهم (حسن صبرى باشا واحمد فؤاد محيى الدين) .

أما الفصل الثلاثون فقد تناولت فيه أبرز المنابع التى لجأت اليها الثورة فى أول عهدها من أجل تكوين النخبة الوزارية (الحزب الوطنى ـ جماعة الرواد ـ جماعة الأخوان) وأبديت رأيى فى أن قيام الثورة لم يكن عاملا فورى التأثير فى تبديل النخبة .

وفى الفصل الحادى والثلاثين حاولت الإجابة عن سؤال مهم وهو : هل

انتهى عهد الوزراء السياسيين متتبعاً على مدار عهد الثورة وجود الوزراء السياسيين واختفاءهم فى التشكيلات المتوالية؟

وفى الفصل الثانى والثلاثين قدمت دراسة استقرائية للمواقع التى شغلها الوزراء السابقون بعد خروجهم من الوزارة وذلك تحت عنوان «أين يذهب الوزراء السابقون؟».



أما الباب السادس من هذا الكتاب فقد قدمت فيه دراسة للتركيبات العمرية والمهنية لأحدث ثلاث وزارات فى تاريخنا المعاصر، ويضم هذا الباب ستة فصول.

بدأت هذا الباب بالفصل الثالث والثلاثين «حكومة معاشات»، وهو المقال الذى نشر صباح يوم الأربعاء السابق مباشرة على يوم الثلاثاء الذى قبل الرئيس مبارك فيه استقالة وزارة الدكتور عاطف صدقى وكلف الدكتور كمال الجنزورى بتشكيل وزارة جديدة، وقد منحنى هذا المقال فى ذلك الوقت شهرة ومكانة قد تكون الحقيقة أنى لا أستحق منها أى قدر.

أما الفصل الرابع والثلاثون فكان بمثابة المقال التوءم للمقال الأول وعنوانه «والمحافظون أيضاً.. معاشات».

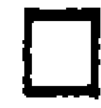
ويتناول الفصل الخامس والثلاثون التركيبة العمرية والمهنية وأقدميات أعضاء وزارة الدكتور كمال الجنزورى (١٩٩٦).

على حين يتناول الفصل السادس والثلاثون نفس الخصائص فيما يتعلق بالمحافظين بعد حركة يناير ١٩٩٦.

ويتناول الفصل السابع والثلاثون التركيبة العمرية والمهنية لوزارة الدكتور عاطف عبيد (١٩٩٩).

أما آخر فصلين فى هذا الباب فيتناولان الظاهرة من نافذة أكثر شمولاً حيث يحاول الفصل الثامن والثلاثون أن يقدم دراسة عن مستقبل الشباب فى المواقع السياسية من خلال الإجابة عن سؤال: «هل انتهى عصر الوزراء الشبان؟».

وقد قدمت فى هذا الفصل جداول واحصاءات تفصيلية بمتوسطات أعمار أعضاء مجلس الوزراء على مدى فترات زمنية يمتد الفاصل بين كل منها عشر سنوات على حين يقدم الفصل التاسع والثلاثون الظاهرة فى إطار أكثر توسعاً فيما يتعلق بالكادرات الخاصة والعامة فى الدولة تحت عنوان «قوانين للكبار فقط».



أما الباب السابع فقدمت فيه تعليقات حية وآنية على الدلالات التى طرحتها التشكيلات الوزارية وحركة المحافظين من خلال ثمانية فصول.

يتناول أول الفصول وهو الفصل الأربعون التعليق على تشكيل وزارة الدكتور عاطف صدقى الثالثة فى أكتوبر ١٩٩٣ بمقال عنوانه «بين الترقيع والتغيير».

ويأتى الفصل الثانى بمثابة خطوة أخرى على نفس الخط من التعليق بعنوان «وزيران فاتهما قطار التغيير الوزارى».

ويكتمل التعليق على هذه الوزارة المهمة بالفصل الثانى والأربعين وعنوانه «وزير السياحة القادم: مهندس زراعى» وقد جاء هذا العنوان من ملاحظة أن وزارة السياحة اسندت على مدى تاريخها إلى سبعة عشر وزيراً من كافة التخصصات ما بين الطب والهندسة والتجارة والقانون والعسكرية والدبلوماسية إلا الزراعة .

ويأتى التعليق على الوزارة التالية من خلال الفصلين التاليين ، فالفصل الثالث والأربعون يتناول التعليق الذى نشرته على وزارة الدكتور كمال الجنزورى (١٩٩٦) تحت عنوان : «مدى التوافق والتجانس فى وزارة الدكتور كمال الجنزورى» ، ويستعرض هذا الفصل بكل وضوح وصراحة طبائع المشكلات الكامنة فى وزارة بدت منذ اللحظة الأولى وهى تعانى من مشكلات بارزة فى التوافق والتجانس بين أعضائها ، وهو ما جعلنى أجاهر منذ اللحظة الأولى بأن القول بأن الجنزورى عين رئيساً للوزراء أدق بكثير من القول بأنه شكل وزارة ، ويستعرض الفصل دلائل كثيرة على هذا ، منها أن أحداً من مجموعة الوزراء القدامى جميعاً لم يخرج من الوزارة ، وأن التعديل لم يشمل إلا خروج عدد من الوزراء الذين استوزهم رئيس الوزراء السابق مباشرة ، على حين لم يمتد إلى مَنْ هم أقدم عهدا بالوزارة ، كما استعرضت بكل صراحة وتهذيب طبيعة الاختلافات فى التوجهات والآراء بين أعضاء الوزارة جميعا .

أما الفصل الرابع والأربعون فيتناول التعليق على التعديل الموسع الذى أجرى لهذه الوزارة فى ١٩٩٧ ، وقد كنت أرى أن هذا التعديل كان واسعاً فى حدوده وإن لم يكن كذلك فى الأشخاص ، ويبدو لى أن الوزارة لم تكن

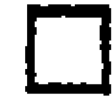
لتعيش بدون هذا التعديل وتعديل آخر لم تدركه ، ولهذا كانت نهاية عهدها شبه درامية فى الوجدان المصرى .

ويتمثل الفصل الخامس والأربعون فى دراسة نشرتها فى الأيام الأخيرة لوزارة الدكتور كمال الجنزورى ، وقد جعلت عنوان الدراسة تأرجح مصير وزارة الجنزورى وقد تناولت فى المقال باجتهاد شديد الايجابيات والسلبيات التى كانت تؤثر على توقعاتى لمصير هذه الوزارة قبل أن يتحدد هذا المصير . . . وقد أثبت هذا الفصل بحذافيرة حتى يمكن تقييم مدى قدرة - مراقب مثلى - على التنبوء وعلى تقييم الأمر الواقع من المعطيات المتاحة له فى العلن ، وإن كان هذا لا يمنع أن يكون نقص القدرة راجعا إلى قصور فى صاحبها نفسه .

أما الفصل السادس والأربعون فيعلق على وزارة الدكتور عاطف عبيد (١٩٩٩) بعنوان «المأزق الكبير الذى يواجه وزارة الدكتور عاطف عبيد» ، وقد أشرت فى هذا الفصل بكل صراحة إلى مواطن التفجيرات فى الوزارة الجديدة على نحو ما أتوقعها ، كما نبهت بصراحة إلى مواضع الاهتمام التى يبدو أن الوزارة تحاول التغاضى عنها فى سياستها من أجل البقاء .

ويختتم هذا الباب بالفصل السابع والأربعين الذى يتناول التعليق على آخر حركات المحافظين (نوفمبر ١٩٩٩) بعنوان «مكتب تنسيق حركات المحافظين» ، وقد جاء هذا العنوان الطريف [ولست صاحب الفضل فيه] من أن الدراسة لاحظت أن أول طبيب وصل إلى منصب المحافظ عام ١٩٦٨ ، وأن أول صيدلى وصل إلى هذا المنصب عام ١٩٧٨ ، وأن أول طبيب أسنان وصل إلى هذا المنصب عام ١٩٨٧ ، وأن الحركة الأخيرة

(١٩٩٩) تضمنت وصول طبيب بيطرى إلى هذا المنصب .



أما الباب الثامن فقد قدمت فيه دراسة لحجم الوزارات المصرية فى القرن الجديد من خلال أمثلة محددة جداً قدمتها باختصار شديد فى أربعة فصول .

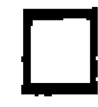
أولها الفصل الثامن والأربعون وعنوانه : «ماذا يعنى تخصيص وزارة جديدة لنشاط قديم؟» ، ووازنت فى هذا الفصل بين الاتجاهين المتناقضين وهما : زيادة عدد الوزارت بانشاء وزارات جديدة ، وتقليل عدد الوزارات بدمج الوزارات المتشابه ، كما أبديت الدوافع التى تجعلنى أتمسك برأيى القائل : نعم لزيادة عدد الوزارات ، لا لزيادة عدد الوزراء ، وشرحت كيف يمكن التوفيق بين تراث الماضى فى وزارتنا وبين أملنا فى مستقبل يتمتع بوزارة قادرة من خلال وجود كيانات وزارية مستقلة وواضحة المعالم لكنها تنضم فى النهاية مع وزير سياسى قادر على تحقيق الرؤية المتكاملة ، والنجاح فى تضافر الجهود .

ثم يأتى الفصل التاسع والأربعون وعنوانه : «يكفى مصر عشرة وزراء» ، وقد استعرضت فى هذا الفصل تطور حجم الوزارات المصرية ، وتضخم هذا الحجم ومبرراته ، وقد شرحت وجهة نظرى فى تحبيذ وجود عدد محدود من الوزراء المقتدرين ذوى الصلاحيات الواسعة والرؤية البانورامية من أجل الوصول بالأداء الوزارى إلى حالة قريبة من المثلى من حيث الكفاءة والتناغم ، مستشهداً فى هذا بالأسلوب الغربى فى تقليل عدد الوزراء إلى أقصى حد ممكن ، وعلى الرغم من أن أفكارى تبدو اليوم أقرب إلى الخيالية ،

فإنى أعتقد أننا سنأخذ بها عن قريب لأن حركة التاريخ نفسها تمضى فى هذا الاتجاه.

ثم الفصل الخمسون وعنوانه «الشباب والرياضة والوزارة الغائبة»، وتتبعت فيه تاريخ هذه الوزارة والظروف التى دعت إلى ظهورها وغيابها ثم ظهورها وغيابها.. إلخ.

وأخيرا الفصل الحادى والخمسون وعنوانه: «وزارتان للتجارة أم وزارة واحدة»، وقد تتبعت فيه قرارات وتوجهات الفصل بين قطاعى التجارة والتجارة الداخلية والتجارة الخارجية على مدى عهد الثورة منذ ظهر النص على وزارتين بهذا المسمى فى ١٩٦٤. ومن الطريف أنه على حين وجد فى وقت من الأوقات وزير متفرد بالتجارة الخارجية، فإن التجارة الداخلية لم تنفرد أبداً بوزير.. وهكذا.



وختمت الكتاب بالباب التاسع الذى يتضمن دراسات موسعة لنماذج بناء الوزارات واختصاصاتها فى عهد الثورة. ويضم هذا الباب دراستين مطولتين أخريين مختصرتين، تتناول الأولى (الفصل الثانى والخمسون) كيف حدث بناء الهياكل الوزارية الجديدة، أو ما أفضل بحكم ثقافتى أن أستخدم له اللفظ العلمى «التعضى» Organization الذى أدى إلى وجود خمس وزارات للتربية والتعليم، والتعليم العالى، والبحث العلمى، والثقافة، والإعلام للقيام بالوظائف المرجوة من منظومة متكاملة للتعليم والإعلام والثقافة، وقد أعددت هذه الدراسة ضمن دراسة موسعة قامت بها مراكز النيل للإعلام والتعليم والاتصال.

وتتناول الدراسة الثانية (الفصل الثالث والخمسون) التى أعددتها أيضاً لمجلة النيل رؤية مفصلة للتطور المؤسسى لأجهزة ومجالس رعاية الشباب والرياضة على مدى عهد الثورة.

ويتناول الفصل الرابع والخمسون حيرة الوزارات الاقتصادية ما بين الضم والفصل فى الأعوام العشرين الأخيرة، مع أن هذا العهد هو أكثر العهود استقراراً فيما يتعلق بالبنيان الوزارى.

أما آخر فصول هذا الباب وهو الفصل الخامس والخمسون فيقدم نموذجاً لوزارة عاشت ٣٥ عاماً قبل أن تُلغى بصفة نهائية بعدما مرت بسبع صور مختلفة من إضافتها لوزراء مسئولين عن غيرها أو عنها.



هكذا يعرض هذا الكتاب لبعض الخطوط العريضة فى تكوين وحركة النخبة المصرية منذ ١٩٥٢ وحتى الآن بشىء من التفصيل الدقيق والترتيب، وهو يجتهد فى أن يبنى هذا الترتيب والتفصيل على الحصر الكامل والمتأنى.

كما يحاول أن يستند إلى منهج الاستقراء الكامل المبنى على دراسات واسعة قدمها المؤلف نفسه من قبل فى كتب منشورة، وعلى دراسات أخرى لم يُتح له أن ينشرها حتى الآن. وهكذا فإن هذا الكتاب يمثل حلقة من حلقات أخرى متصلة ومتواصلة، مع ثلاثة كتب سابقة للمؤلف هى: «الوزراء»، و«المحافظون»، و«البنيان الوزارى».

ومن الجدير بالذكر أن بعض الدراسات التى يقدمها هذا الكتاب تمتد لتقدم معلومات كثيرة من أجل استكمال المقارنة، وهكذا فإنها تمتد إلى بدء

النظام الوزارى فى مصر ١٨٧٨ ، إذ يصعب دراسة الفترة التى نتناولها فى هذا الكتاب دون وضعها ضمن إطار حركة التاريخ الحديث ، وهو الإطار الذى لا يجوز انتزاع الصورة منه على أية حال .

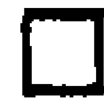
ويُعنى هذا الكتاب كما يتضح من عناوين فصوله بأكثر من جانب من جوانب دراسة النخبة الحاكمة مما لم يسبق التعرض له فى أدبيات التاريخ المصرى والمعاصر ، وفى الدراسات السياسية التى تمت حوله .

كما يهيئ الكتاب بعض الفرص لدراسة آليات الصعود من ناحية ، والانضمام والابتعاد من ناحية أخرى . ومع هذا فإنه لا يقدم ما اصطلح على تسميته فى العلوم السياسية بالدراسات الكاملة عن النخبة .

وربما تنبع أهمية الدراسات التى يقدمها الكتاب من أنها قادرة على المساعدة فى فتح الطريق إلى دراسات أكثر دقة تتناول بالبحث العلمى والاجتماعى وبطريقة علمية وموضوعية مدى إسهام النخب المصرية المختلفة فى تكوين النخب الحاكمة فى عهد الثورة . فضلاً عن دراسة الأنماط المختلفة من صور الارتباط بين أفراد هذه النخب ، فلا يكتفى بتحديد الانتماء بصورة عامة على سبيل المثال ، ولكن يصبح من اليسير التوثق مثلاً من الزمالات المختلفة المرتبطة بالتعاقب على المواقع المختلفة ، ودور علاقات النسب ، والمصاهرة ، والجيرة ، واتحاد مساقط الرأس ، ومعاهد الدراسة ، وبلاد البعثة ، ومواقع العمل . . إلخ .

والحاصل أن المقالات والدراسات التى يتضمنها هذا الكتاب تحاول أن تقدم معلومات كثيرة دقيقة وموثقة ، رأيت أن من كتمان العلم ألا أنشرها على القراء فى كتاب يتضمنها ويكون متاحا للقراء والدارسين فى كل وقت .

وليس صعباً على القارئ أن يدرك أن تحقيق كل ذلك بدقة كان من الأمور الصعبة بل المستحيلة فى كثير من الأحيان، وكان كثيرون يحدثون المؤلف بأن يدخر جهده الذى بذله فى هذا الصدد ، وفى هذه الحقبة الزمنية القصيرة وفى دولة واحدة، وأن ينفقه ـ على سبيل المثال ـ فى موضوعات أكثر عمومية، أو أكثر امتداداً فى الزمان أو المكان، ولكنى أستطيع أن أقول إن نفس المؤلف لم تشاركه هذا الإحساس، ولا شجعته على الاستجابة لهذه النصائح القيمة المخلصة، بل ربما سولت له أو شجعته على أن يمضى بخطوات واسعة فى هذا الشأن حتى استطاع أن ينتهى من الفصول التى يضمها هذا الكتاب على هذا النحو الدقيق ، ولست أدرى أيهما الصواب ، وربما كانت نفس المؤلف أمّارة بالسوء . . وربما رحمها ربى .



بقى أن أذكر أنه على حين يضم الكتاب مجموعة من الدراسات المهمة لم أنشرها من قبل، فإنه يضم أيضاً مجموعة من المقالات التى نشرتها على مدى السنوات الماضية، ومع أن كثيراً من المعلومات التى أتحتها ونظمتها ورتبتها وقدمتها فى هذه المقالات قد عرضت محتوياته فى كثير من صحفنا مع الإشارة إلى مصدره، إلا أن الأغلب قد تعرض لما يسمى بالسطو مرات عديدة فى عدد من صحفنا ومجلاتنا، بل ووسائل الإعلام الأخرى دون الإشارة إلى المصدر، إلا أنى لا أرى وجهاً للوم مَنْ فعلوا هذا، لإيمانى بأن مَنْ لم يكن له من نفسه واعظ لم تنفعه المواعظ، إنما كان يؤلمنى أن تنقل بعض المعلومات بطريقة قاصرة أو خاطئة أو مشوهة أو فى غير الإطار الذى قدمتها فيه .

وإنى أعتقد مع هذا كله أن واجبى يقتضينى ألا أبخل بعلم، وألا أكتنز معلومة، وألا أخفى علماً أو معلومة، وقد لُقنت فى صغرى ضمن ما لقنت

فى تربيتى الأولى، أن علم المرء يزداد كلما بذله للآخرين، ولا ينقص أبداً، ومع أنى قد لا أفهم كيف يكون هذا إلا أننى عهدتنى أزداد علماً كلما بذلت من علمى القليل المتواضع، وإنى لأعجب لهذا رغم أنى أراه وأحسه وأخبره كل يوم.

ومع الأيام يزداد إيمانى بأهمية أن أقدم لأهلى وقومى وأبناء وطنى كل ما عرفت وأدركت من معرفة، ولهذا السبب فى المقام الأول كنت حريصاً على أن أجمع هذه الدراسات وتلك المقالات فى هذا الكتاب الذى أرجو أن ينال رضا القارئ والناقد والباحث والدارس، وأن يحظى بالتقييم والنقد والتصويب لما قد أكون قد وقعت فيه من خطأ أو مجافاة للصواب، سواء فى الاستقراء أو الاستنباط أو الاستنتاج أو التقرير.

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يعيننى على نفسى وأن يكفينى شرها، وشر الناس، وأن يوفقنى لأن أتم ما بدأت، وأن ينفعنى بما علمنى، وأن يعلمنى ما ينفعنى.

وليس لى أن أفخر بشىء من كل ما تسول لى نفسى الأمارة بالسوء أن أفخر به فى هذه الدراسات والمقالات، فذلك فضل الله، وهو وحده الذى منحنى العقل، والمعرفة، والمنطق، والفكر، والذاكرة، والصحة، والوقت، والقدرة، والجهد، والمال، والقبول. وهو جلّ جلاله الذى هدانى، ووفقنى، وأكرمنى، ونعّمنى، وحبب فىّ خلقَه، وهو وحده القادر على أن يتجاوز عن سيئاتى وهى - بالطبع وبالتأكيد - كثيرة ومتواترة ومتنامية. فله سبحانه وتعالى - وحده - الحمد، والشكر، والثناء الحسن الجميل.

د. محمد الجوادى

الباب الأول

بورتريهات سريعة
للنخبة الحاكمة

(١)
السمات العشر فى شخصية الرئيس مبارك

يحظى الرئيس مبارك بدرجة كبيرة من الإجماع المصرى على اختياره رئيساً للفترة القادمة ، ربما لم يحظ بها من قبل أى رئيس مصرى سابق ، ثمة عوامل كثيرة مكنت الرئيس مبارك من الوصول إلى هذه الدرجة على مدى ١٨ عاماً من رئاسته و ٢٤ عاماً من بقائه فى الموقع المتقدم نائباً للرئيس ثم رئيساً . وبعيداً عن الأفكار النظرية الكثيرة يمكن لنا أن ندرك بكل وضوح العوامل التى مكنت مبارك من تحقيق هذه المكانة المتقدمة :

١ ـ إحساس الجماهير بالإنجاز الحقيقى :

سنذكر أمثلة سريعة :

المثل الأول : يرى بعض المواطنين أن الاعمال المدنية التى استلزمتها محطة واحدة من محطات مترو الأنفاق تمثل إنجازاً هندسيا يفوق الإنجازات الهندسية فى جسم السد العالى نفسه ، لأن المواطن أصبح الآن يعبر فرعى النيل من الدقى إلى التحرير فى دقيقتين دون أن يرى النيل ، وإنما هو يعبر أوتوماتيكياً تحت النيل بعشرين متراً من خلال مترو الأنفاق بخمسين قرشاً فقط . . ويستحيل على أية قوة فى الأرض أن تقنع هذا المواطن بأن هذا العمل الجبار ليس إنجازاً .

المثل الثانى : ذهب المصريون إلى الإسكندرية هذا العام من الطريق الصحراوى فوجدوا كوبرى صينية محرم بك واقعاً ملموساً بحيث لا يتوقف القادم من أى اتجاه أمام مدخل الإسكندية ولو لمدة ثانية واحدة، والكوبرى يمثل الميدان العلوى الطائر الذى يسمح بالحركة فى ثمانية اتجاهات دون أى تقاطع.

المثل الثالث : وحتى الذين لم يسافروا بالطريق الصحراوى وجدوا كورنيش الإسكندرية وقد أصبح بمثابة كورنيشين وليس كورنيشاً واحداً، وهو عمل جبار لا يقل أهمية عن إنشاء كورنيش جديد.

هذه أمثلة لمئات المشروعات المدنية التى تحققت بسرعة رهيبة فى التسعينيات بدءاً من الكبارى الجديدة على النيل فى المنصورة، وفارسكور، وشربين، وأسيوط، وسوهاج، وطرق جديدة سيتوجها الطريق الساحلى الدولى على امتداد الساحل الشمالى لمصر كلها، فضلاً عن نهضة حقيقية فى بناء المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة، ومشروعات عملاقة للرى والصرف والمياه و الكهرباء.

٢ـ تحرير المواطنين من المعاناة اليومية :

حين بدأ الرئيس حسنى مبارك عهده كان الحصول على قطعة من الصابون يمثل إنجازاً حقيقياً لبعض الناس، كذلك الزيت، والسكر، والدقيق، والكيروسين، والأرز، الآن انقلبت الآية، شركات الصابون هى التى تلح طوال اليوم فى الحصول على المواطن ليشترى منها الصابون ومسحوقات التنظيف التى كانت قد قاربت أن تكون من عجائب

الدنيا بالنسبة للمواطين .

كان وجود التليفون علامة على النفوذ والوصول أو الأصل الاجتماعى البارز، والآن فإن شركات المحمول تلاحق المواطنين فى كل مكان ليشتروا منها الخطوط التليفونية المتاحة للعمل فى نفس اللحظة .

امتد هذا أيضا إلى دخول الجامعات والحصول على شهادة : حتى منتصف التسعينيات كان الآباء وأولياء الأمور يحتالون للحصول لأبنائهم على مكان فى جامعة أجنبية فى الدول الاشتراكية أو السودان، والآن فإن الجامعات هى التى تلاحق الطلاب من أجل الالتحاق بها . . المعاهد العليا موجودة فى كل مكان من الجمهورية لدرجة أن البعض يشكون من كثرة المتاح!

٣ـ تجنيب الوطن المشكلات الكبرى:

لم يعرف التاريخ المصرى من استطاع أن يتغلب على مشاعره الشخصية على نحو ما فعل حسنى مبارك، حتى بعدما تعرض هو نفسه للاغتيال فى أديس أبابا، وحتى فى ظل حملات منظمة فى الولايات المتحدة الأمريكية لم يتعرض لها الرئيس عبدالناصر نفسه فى أصعب لحظات المواجهة المفتعلة مع الولايات المتحدة، فى كثير من الأحيان كان يسهل تصنيف الحملات الأمريكية على أنها تدخل سافر فى الشئون الداخلية لمصر، لكن حسنى مبارك آثر الطريق الأصعب وهو الارتفاع بنفسه عن خضم الأحداث الوقتية .

وتميز حسنى مبارك برؤية طويلة النظر تجاه مستقبل بلاده دون أن يعنى

«بالمكانة» التى أفنى غيره حياتهم وحياة أبناء شعبهم من أجل الحصول عليها أو توهم الحفاظ عليها . . وكانت النتيجة فى صالح حسنى مبارك تماماً . . ومع الزمن فقد استطاع أن يحقق ما لم يحققه غيره ، وفى هدوء شديد ، حتى النزاعات الحدودية مع السودان ومع إسرائيل نفسها تخطاها مبارك بحنكة وخبرة ودراسة وسياسة وكياسة . .

٤ ـ الثبات الانفعالى العالى :

لم يسمح حسنى مبارك أبداً لأى استفزاز أن يوجه تصرفاته حتى عندما تتكاتف وتتآزر وسائل الإعلام الأجنبية على الضغط فى موضوع معين ، وحين أكثر الإسرائيليون من الحديث عن تحريضه للفلسطينيين فى أثناء المباحثات ، وحين تعمد البعض تجاهل دور مصر أو دور مبارك شخصياً ، كان مبارك أكبر من الموقف بكثير جداً بفضل الثبات الانفعالى الذى لا تؤثر فيه فرقعات طارئة أو أى تفريغ للهواء .

٥ ـ البدء بالإحسان :

على الرغم من جرح مصر حكومة وشعباً من موقف حكومات الدول العربية عند وفاة الرئيس السادات ، فإن حسنى مبارك استوعب الموقف بمهارة شديدة ، وكان أكثر من إنسان عظيم حين بدأ بمد يد المجاملة الرقيقة وبصورة شخصية دون أدنى إحساس بالرغبة فى التحفظ ، وموقفه من الرئيس صدام حسين حتى الآن يعد مضرب الأمثال للأخوة الحريصة على بقاء حبال المودة مهما حدث من تجنيات . . وحين واجهت ليبيا أزمتها لم يكن هناك أحنّ عليها من الرئيس مبارك وحكومته ببساطة شديدة .

أما روح النجدة والنخوة العربية الأصيلة فقد تجلت فى أوضح صورها فى زلزال تركيا الأخير.

٦ ـ غفران الإساءة:

يبدو حسنى مبارك وكأنه يتجاهل تماماً الإساءات الخبيثة التى اندفع إليها كثير من الصحفيين الطامعين فى موقع قديم من قبيل وصف حكمه بالشيخوخة فى مقاعدها أو التخلى عن الأهداف القومية والحلم العربى والحل الاشتراكى وتكافؤ الفرص والاتهام بالتبعية، وعلى الرغم من انتقادات الفريق سعد الشاذلى المندفعة ورهاناته فى أول حكم مبارك على أنه من الممكن له أن يفوز على حسنى مبارك فى انتخابات رئاسية، إلا أن مبارك لم يمانع فى عودة الشاذلى من الخارج حيث كان قد نفى نفسه اختيارياً، ثم أصدر مبارك قراره بالعفو عن الشاذلى من العقوبة التى كان لابد له أن يؤديها تنفيذاً لحكم عسكرى.

وفى كثير من الأحيان ينزلق كثير من الكتاب الشبان إلى تجنيات واضحة فى وصف سلوك مبارك، لكن الحكمة الأبوية تتغلب على كل المشاعر الإنسانية فى رئيس حريص على نفسه، وعلى وطنه بنفس القدر.

٧ـ الروح المرحة:

حتى فى أحلك اللحظات يحرص مبارك على إضفاء جو المرح دون أن يستنفر الجماهير أو يعبئها لمعارك قاتلة أو مراحل تاريخية أو لحظات حاسمة، من قبيل ساعة العمل الثورى.

٨ـ تقدير الرجال :

حين أراد مبارك أن يبلغ الصحفيين درساً فى أمانة الكلمة فإنه اختار أكبر ثلاثة منهم والتقى بهم، وهكذا فإنه التقى بمصطفى أمين وأحمد أبو الفتح على الرغم من موقف الثورة الغريب من هذين الرجلين بالذات، لكن الرئيس حسنى مبارك كان ينظر إلى الحقيقة الواقعة بعيداً عن المواقع الوظيفية التى اكتسبها أصحابها بطرق أخرى .

من ناحية أخرى كان مبارك حريصاً على أن يتقدم المشيعين فى جنازتى عبداللطيف البغدادى وكمال الدين حسين، على الرغم من أن البروتوكول لا يلزمه بهذا، لكنه يعرف مكانة كلا الرجلين فى ضمير الأمة رغم ابتعادهما بإرادتهما عن التعاون مع عبدالناصر منذ ١٩٦٤ ، ورغم آرائهما الواضحة فى سياسات حكومات الثورة فى عهدى عبدالناصر والسادات .

على نفس الخط حرص مبارك على تخطى البروتوكول ومنح محمد على فهمى رتبة المشير وهو الذى لم يتول منصب القائد العام ولكن لأن دور محمد على فهمى أكبر من أى دور آخر، فقد حرص مبارك على منحه هذه الرتبة فى أكتوبر ١٩٩٣ حين مرت عشرون عاماً على حرب أكتوبر .

٩ ـ الامتنان للمسئولين السابقين :

حرص الرئيس مبارك على أن يمنح أبو غزالة ورفعت المحجوب أوسمة رفيعة عند انتهاء خدماتهما، كذلك فعل مع النبوى إسماعيل فى مطلع عهده .

وقد آثر مبارك فى ١٩٩٤ أن يوزع أوسمة الوزراء السابقين فى الاحتفال

بعيد العمال في أول مايو ، مؤكداً بهذا على قيمة العمل مهما كانت درجة السياسيين، حتى ولو كان وزيراً، وفى هذا الاحتفال حظى الكفراوى وجمال السيد بالحصول على أوسمة أعلى قدراً من بقية زملائهما الوزراء الذين لم يقضوا نفس المدد الطويلة فى الخدمة الوزارية وعادة ما يمنح الرئيس مبارك رؤساء الهيئات القضائية الأوسمة عقب خروجهم من الخدمة مباشرة وبنفسه .

١٠ ـ إنه يعرف ويعلن :

أن اسمه حسنى مبارك ولا يسعى ولا يقبل أن يكون له اسم آخر .

(٢)
فلسفة الرئيس حسنى مبارك فى التغيير

تبنئ ديناميات التغيير على مدى خمسة وعشرين عاما من ممارسة الرئيس للسلطة الفعلية نائبا للرئيس ورئيسا (١٩٧٥ - ٢٠٠٠) عن مجموعة من السمات المتميزة حكمت فلسفة التغيير عند الرئيس وجعلت لها مذاقاً مختلفاً عما عرفته الجماهير وبل النخبة المثقفة من اتجاهات أخرى للتغيير طيلة العهود السابقة .

ومن المهم أن نذكر فى البداية أن كل هذه السمات تعمل من خلال الفلسفة الكبرى للرئيس حسنى مبارك وهى الاستقرار ما أمكن ، والتغيير متى وجب .

(١) التأنى الشديد :

أول ملامح التغيير فى عهد مبارك كله ، هو البحث العميق والدراسة الجيدة والمتأنية التى تسبق التغيير ، وطبعاً هذا لاينفى أن تقديرات الموقف التى يبنى عليها الرئيس قراره قد لاتكون صائبة مائة فى المائة ، وقد ذكر هو نفسه ذلك ، ولكنه يتصرف بأقصى ما يمكنه من حرص على الصواب فى إطار المعطيات المتاحة أمامه ، وخصوصا أننا كبشر كثيرا ما لا نكتشف خطأنا فى أصدقاء نمنحهم ثقتنا المطلقة لفترة طويلة إلا فى مرحلة متأخرة .

هكذا يمكن القول إذن أن سياسة تقدير الموقف تحظى بأهمية كبيرة عند الرئيس

مبارك، وبالتالى فإنها لا تعانى من سلبيات الخطأ البشرى ، حين يقع رجال كبار ، فى لحظة من اللحظات أسرى للأبد للانبهار بصفة مطلقة للتفوق البارز فى إحدى الشخصيات البارزة ، أو للتميز النادر لهذه الشخصية فى ظل سيادة الاخلاق المناقضة فى عصر يتميز بالانفلات .

وعلى سبيل المثال فقد كان الرئيس مبارك فى فترة من الفترات مولعا بالانتظام الشديد والمواظبة الأشد لأحد رؤساء اللجان المهمة فى الحزب الوطنى رغم أنه كان من الممكن لهذا الرئيس ولهذه اللجنة ألاتنعقد بهذه المواظبة والدورية والالتزام الشديد وخصوصا أنها لا تأخذ قرارات تنفيذية ، ولا تعرض عليها موضوعات تحتاج البت السريع أو غير السريع إنما هى لجنة توجهات واستماع إلى المقترحات والاتجاهات الشعبية لدى قادة الرأى العام .

كانت هذه الخصلة فى رئيس اللجنة بمثابة ضربة الحظ التى جعلت الرئيس يؤمن بمدى جدية هذه الشخصية ، وبالاضافة إلى أن الرئيس كان يبحث عن شخصية من هذا التخصص بالذات فقد قدم الرئيس لهذه الشخصية فرصة العمر التى كانت فيما يبدو أكبر من طموحات وقدرات هذا المسؤل الكبير الذى أدخل نفسه فى موضوعات صغيرة جداً كانت كفيلة بالقضاء على مستقبله فى هذا الموقع فى خلال عام واحد .

(٢) الحرص على الجمع بين العلم والخبرة

لأن الرئيس مبارك واحد من قدامى عمداء الكليات على مستوى الوطن العربى كله (كان عميداً للكلية الجوية منذ أكثر من ٣٣ عاماً) وفى ذات الوقت فقد كان رئيسا لاركان القوات الجوية وقائداً لها (لمدة ٦ سنوات) فانه يدرك

بصورة واضحة أهمية كل من عنصرى العلم والخبرة وضرورت تكاملهما من أجل تحقيق انجاز حقيقى فى أى مجال للتنمية .

ولهذا فان الرئيس مبارك يحرص فى كل تغيير على تحقيق هذين العنصرين معا بل ربما يشترط الخبرة مهما تكن ضئيلة ، وبلغة الشارع المصرى فانه حريص على أن يكون المسئول الجديد صاحب فكرة (عنده فكرة) على الأقل بالمجال الذى سيعمل فيه .

ولا يميل الرئيس مبارك إلى انتهاج أسلوب الرئيس عبد الناصر والسادات فى الانحياز الكامل للعلم متمثلا فى أساتذة الجامعات (فى ١٩٦٨ أدخل عبد الناصر اكثر من عشرة اساتذة من الجامعة إلى الوزارة مرة واحدة بعذ مظاهرات الطلبة) وتكرر هذا فى عهد الرئيس السادات أكثر من مرة .

ولكن الرئيس مبارك على العكس من ذلك حريص دائماً على الافادة من كبار الموظفين التكنوقراطيين (سواء فى الحكومة أو فى شركات القطاع العام أو حتى فى المصالح التى لا تمثل الحكومة وانما تمثل أجهزة بيروقراطية أو بحثية إضافية : كمعهد البحوث الزراعية ومعهد التخطيط .. الخ) بنفس قدر إفادته من أساتذة الجامعات المتميزين .

وفى أحيان كثيرة يفضل الرئيس مبارك الاستعانة بالرجل الثانى فى الموقع إذا لم يكن هناك تحفظ كبير ضد هذا الرجل . .

كذلك يؤمن الرئيس بالعلاقة بين جوانب الخبرة المستطرقة فى أجهزة الدولة المختلفة فهو يختار لرئاسة هيئة قناة السويس قائد القوات البحرية كما يختار لرئاسة مصر للطيران مهندسا جويا زامله في العمل فى القوات الجوية .

ولنأخذ اختيارات الرئيس مبارك لمنصب رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات كنموذج ، ونحن نجد الرئيس يختار رئيس اللجنة الاقتصادية فى الحزب الوطنى وهو أستاذ اقتصاد بارز (عاطف صدقى) ثم يختار أبناء الجهاز بعدما أصبح الرجلان الأولان رئيس وزراء ووزير اقتصاد (عاطف صدقى ، يسرى مصطفى) ثم يختار صاحب أكبر موقع جامعى من بين أساتذة المحاسبة فى مصر وكان قد وصل إلى منصب رئيس جامعة (شوقى خاطر) ثم يختار رئيس مجلس الدولة (جودت الملط) حين يحس أن الجهاز فى حاجة إلى انضباط قانونى .

وللجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء يختار الرئيس على التعاقب مجموعة من القادة العسكريين من الذين عملوا فى ذات المجال فى القوات المسلحة سواء فى مجالات التعبئة العامة أو الاحصاء أو إدارة القوات المسلحة نفسها .

وقد كان هذا واضحاً جداً فى ترشيح الرئيس لرؤساء مجالس الشعب (باعتباره رئيسا للحزب الوطنى الديمقراطى الذى يملك الأغلبية فى هذا المجلس)، فعندما أراد أن يُحل أحداً محل الدكتور صوفى أبو طالب فقد بدأ بالدكتور كامل ليلة الذى كان يرأس إحدى لجان المجلس فضلاً عن دوره البارز كأمين للحزب الوطنى بالدقهلية وكرئيس سابق لجامعتين (بيروت ، وعين شمس) وكوزير للتعليم العالى .

ثم عاد خطوتين إلى الماضى ليختار الرجل الذى كان يتولى منصب الأمين الأول للاتحاد الاشتراكى فى عهد السادات ، وقد شاهده الرئيس مبارك وهو يؤدى هذا المنصب بطريقة خطابية كفيلة بشغل الأصوات المعارضة بشعارات كبيرة حتى وإن كانت جوفاء تماماً .

وحين كان عليه أن يرشح رابع رئيس للبرلمان فى عهده اتجه إلى أقدر الوزراء القانونيين على الخطابة والصياغة التوفيقية ... وهكذا ظل المنصب فى حوزة قانونيين أكاديميين تقليديين .

(٣) التوفيق بين التركيب والوظيفة

أبدأ فأوضح أن القصد من هذا التعبير المختصر هو ذلك المعنى الذى نستخدمه فى دراستنا لعلوم الحياة حين نتأمل فى العلاقة بين علم التشريح وعلم وظائف الأعضاء.

وقد كان هذا واضحا فى اختيار الرئيس لرؤساء الوزارة بصفه خاصة فقد كان تصعيد الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين لرئاسة الوزارة واستمراره فيها من باب الايمان بأهمية سياسة التطبيب في ذلك الوقت ، كانت مصر مجروحة ، وكانت الحاجة ملحة إلى التطبيب بعنصر سياسى قادر على الاحتواء والتوفيق فى سرعة بالغة ..

وحين احتاجت الأمور فى مرحلة تالية إلى وضع أطر كفيلة ببدء سياسات جديدة كان كمال حسن على يقدم نفسه بتاريخه المتصل فى أرفع مناصب الدولة وبعقلية المدرعات والمخابرات والدبلوماسية القادرة على حسم قرار جيد .

وحين كان لابد من المضى فى سياسات اصلاح قتصادى وتحول اقتصادى مستمر جاء أربعة من أساتذه الاقتصاد والادارة على التوالى نجح الثانى منهم نجاحا منقطع النظير بينما هيأ الأول الأذهان للفكرة ، وأحيا الثالث (الجنزورى) الامل لبضعة أسابيع ثم أخذته دوامة السلطة والنفوذ ، أما الرابع (عاطف عبيد) فما يزال يتحسس الطريق !

(٤) سياسات الإحلال والتجديد : الاحتفاظ ببعض الطاقم على الأقل :

لايحبذ الرئيس مبارك إحداث خلخلة فى المواقع المرتبطة ببعضها ، وإنما يفضل التغيير على مراحل متوالية ، وعلى سبيل المثال فإن الرئيس مبارك فى الوزارت الاقتصادية لم يحدث أنه غير الطاقم كله مرة واحدة ، وإنما يحرص فى كل مرة على أن يحتفظ ببعض الطاقم الجديد حتى يتحقق التواصل مع الماضى .

فإذا كانت الوجوه الموجودة هى أ ، ب ، حـ فإنه يحتفظ بـ(حـ) ويغير أ ، ب وتصبح المعادلة س ص حـ وفى مرة تالية يغير حـ ولا مانع من تغيير س معه وتصبح المعادلة ط ص ع . . وهكذا ، وقد حدث هذا بطريقة بديعة كما قلنا فى الوزارات الاقتصادية لدرجة أن صلاح حامد على سبيل المثال ظل باقيا حتى ١٩٨٦ حين خلفه الدكتور الرزاز .

على حين أن الجنزورى اختار وزراء للمالية والاقتصاد والتعاون الاقتصادى للدولة للتخطيط فإنه هو نفسه كان موجوداً فى الوزارة منذ ١٩٨٢ كما كان الدكتور عاطف عبيد موجوداً منذ ١٩٨٤ ، ويوسف غالى منذ ١٩٩٣ وهكذا تحقق التواصل فى نفس الوقت الذى تحقق التغيير . . وفى الوزارة الأخيرة حدث شيء قريب جداً من هذا .

(٥) المصلحة العامة أهم من الرأى العام :

يغلب الرئيس مبارك المصلحة العامة حتى مع الاتجاه إلى ارضاء الرأى العام والذوق العام .

وفى بعض الاحيان فإن الرئيس مبارك يفكر بطريقة أنه ربما كان الموجود سيئاً بالفعل .

ولكن هل يمكن للأصلح أن يضيف فى ذات الموقع أم إنه ربما يخلق مشكلات جديدة .

يبدو الرئيس مبارك فى هذا مقتنعاً بمبدأ صعوبة إصلاح الآلة القديمة وهو يفضل تركها تعمل بنصف كفاءة حتى يتم شراء آله جديدة . . فى حالة التغيير الوزارى يبدو هذا واضحاً فى وزارة الثقافة على سبيل المثال بمشكلاتها الناشئة عن التحول من نظام اشتراكى إلى نظام السوق الحر .

يبدو فى هذه الحالة أن كل العبث الذى يزهو به فاروق حسنى يظل بمثابة أقصى ما يمكن لمثل هذه الوزارة أن تؤديه كاكسسوار أو ديكور فى الدولة ريثما يتم بناء نظام ثقافى جديد من واقع مجتمع جديد بعد أن يتم استهلاك الشخصيات الشمولية بمن فيها الذين يرددون أسماء أنفسهم كمرشحين مؤكدين وموعودين للوزارة من السلسلة التى لاتعنى شئيا أكثر مما هو موجود بالفعل .

ينطبق نفس المبدأ على وزارة التربية والتعليم حيث يشغل وزيرها القديم حسين بهاء الدين الناس صباحا ومساء بعبث لاينتهى تحت شعار التطوير ، وحين يراجع نفسه فإنه يفعل هذا من باب التطوير ، وحين يناقض نفسه فإنه يفعل هذا أيضا من باب التطوير ، بينما هو بتكوينه عاجز تماماً عن أى تطوير حقيقى .

ومع أن الرأى العام مقتنع بأهمية تطوير هذه المجالات فإن الرئيس يؤجل ملف التعليم والثقافة والمعارف حتى تستقر صوره الإصلاح الاقتصادى ثم صورة التحول الاجتماعى . . . ويبدو أنه على حق .

-(٣)-

الجنزورى . . مفاجأة غير كاملة !

جاء تكليف الرئيس حسنى مبارك أمس للدكتور كمال الجنزورى بتشكيل الوزارة كمفاجأة، ولكنها لم تكن مفاجأة كاملة . وقد جاءت المفاجأة هذه المرة من أن التوقعات القديمة التى طال انتظار حدوثها قد حدثت فجأة .

□ من جهة التوقيت فإن الرئيس مبارك كان قد ألح وصرح أكثر من مرة بأن التغيير سيأتى فى الوقت المناسب . . ومعنى هذا بوضوح أن تأجيل التغيير كان مسألة توقيت ولم تكن مسألة مبدأ كما ردد الكثيرون، ومن جهة التوقيت أيضا كان الرئيس حسنى مبارك بحكم طبيعته العسكرية شديدة الانتظام يتمم التغيير فى أوقات لا تكاد تخطئها عين المراقب الملم بالمواسم فى حياة العسكريين .

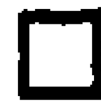
ومن الطريف أن الوزارة التى اختير فيها الدكتور الجنزورى نفسه وزيرا شكلت فى مطلع عام ١٩٨٢ أيضا ، وهو أول تغيير فى عهد الرئيس مبارك ، وكأنه يقول لنفسه كما يقول العسكريون مع أول العام «أو مع النشرة» . . لأن لمثل هذا التوقيت فائدة كبرى فى انتظام العمل فى دولابه المعهود . . ومما

● نشر فى الوفد غداة تكليف الدكتور كمال الجنزورى بتشكيل الوزاره .

يذكر في هذا الشأن أن الرئيس مبارك يلتزم بموعد النشرة فى التغييرات التى يحدثها فى قيادات الجيش باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة .

وحين عهد الرئيس مبارك إلى كمال حسن على بتشكيل وزارته فى يوليو عام ١٩٨٤ ، كان هذا بعد مضى أربعين يوما على وفاة سلفه د . فؤاد محيى الدين ، مع أن الرئيس نفسه كان قد صرح للرجلين محيى الدين وحسن على بنيته فى إسناد رئاسة مجلس الشعب إلى الأول ورئاسة الوزارة إلى الثانى قبيل وفاة محيى الدين مباشرة . . ولكن التقاليد المصرية الراسخة فى احترام المتوفين دفعت الرئيس مبارك إلى تأجيل تكليف كمال حسن على بتشكيل الوزارة حتى ذكرى الأربعين لوفاة أفضل رئيس وزراء على حد ما عبر هو لبعض الرواة .

وبدون تعسف فإنه يمكن لنا أن نستنتج أن الرئيس مبارك كان حريصا على احترام التوقيت أيضا عندما كلف كلا من الدكتور على لطفى والدكتور عاطف صدقى بتشكيل وزارتيهما الأوليين فى عامى ١٩٨٥ و١٩٨٦ ، فقد كان حريصا على أن يتم هذا التشكيل قبل بدء دورة مجلس الشعب أو قبل أن تمضى هذه الدورة فى مناقشة بيان الحكومة .



أما شخص رئيس الوزراء فلم يكن سرا أن الجنزورى كان المفضل عند الرئيس حسنى مبارك كخلف لعاطف صدقى .

وكانت هناك عدة ظواهر متتالية على هذه الثقة يمكن لنا أن نعددها على النحو التالى :

١ ـ منذ شهرين كان الرئيس يتحدث في لقاء عام وقال بصراحة إن شخص رئيس الوزراء لا يهم، لأن ما يهمه هو الخطة والبرنامج، سواء كان رئيس الوزراء هو عاطف صدقى أو الجنزورى أو غيرهما. وهكذا يمكن القول إن الرئيس مبارك بتلقائيته الشديدة كان يفكر بصوت عال.

٢ ـ دخل الجنزورى الحكومة فى يناير عام ١٩٨٢ ولكن في أكتوبر عام ١٩٨٦ أى بعد أربع سنوات ونصف السنة اختير الجنزورى ليكون واحدا من أربعة نواب لرئيس الوزراء الجديد الدكتور على لطفى، على الرغم من أنه كان هناك فى الحكومة التى شكلت برئاسة على لطفى عشرة وزراء أقدم من الجنزورى فى تولى المنصب الوزارى وكانوا على سبيل الترتيب فى الأقدمية: صلاح حامد وآمال عثمان وحسب الله الكفراوى وبطرس غالى وسعد محمد أحمد وأحمد ممدوح عطية وسليمان متولى وماهر أباظة وجمال السيد إبراهيم وعبد الحميد رضوان، وبالإضافة إلى هؤلاء السيد صفوت الشريف الذى دخل الوزارة فى نفس اليوم الذى دخلها فيه الجنزورى ولكن اسمه كان يسبق اسم الجنزورى فى قائمة الوزراء.

يمكن لنا أن نتأمل كيف كان الرئيس مبارك حريصا على إعطاء الجنزورى هذه الأسبقية التى لم تعط فى الحكومات المصرية إلا لوزراء الحربية والخارجية المتميزين.. وعلى الرغم من أن الدكتور يوسف والى حاز هو الآخر منصب نائب رئيس الوزراء فى اليوم نفسه، وكان قد دخل الوزارة فى اليوم نفسه، إلا أن المبرر فى حالته كان واضحا جدا وهو توليه منصب الأمين العام للحزب الوطنى، على حين كان المبرر فى حالة الجنزورى هو المستقبل نفسه الذى تحقق بالأمس!!.

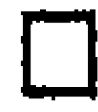
٣ ـ لم يكن الجنزورى يجد أى نوع من الحرج فى تقليص سلطاته على نحو ما حدث حينما عين وزيرا للتعاون الدولى فى حكومة عاطف صدقى الثانية ليبقى الجنزورى بوزارة واحدة هى التخطيط بعدما كان يتولى الوزارتين من قبل، وعادة ما يكون مثل هذا التقليص دالا على تقلص النفوذ، ولكنه فى حالة الجنزورى كان يدل بوضوح على أنه «رجل قوى» سواء ظل بحقيبة واحدة أو حقيبتين.

٤ ـ على الرغم من تمتع الدكتور الجنزورى بلياقة بدنية عالية وبقدرة على خوض المعركة الانتخابية للبرلمان، فإنه ابتعد عن خوض المعركة الانتخابية فى عامى ١٩٩٠ و١٩٩٥، مع أنه كان قد خاض الانتخابات فى عام ١٩٨٧ . . ولم يكن هذا يعنى فى نظر كثير من المراقبين إلا أنه يتمتع بحرية واسعة فى اختيار الفعاليات السياسية التى يفضل أن يؤديها.

٥ ـ فى عهد الرئيس السادات كان أول عهد الجنزورى بالعمل السياسى أن اختير محافظا للوادى الجديد فى نوفمبر عام ١٩٧٦، ومن الطريف أنه خلف فى هذا المنصب المهندس إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل «الآن» الذى استقال يومها ليخوض الانتخابات البرلمانية فى عام ١٩٧٦، ولكن الجنزورى لم يلبث فى الوادى الجديد إلا لأقل من سبعة شهور اختير بعدها محافظا لبنى سويف ليخلف المهندس سليمان متولى الذى نقل إلى المنوفية قبل أن يصبح وزيرا، ولكن الجنزورى لم يبق فى هذه المحافظة أيضا إلا لسبعة شهور عاد بعدها إلى مجاله الأصلى فى التخطيط وعين مديرا لمعهد التخطيط القومى خلفا للدكتور إسماعيل صبرى عبدالله الذى كان يشغل من قبل منصب وزير التخطيط، وقد واكب هذه الحركة تعيين الدكتور

إسماعيل صبرى نفسه مستشارا بوزارة الحكم المحلى .

وهكذا يمكن القول بأن أسهم الجنزورى كانت فى ارتفاع مستمر فى عهد حكومات ممدوح سالم ، وربما كان ممدوح سالم يخطط للاستعانة به كوزير للتخطيط لو طال بحكوماته الزمن . . وعلى كل حال فإن الجنزورى بعد عودته ظل الرجل الأقرب إلى منصب وزير التخطيط ، وهو ما حدث فعلا بعد خروج عبد الرزاق عبد المجيد الذى كان يشغل هذا المنصب منذ عام ١٩٧٧ وحتى تولاها الجنزورى ، ولم يكن الدكتور فؤاد محيى الدين يرتاح للدكتور عبد الرزاق عبد المجيد عليهما رحمة الله .



وثمة سمات شخصية تميز كمال الجنزورى :

١ ـ القدرة الفائقة على حفظ واستعراض الأرقام المعبرة عن المؤشرات التخطيطية ، وهذه القدرة كانت محل إعجاب متكرر عند عرضه لبيان الخطة فى مجلس الشعب كل عام .

٢ ـ البعد المتعقل عن الأضواء ، وهو النموذج المفضل لرؤساء الوزراء عند مبارك وعند السادات وعبد الناصر من قبل ، فالجنزورى ليس حريصا على حضور العروض الأولى فى الحفلات الخاصة لأفلام عادل إمام الجديدة التى تواجه الإرهاب . . وهو فى النادر ما يحضر مناسبات الزواج والخطوبة وأعياد رأس السنة والكرنفالات .

٣ ـ على الرغم من بعد الجنزورى عن الأضواء فإنه يظل فى الصورة دائما ، فهو مواظب على حضور كل المناسبات مع الرئيس ، وحضوره

ملموس ومشرف، وحين عهد إليه برئاسة لجنة لبحث أحوال كرة القدم وحل مشكلاتها ظهرت قدراته التوفيقية من غير توريط للدولة بموازنات وارتباطات، وبدون انحياز واضح إلى أى من الأطراف.

وفى هذا الصدد فانى أذكر أن صالح سليم رغم اعتداده الشديد بنفسه وشخصيته لم يكن يتأخر عن لقاء الجنزورى، وكان يحرص فى هذا اللقاء على ارتداء رابطة العنق رغم نفوره الشديد منها.. ولابد أن مثل هذا التصرف كان انعكاسا لروح الجنزورى الملتزم، وخاصة أن صالح سليم كان يجاهر بانتقاداته العنيفة جدا لمسئول كبير عن قطاع الشباب والرياضة.

٤ - لم يحدث طوال تولى الجنزورى لوزارة التخطيط أن اشتبك فى معارك صحفية من التى لا تجدى، وكان بالطبع يتنازل عن حقه فى الرد على كثير من الأحيان، ويعمد إلى تفويت الفرصة على الصائدين فى الماء العكر لتكبير الموضوع.

٥ - اتسمت علاقة الجنزورى بزملائه بالاعتدال، ولم يكن ميالا إلى فرض آرائه على أى منهم، ولهذا ظل يحظى بعلاقات متوازنة مع الجميع.

٦ - التزم الجنزورى بالخطة إلى أبعد الحدود، وحين كانت الضغوط تمارس عليه من أجل أى استثناء لأى مشروع فإنه كان يقاوم للنهاية.

٧ - حين تولى الجنزورى منصب المحافظ لم يكن هذا المنصب قد نال درجة الوزير بعد، وهو ما حدث فى نوفمبر عام ١٩٧٨، وبهذا كان الجنزورى محافظا بدرجة نائب وزير، ثم مديرا لمعهد التخطيط القومى، ولهذا جاء ترتيبه فى كشف الوزراء الجدد فى يناير عام ١٩٨٢ بعد الذين

كانوا يتمتعون بدرجة الوزير كالشيخ جاد الحق الذى كان مفتيا للجمهورية والدكتور صبرى زكى الذى كان محافظا لأسوان والمستشار عادل عبد الباقى الذى كان أمينا عاما لمجلس الوزراء وصفوت الشريف الذى كان رئيسا لاتحاد الإذاعة والتليفزيون، وقد جاء الجنزورى قبل أبو زغلة الذى كان رئيس مجلس إدارة شركة الحديد والصلب، وعادل طاهر الذى كان رئيس هيئة سياحية، واللواء حسن أبو باشا مساعد وزير الداخلية، والدكتورين فؤاد هاشم ويوسف والى اللذين كانا من أساتذة الجامعات «وهى الدرجة المعادلة لدرجة وكيل الوزارة» .

(٤)

البورتريه العائلى للدكتور عاطف عبيد

كانت التكهنات السياسية ترشح الدكتور عاطف عبيد لتولى رئاسة الوزارة أكثر من مرة، وكان كاريكاتير «أخبار اليوم» فى كفر الهنادوة يعبر عن هذا المعنى بطريقة كاريكاتيرية يقول فيها إن هناك اثنين عاطف، البيه عاطف الكبير الذى هو الدكتور عاطف صدقى، والبيه عاطف الصغير الذى هو الدكتور عاطف عبيد، ورغم أن الفارق فى السن بين الكبير والصغير ضئيل جداً، إلا أن الرأى العام تقبل التسمية بروح واقعية.

من الجدير بالذكر أن الاستاذ مصباح قطب الصحفى البارز جداً فى جريدة الأهالى كان قد ألف كتابا بعنوان «عصر الماركتيج أو زمن الدكتور عاطف عبيد» وقد تولى فيه استقصاء دور أساتذة إدارة الأعمال فى الحياة العامة والاقتصادية مع التركيز على عاطف عبيد كنموذج بارز، وقد عرض فيه كثيراً من جوانب حياة عاطف عبيد وتاريخه وعلاقاته، وعلى الرغم من أهمية هذا الكتاب والمعلومات القيمة التى يضمها فإن ناشره ـ للأسف الشديد ـ لم يهتم بابرازه إعلاميا أو تسويقياً.

● نُشر هذا المقال عقب تشكيل الدكتور عاطف عبيد لوزارته .

مما لا يتذكره الناس [بل إن بعضهم لا يكاد يصدقه الآن رغم قرب العهد] أن أول وزير لقطاع الأعمال العام لم يكن هو الدكتور عاطف عبيد، وإنما كان الدكتور عاطف صدقى نفسه، وهكذا فإن عاطف عبيد ورث عاطف صدقى على مرحلتين، فى البداية ورثه فى منصبه الأحدث عام ١٩٩٣ فى وزارة عاطف صدقى نفسها كوزير لقطاع الأعمال العام وتنازل يومها عن إحدى الحقائب الثلاث التى كان يتولاها وهى حقيبة شئون مجلس الوزراء، بينما احتفظ مع القطاع العام بحقيبتين أخريين هما التنمية الإدارية والدولة لشئون البيئة، وفى ١٩٩٧ فى أثناء وزارة الدكتور الجنزورى تنازل عاطف عبيد ربما بغير إرادته عن وزارتين أخريين من الثلاث التى كان يتولاها منذ ١٩٨٤، وهكذا أصبح عاطف عبيد فى ١٩٩٧ يتولى وزارة أخرى تماماً غير الوزارات الثلاث التى بدأ يتولاها فى ١٩٨٤.

لم يكن عاطف عبيد أول أستاذ إدارة أعمال يصل إلى منصب الوزارة، كان هناك قبله زميل له فى نفس القسم أكبر منه سناً وأكثر رسوخاً فى مجتمع علم الإدارة وفى الوظائف الجامعية وهو الدكتور على عبدالمجيد، الذى كان قد وصل إلى منصب وكيل كلية التجارة جامعة القاهرة، وكان فى شبابه ينتمى إلى الإخوان المسلمين.

والدكتور على عبدالمجيد هو صاحب الفضل فى اختيار زوجة الدكتور عبيد، وهى الدكتورة نجد خميس، ابنة الوكيل السابق لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة.

وقد كان والدها - وهو صيدلى - أحد الذين حكم عليهم بالإعدام فى أعقاب محاولة اغتيال الرئيس عبدالناصر فى المنشية ١٩٥٤، لكن من حسن

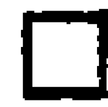
حظه أنه لم يطبق عليه حكم الإعدام .

تروى بعض الروايات أن أخته اعترضت موكب الرئيس عبدالناصر وحصلت منه على كلمة شرف ألا يُعدم أخوها، وقد بر عبدالناصر بوعده .

هذا عن والد زوجة عاطف عبيد، أما والدة زوجته فهى سيدة ألمانية، وهذا هو سبب اللمحات الغربية فى هيئة الدكتورة نجد التى تحمل اسم الإقليم الأكبر من المملكة العربية السعودية، وهو الإقليم الذى بدأت به سيطرة الملك عبدالعزيز آل سعود حتى ضم إليه الحجاز فيما بعد .

وليس من الغريب أن يسمى الآباء المصريون أبناءهم على أسماء المدن والأقاليم حتى لو لم يكن اسمها من أسماء المعانى . . ونحن نجد بنات كثيرات اسمهن «فرنسا» . . وأخريات اسمهن منصورة، وهذا بالطبع بخلاف الأسماء التى تنسب إلى البلاد والتى تستعمل أحيانا كلقب وأحياناً أخرى كاسم، وذلك من قبيل : الطنطاوى والزقازيقى والبحيرى والصعيدى والشرقاوى والغرباوى والدمياطى والدمنهورى والزرقاوى والزرقانى . . إلخ .

لكن على كل حال يبقى اسم «نجد» متفردا بين الأسماء المتاحة فى قائمة الأسماء المصرية .



فى أثناء التشكيل الوزارى نفسه ثارت التكهنات بأن الدكتور هشام الشريف قد رشح أو أصبح وزيراً بالفعل، وعندما صدر التشكيل بدون هشام الشريف كان التعليق أنه استبعد لأنه زوج أخت عاطف عبيد مباشرة،

ولم يشأ الرئيس ولا رئيس الوزراء أن تكون فى الوزارة صلات عائلية.

ولكن الحقيقة أن الدكتور عاطف عبيد ليست له شقيقات ولا أخوات، وإنما له شقيق واحد فقط هو الدكتور عبدالمنعم عبيد أستاذ التخدير فى قصر العينى، وهو نفسه القطب اليسارى (أو الشيوعى بالتحديد) الذى قضى سنوات طويلة فى سجون عبدالناصر.

ويروى الدكتور فتحى عبدالفتاح رئيس تحرير كتاب الجمهورية الشهرى وصاحب كتاب «شيوعيون وناصريون» أنه حمل رسالة من عبدالمنعم عبيد فى السجن إلى شقيقه عاطف حينما سمح له بالخروج من السجن ليتلقى العلاج فى مستشفى قصر العينى.. لم يكن هذا بدعاً فإن فى الحكومة القائمة الآن وزير آخر كان له شقيقان بين الشيوعيين المسجونين والمغضوب عليهم فى عهد عبدالناصر.

الوزير هو المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل، وشقيقاه معروفان جيداً للشيوعيين وللصحفيين.

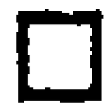
والطريف أيضاً أن الدكتور فتحى عبدالفتاح حمل رسالة من شقيق الشيوعى إلى رجل القضاء المصرى الذى أصبح وزيراً للعدل أى المستشار فاروق سيف النصر نفسه!!

خرج الدكتور عبد المنعم عبيد من المعتقل وآثر الخروج من مصر كلها إلى الكويت حيث عمل هناك طبيبا للتخدير لمدة طويلة جداً، وفى أثناء غزو الكويت عاد عبدالمنعم عبيد إلى مصر فى رحلة من رحلات الأهوال، وفكر فى الاستقرار فى عمل حكومى فى مصر خصوصاً أن الحكومة المصرية كانت

قد أصدرت قراراً بعودة كل صاحب وظيفة سابقة إلى وظيفته مهما تقادم العهد، وحتى لو كان قد استقال، وهكذا عاد عبدالمنعم عبيد إلى قصر العينى أستاذاً للتخدير، وكان من الممكن أن يتولى منصباً هنا أو هناك فى القطاع الطبى خاصة أنه - على ما روى لى - كان صديقاً شخصياً لمحمود شريف (محافظ القاهرة ثم وزير الإدارة المحلية فى ذلك الوقت ٩٠/ ٩١)، بل إن عبدالمنعم عبيد كان - على ما روى لى أيضاً - واحداً من مجموعة الأطباء الذين ذهبوا لإنقاذ المقاومة الفلسطينية فى أيلول الأسود عام ١٩٧٠ فى المصادمات التى جرت مع الحكومة الأردنية والملك حسين.

وقد نجح هؤلاء الأطباء فى استنقاذ ياسر عرفات نفسه والعودة به إلى القاهرة حيث شارك فى مؤتمر القمة العربى إلى جوار الرؤساء والملوك: عبدالناصر وفيصل وحسين والقذافى.

يبدو أن عبدالمنعم عبيد لم يكن قادراً على تطوير أفكاره اليسارية القديمة حتى بعد أن سقط حائط برلين وتفكك الاتحاد السوفيتى.



العنصر الثالث والأهم فى عائلة عاطف عبيد ليس هو شقيقه ولا والد زوجته، لربما كان الشقيق والحما بمثابة عبء على البورتريه السياسى لعاطف عبيد أكثر من أن يكونا قوة دافعة (وإن كان هذا لحسن الحظ فى رأى الرئيس مبارك نوع من أنواع العبث الذى لم يمارسه الرئيس أبداً).

لكن القريب الذى استفاد منه عاطف عبيد بالفعل فى تكوينه العلمى والوظيفى كان هو خاله العظيم الاستاذ الدكتور عبدالمنعم الشافعى أستاذ

الإحصاء فى جامعة القاهرة.

الخال الآخر هو الدكتور بخاطره الشافعى كان خبيراً فى مجمع اللغة العربية، وهذا هو سبب من أسباب حضور ومشاركة الدكتور عاطف عبيد فى ندوة اتحاد مجامع اللغة العربية حول المصطلحات الإدارية بالإضافة إلى تخصصه طبعاً وبروزه فيه!

كان الدكتور عبدالمنعم الشافعى واحداً من الأساتذة القلائل والمبرزين فى كلية التجارة ثم فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وظل بمثابة المرجع فى علوم الإحصاء لفترة طويلة.

الأهم من قيمة الشافعى كأستاذ هى قيمته كإنسان، لأنه زوج أستاذة الطب الأولى في مصر وهى الدكتورة فاطمة عابدين التى حققت ما لم تحققه طبيبة من قبل على المستوى العلمى والطبى، فقد وصلت إلى الأستاذية فى وقت مبكر (١٩٦٥) حتى إن قانون الجامعات عندما عدل كانت هى أبرز من عدل القانون من أجلهم لتحصل على درجة الأستاذية رغم عدم وجود كرسى على حين كانت درجات الأستاذية مرتبطة بالكراسى، ولأن الدكتور أنور علوى أستاذ الباثولوجى الأول كان لا يزال على قيد الحياة ويشغل درجة أستاذ كرسى الباثولوجيا، فقد حصلت فاطمة عابدين على درجة أستاذ بدون كرسى فى ١٩٦٥، وبعد قليل اختيرت لتكون أحد الأساتذة (وليس إحدى الأساتذة) المؤسسين لكلية طب الأزهر، وعرض عليها الشيخ الباقورى أن تكون أول عميدة لكلية البنات الأزهرية التى كانت تشمل شعبة للطب تحولت إلى كلية بعد هذا، لكن فاطمة عابدين بحكم ارتباطها بالتخصص العلمى فضلت الأستاذية وبقيت أستاذة فى طب الأزهر

للبنين، ومع هذا كانت تشارك فى امتحانات قصر العينى بصفة مستمرة، وكان لى شرف أن امتحنت أمامها.

قيمة فاطمة عابدين لا تتوقف على العمل الأكاديمى، فقد كان لها معمل متميز للباثولوجيا وبذلك كانت أكبر طبيبة أستاذة ممارسة على مستوى مصر كلها، ورغم أن شقيقتها الكبرى هى الدكتور زهيرة عابدين أستاذة طب الأطفال الشهيرة كانت ذات حضور دائم، إلا أن فاطمة عابدين زوج خال رئيس الوزراء كانت ضمن عدد محدود على أصابع اليدين بين أساتذة الباثولوجيا الممارسين، لهذا كان اسمها فى عالم الطب كبيراً جداً إذا ما قورن بشقيقتها التى كانت واحدة من مجموعة أساتذة أطفال متميزين كثيرين.

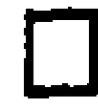
يحلو للأطباء أن يضربوا المثل بما كان يحققه الطب من دخل مادى بأن فاطمة عابدين كانت قد بنت عمارة كاملة فى حى الدقى، لكن النعمة لا تكتمل فقد فقدت فاطمة عابدين وزوجها الدكتور عبدالمنعم الشافعى خال رئيس الوزراء ابنتهما فى حادث سيارة على الطريق الصحراوى، وكانت الإبنة طالبة فى كلية الطب، بل كانت الطالبة المثالية للكلية، أى أنها بالإضافة إلى تفوقها كانت شخصية واعدة، ولم تبخل كلية طب قصر العينى على ابنة الكلية «شيم» بالتكريم الذى تستحقه ووضع لها تمثال فى مكتبة الكلية، كما أطلق اسمها على الشارع الذى يصل (فى الماضى) بين كليتى الطب (قصر العينى القديم) والصيدلة، وهو ذلك الجزء من الشارع الذى نعبر منه الآن جميعاً حينما نكون قادمين من كوبرى الجامعة ومتجهين إلى صلاح سالم حيث يكون قصر العينى الفرنساوى إلى اليسار وكلية

الصيدلة إلى اليمين.

وطبعاً هذا الجزء من الطريق لا يعطى أرقاماً لأى بيت أو مصلحة أو مبنى، لهذا فإن اسمه «نافذة»، وحتى عشر سنوات مرت كان يمر من فوقه كوبرى صغير للمشاة يربط بين كليتى الطب والصيدلة، لكن الكوبرى نفسه أزيل مع عصور تجميد العلاقات بين كليتى الطب والصيدلة فى ظل نزعات الاستقلال التام التى تتبناها الكليات الجامعية منذ فترة، إلى حد أنه على الناحية الأخرى من الطريق وفى قصر العينى الجديد نفسه أقيم سور طويل للفصل بين كليتى طب الأسنان والطب على الرغم من أن أساتذة ومدرسى الأسنان يفخرون بأن يكتبوا على كروتهم ولافتات العيادات أنهم يعملون فى قصر العينى.

يتبقى من حديثنا عن فاطمة عابدين أنها قريبة مباشرة للدكتورين إبراهيم بدران وأحمد فؤاد محيى الدين، وهذا هو سر علاقة عاطف عبيد المبكرة بهؤلاء الأطباء الوزراء.

وأظن أن هذا الجانب من البورتريه العائلى لعاطف عبيد سيكون له مردود كبير على قضايا المرأة ودورها فى المجتمع، فبالإضافة إلى أن والدته هى التى تولت تربيته هو وشقيقه، ها هو يجد دوراً بارزاً جداً لزوج خاله فضلاً عن دور أسرة زوجته وأسرته هو.



لم يبق من الحديث عن عائلة عاطف عبيد إلا الابن و الإبنة.

الابن هو الدكتور وليد عاطف عبيد مدرس جراحة العظام فى قصر

العيني، كان تلميذاً لوزير الصحة السابق حلمى الحديدي، هادئ الطبع، دمث الخلق، مجتهد، تظهر عليه بوضوح سمات العلم والخلق معاً، وهو زوج ابنة أستاذه الدكتور شكرى حنتر والدكتورة نوال بدراوى أستاذة المناطق الحارة فى معهد تيودور بلهارس، وهى واحدة من مجموعة أشقاء متميزين فى الطب والهندسة، منهم الدكتور رشدى البدراوى أستاذ الأنف والأذن والحنجرة الشهير صاحب المؤلف الأخير فى قصص الأنبياء.

أما الأبنة نورا عاطف عبيد تخرجت فى الجامعة الأمريكية وآثرت العودة إلى الجامعة الأم فى وظيفة مدرس مساعد فى قسم الإدارة الذى استحدثته كلية الاقتصاد فيها رغم وجوده من قبل فى كلية التجارة.. وقد اختير عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية وزيراً للشباب!

(٥)
التعريف بالوزراء الجدد فى ١٩٩٦

(١) الدكتور محمود حمدى زقزوق

يتميز الدكتور زقزوق بين الوزراء الجدد والقدامى جميعاً برفعة منصبه الجامعى، فهو الوحيد فى الوزارة كلها الذى وصل فى جامعته إلى منصب نائب رئيس الجامعة (تضم الوزارة عميدين سابقين هما الدكتور محمود شريف والدكتور محمد زكى أبو عامر)، لكن زقزوق عمل عميداً لكلية أصول الدين العتيدة لفترات ممتدة واختير أخيراً نائباً لرئيس أقدم جامعات العالم، وبهذا فإنه بحكم مكانته الجامعية يعتبر أرفع الوزراء قدراً، ويمثل الدكتور زقزوق كذلك النموذج البارز لاتصال الأساتذة الأكاديميين المصريين بالمجتمع الدولى، وذلك بحكم تخصصه البارز فى الفلسفة الإسلامية واشتراكه منذ مرحلة مبكرة فى مؤتمرات المستشرقين والمستعربين، وزقزوق هو صاحب أقوى اتصال بالمجتمع الدولى العلمى بين الوزراء جميعاً بلا استثناء.

وعلى صعيد ثالث يمثل زقزوق دون غيره من جميع الوزراء نموذج الوزير الذى اختير للوزارة بينما يشغل منصب الرئاسة فى الجمعية العلمية التى ينتمى إليها بحكم تخصصه العلمى، ذلك أن الدكتور زقزوق يشغل منصب

رئيس الجمعية الفلسفية المصرية بالانتخاب، وتضم هذه الجمعية كافة المشتغلين بالعلوم الفلسفية فى مصر.

وبالإضافة إلى ذلك كله يتمتع الدكتور حمدى زقزوق بتواضع العلماء، وهدوء وصفاء نفس نادرين، وبقدرة فائقة على الفهم والإدارة والتجديد، ولاشك أن ثقة زملائه فيه بتكليفه بالعمادة لفترات طويلة قد حرمت الفكر الإسلامى من أن يتفرغ له بصورة أكبر.

وقد ولد الدكتور زقزوق فى نهاية عام ثلاثة وثلاثين، وتخرج فى جامعة الأزهر فى نهاية الخمسينات، وأتيحت له بعثة إلى ألمانيا حيث درس فى جامعة ميونيج ونال درجة الدكتوراه (١٩٦٧)، وبعد عودته عمل مدرساً بكلية أصول الدين، وتولى رئاسة قسم العقيدة والفلسفة ثم عمادة الكلية ثم منصب نائب رئيس الجامعة.

وللدكتور زقزوق مؤلفات قيمة لعل أهمها «الإسلام فى الفكر الغربى»، و«الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضارى»، و«دراسات فى الفلسفة الحديثة»، و«المنهج الفلسفى بين الغزالى وديكارت».

ويأتى اختيار الدكتور زقزوق لمنصب وزير الأوقاف بمثابة لمحة توفيق للدكتور الجنزورى، خاصة بعد الهجوم الشديد الذى تعرض له الدكتور المحجوب بعد معركته الانتخابية التى خاضها فى مواجهة رئيس تحرير الأحرار مصطفى بكرى.

وعلى الرغم من أن وزارة الأوقاف تحتاج مهندساً أو خبيراً للتمويل لإدارة أموالها وممتلكاتها الواسعة، إلا أن العرف المصرى منذ منتصف القرن استقر

على اعتبارها بمثابة «وزارة الدعوة»، وفى هذا الصدد فإن اختيار زقزوق يمثل أهمية خاصة فى الفترة القادمة التى سيكون على مصر فيها أن تواجه استطلاعات العالم كله واستفهاماته عن الإسلام باعتبار مصر الآن تمثل المعقل الأكبر للفكر الإسلامى وتراثه الممتد عبر العصور.

ومع هذا فإن أمام الدكتور زقزوق عدداً من المشكلات الملحة التى تراكمت فى عهد الوزراء السابقين، كضم المساجد إلى الأوقاف وهى المشكلة الأزلية التى تسيىء إلى النظام المصرى بعد الثورة حين استولت الدولة على الأوقاف كلها لكنها لم تقم بما كانت الأوقاف كفيلة بالقيام به. وهذه المشكلة تمثل فى حد ذاتها أكبر تحد أمام النظام كله لا الحكومة فحسب، لا بسبب الآثار المرتبطة بالإرهاب وتحويل المساجد إلى أوكار ومخازن للأسلحة، ولكن قبل هذا بسبب مصداقية الدولة وأمانتها وقدرتها.

على أن المشكلة الأكبر من هذا هى ضرورة إيجاد خطة للدولة لبناء مساجد جديدة تليق من حيث المعمار الخارجى والداخلى بدولة مسلمة فى نهاية القرن العشرين، وللأسف الشديد فإن تقصير الحكومة المصرية فى بناء المساجد لا يقل عما اكتشفناه من تقصيرها الشديد فى بناء المدارس فى الفترة الماضية.

وعلى مستوى القوى البشرية (الأئمة والدعاة) فإن أمام الدكتور زقزوق فرصة ذهبية لاستغلال مواهبه وقدراته وخبرته فى التعليم والتدريب من أجل تطوير خلفية القائمين بالدعوة، وسيكون فى وسع زقزوق بحكم خبرته فى الجامعة أن يصل إلى أسلوب أمثل لما يسمى بالتعليم المستمر أو

تعليم الكبار من أجل النهوض بالمستوى الفكرى والوظيفى للدعاة والأئمة .

وفى هذا الصدد فإن عدداً كبيراً من الحلول والبدائل سيكون متاحاً أمام زقزوق ، فعلى سبيل المثال يمكن إعادة فكرة المسجد الجامع حفاظاً على خطبة الجمعة من المعاناة التى تعانيها منذ سنوات فى ظل اجتهادات ناقصة .

وبحكم عقليته وثقافته الملمة بأوجه الاختلاف بين المذاهب الإسلامية المختلفة سيكون فى وسع زقزوق أن يستعين بالعلم والفكر على مواجهة المشكلات المتشعبة .

وفى كل الأحوال فإن الدكتور زقزوق بحكم سنه ومسئولياته العلمية فى حاجة شديدة إلى نائب وزير كى يتمكن من أن يفيد هذا المنصب بعقليته الكبيرة دون أن ينشغل بجهد العضلات المضنى .

أما من ناحية تاريخنا السياسى فإن زقزوق هو أول وزير للأوقاف من الذين تلقوا تعليمهم العالى فى الخارج منذ عهد الدكتور بيصار الذى عمل وزيراً للأوقاف فى ١٩٧٨ ، ثم اختير شيخاً للأزهر فى ١٩٧٩ ، وقبل بيصار كان عبدالحليم محمود (وزيراً ١٩٧٢ فشيخاً ١٩٧٣).

وفيما بين علماء الأزهر جميعاً يمثل الدكتور زقزوق النموذج الأكثر ندرة لأولئك الذين تلقوا تعليمهم فى ألمانيا (فى تاريخنا السياسى كان الدكتور محمد البهى هو الوحيد الذى تولى وزارة الأوقاف فى ١٩٦٢ من بين الأزهريين الذين أتموا تعليمهم فى ألمانيا) ، وذلك فى مقابل مجموعة كبيرة درست فى فرنسا كمصطفى عبدالرازق باشا وعبدالرحمن تاج وعبدالحليم محمود ومحمد عبدالله دراز . . إلى نهاية قائمة الذين درسوا

في السربون أو في فرنسا .

وعلى المستوى الشخصى فإن الدكتور زقزوق يتمتع بروح قادرة على تفهم الشباب، وبقدرة على ممارسة الرياضة والنظام فى حياته اليومية .

(٢) الدكتور محيى الدين الغريب

فيما بين الوزراء السبعة الجدد يأتى الدكتور محيى الدين الغريب فى المقدمة بحكم أقدميته فى منصبه بدرجة وزير، وهو وجه معروف للجماهير منذ فترة طويلة ، كنائب لرئيس هيئة الاستثمار، وهو معروف أيضاً للرئيس مبارك نفسه الذى يرأس اجتماع هذه الهيئة ، ولكثير من الوزراء الذين يحضرون اجتماعاتها ، ولبعض المحافظين الذين تقام المشروعات الاستثمارية فى محافظاتهم، ويتمتع الدكتور محيى الدين الغريب بقدرات ذهنية عالية، وبإلمام واسع بالأحوال الداخلية ، وبعلاقات متصلة مع رجال المال والأعمال فى جميع الميادين ، كما أنه أصبح على خبرة كافية وتأثر واضح بشخصيات وسلوك الصف الثانى من البيروقراطيين المصريين فى عديد من وزارات الخدمات والإنتاج ، وعلى المستوى الشخصى يتمتع بالهدوء والمثابرة والوقار، وهى عوامل كفيلة بالنجاح فى أى موقع وزارى فى مصر المعاصرة، حتى لو لم يكن هو الموقع الأفضل للدكتور الغريب الذى كان من المتوقع أن يتولى وزارة الاقتصاد بدلاً من وزارة المالية. كما أن شخصية بهذه المزايا والقدرات تؤهله لتولى رئاسة الوزارة نفسها إذا ما سارت الأمور فى نفس الاتجاه.

وعلى الرغم من أنه لم يعمل فى مؤسسات أجنبية أو دولية كالبنك

الدولى، فإنه يتمتع بخبرة واسعة فى المحيط العربى، وسوف يفيد بالطبع من عمله كمدير للمشروعات بصندوق أبى ظبى الوطنى للإنماء الاقتصادى طيلة ست سنوات (٧٢ـ١٩٧٨)، وبالفترة التى قضاها فى مطلع عهد الرئيس مبارك كمستشار لوزارة الاستثمار والتعاون الدولى، وفى نهاية عهد الرئيس عبدالناصر كمستشار لوزير الاقتصاد، وبعمله أيضاً فى جامعة الدول العربية كخبير بمركز التنمية الصناعية.

وقد تخرج الدكتور الغريب من الجامعة فى سن مبكرة (١٩٥٧) وهو من مواليد (١٩٣٩)، وكانت نظم التعليم فى هذا الوقت تمكن مثل هذا التخرج المبكر ولكن ليس إلى هذا الحد، ولكن ـ على كل حال ـ هذا هو التاريخ المعلن لميلاد الوزير الجديد.

والدكتور الغريب واحد من الجيل الثانى من أساتذة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى جامعة القاهرة، تميز عن معظم أساتذة الجيل الأول بأنه قبل العمل لمدة طويلة فى المواقع التنفيذية فى أجهزة الحكومة المصرية المختلفة، رغم وصوله إلى درجة الأستاذية، وفيما قبل كان أساتذة الجيل الأول يدخلون الحكومة كوزراء مباشرة، وفى جيل «الغريب» تقبل بعضهم العمل التنفيذى بدرجة أقل من درجة الوزير، لكن محيى الغريب كان أبرز هؤلاء وأطولهم بقاء فى مناصب الحكومة التنفيذية، حتى ظن بعض المراقبين أنه من كبار الموظفين!

حصل محيى الدين الغريب على درجته الجامعية الأولى فى الاقتصاد من كلية التجارة بجامعة القاهرة، وعلى هذا فإنه ينتمى إلى التجاريين بحكم الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس)، على حين ينتمى كثير من أساتذة

هذا القسم إلى الحقوقيين بفضل الليسانس، وقد أوشك هذا الصراع التقليدى بين ذوى الأصول الحقوقية والتجارية على التلاشى، فيوسف بطرس غالى مثلاً خريج كلية الاقتصاد والعلوم السياسية نفسها، وقد وصل جيله إلى الأستاذية الآن، لكن خارج هذه الكلية لا تزال كلية الحقوق أيضاً تمنح درجات الدكتوراه فى الاقتصاد والمالية العامة (كالدكتور عاطف صدقى والدكتور الرزاز)، وتمنح كليات التجارة الدكتوراه فى الاقتصاد (كالدكتور على لطفى)، وتمنح كليات الزراعة الدكتوراه فى الاقتصاد الزراعى (كالدكتور الجنزورى والدكتور أحمد جويلى)، أما أساتذة كلية الاقتصاد والأوائل فيضمون الدكتور محمد زكى شافعى والدكتور رفعت المحجوب وكلاهما حقوقى.

ينتمى الغريب إلى المدرسة الإنجليزية، حيث حصل على الدكتوراه فى السياسات المالية والنقدية وإدارة الدين العام.

بعد عودته من البعثة عمل الغريب مدرساً فى كلية الاقتصاد و العلوم السياسية (١٩٦٦)، ونال درجة أستاذ مساعد (١٩٧٢) فأستاذ (١٩٧٧)، كما عمل وكيلاً للكلية حتى ١٩٨٦.

إذا تأملنا الوضع فى قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى جامعة القاهرة فى نهاية عهد عبدالناصر وبداية عهد السادات (١٩٧٠ - ١٩٧١)، أى قبل التوسع فى تعيين المعيدين وأعضاء هيئات التدريس، سوف نجد أن محيى الدين الغريب كان يحتل الترتيب التاسع فى هذا القسم، وكان يومها لا يزال مدرساً، ومن بين الثمانية الذين كانوا يسبقون الغريب فإن خمسة تولوا منصب الوزارة وما هو أعلى منه، وربما يصدق

على هذا القسم بالذات أنه قسم الوزراء (فى مقابل كلية الحقوق فى الماضى) . .

وقد كان ترتيب أعضاء هيئة التدريس فى هذا القسم فى عام ١٩٧٠ على النحو التالى : الدكتور أحمد أبو إسماعيل الذى فاز مؤخراً بعضوية مجلس الشعب وقد تولى وزارة المالية منذ عشرين عاماً، ثم الدكتور محمد زكى شافعى الذى تولى وزارة الاقتصاد منذ عشرين عاماً ، واعتذر عن وزارة التعليم العالى منذ ثلاثين عاماً، فالدكتور سعيد النجار رئيس جمعية النداء الجديد، فالدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق، فالدكتور فؤاد هاشم وزير الاقتصاد فى مطلع عهد الرئيس حسنى مبارك ، فالدكتور رياض الشيخ ، ثم الدكتور أحمد الغندور العميد الأشهر لكلية الاقتصاد ، فالدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد فى منتصف الثمانينيات، فالدكتور الغريب نفسه.

وزير المالية الجديد إذن ليس غريباً عن السياسات المالية والاقتصادية والنقدية منذ منتصف عهد الرئيس السادات، حيث توالى زملاؤه من ذات القسم على هذه المواقع . . وإذا كان قد عين وزيراً للمالية بدلاً من أن يعين وزيراً للاقتصاد، فقد كان لجذوره التجارية دخل فى هذا، وإن كانت التصريحات المعلنة فى الصحف ووسائل الإعلام أن اختياره قد يحل مشاكل المستثمرين مع الجمارك والضرائب بحكم إلمامه بها من خلال عمله فى هيئة الاستثمار . وقد يكون هذا صعب التحقيق إلى حد الاستحالة لأسباب كثيرة يدركها رجل الشارع . .

ولكن السؤال الذى يلح على الجمهور : هل إذا حدث هذا الحل لمشاكل

المستثمرين فى الضرائب والجمارك . . إلخ ، هل سيكون هذا على حساب محدودى الدخل أو خطط التنمية؟ والمسألة فى هذا الصدد لا تعدو أن تكون شبيهة بقصة الابن المنتمى إلى جماعة أصولية أو متطرفة يطلب من والده الامتناع عن قبض مرتبه فى أول الشهر لأن أموال الحكومة حرام . . ولكن من أين ينفق الأب على أبنائه إذا تنازل عن مرتبه ! !

فيما عدا الكتب الجامعية التقليدية لأستاذ من طبقته ، فإن للدكتور الغريب كتاباً مهماً بعنوان «محددات وسائل الدفع فى الاقتصاد المصرى» .

وعلى مستوى الاهتمامات العامة يذكر للدكتور الغريب أنه كان أميناً لمجلس بحوث البيئة فى أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا فى بداية عهدها ، ورغم أن الأكاديمية لم تنشأ إلا عام ١٩٧١ فإن الصحف فى تعريفها به أشارت إلى أنه تولى هذا المنصب فيما بين ١٩٧٠ و١٩٧٢ .

(٣) ظافر البشرى

يبدو أن الدكتور ظافر البشرى قد ولد فى بيت الأسرة فى الزيتون حيث كانت عائلته العريقة من أوائل العائلات التى سكنت حلمية الزيتون ، التى كانت ضاحية جديدة فى أول القرن ، أما الآن فإن ظافر البشرى يسكن مع شقيقه المفكر المصرى المعروف الدكتور طارق البشرى ومع أسرة شقيقهما الثالث فى بيت خاص فى حى المهندسين .

نال ظافر البشرى درجة البكالوريوس ، ثم دبلوم معهد الإدارة العامة ، ثم دبلوم الاقتصاد ، كما نال دبلوماً ثالثاً فى الاقتصاد .

عمل ظافر البشرى منذ البداية فى عدد من الهيئات الوطنية المهمة، حيث عمل مفتشاً فى ديوان المحاسبة (الجهاز المركزى للمحاسبات فيما بعد)، ثم عمل فى وزارة المالية، كما عمل فى مكتب عبداللطيف البغدادى نائب رئيس الجمهورية الذى كان فى فترة من الفترات وزيراً للتخطيط فى عهد جمال عبدالناصر، وكان يتولى هذا القطاع بالإضافة إلى منصبه كنائب لرئيس الجمهورية.

كذلك فقد عمل ظافر البشرى كوكيل للوزارة لشئون مكتب نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية (الدكتور عبدالرزاق عبدالمجيد)

وقد وصل البشرى إلى درجة وكيل أول وزارة فى وزارة التخطيط عندما بلغ الخمسين عاماً (فى ١٩٨١)، وكان بالطبع مؤهلاً لأن يكون وزيراً للتخطيط أو مرشحا لهذا المنصب لولا بقاء الجنزورى فى منصبه طيلة ١٤ عاماً.

وفى ١٩٨٤ عين ظافر البشرى نائباً لرئيس بنك الاستثمار القومى، وهو البنك الذى يتولى صرف ما يسمى باعتمادات الباب الثالث فى ميزانية الحكومة المصرية، وهو الباب المخصص للاستثمارات كالأبنية الجديدة ومشروعات التطوير . . إلخ. ربما يسأل القارئ عن رئيس البنك، والإجابة معروفة فهو وزير التخطيط نفسه أو هو الجنزورى نفسه على مدى هذه الفترة.

ومن هذا الموقع فإن البشرى على صلة واسعة بكافة أجهزة الدولة، ويتمتع بالطبع بمعرفة واسعة بجيلين على الأقل من كبار البيروقراطيين

المصريين فى كافة أجهزة الدولة، ولكن المشكلة الحقيقية فى توليه هذا المنصب أنه سيظل بمثابة الرجل الثانى حيث آثر الدكتور الجنزورى الاحتفاظ بمنصب وزير التخطيط.

ووضع الدكتور البشرى فى هذه الوزارة شبيه بوضع المهندس بهجت حسانين الذى كان وزيراً للدولة للإسكان مع صديق عمره المهندس عثمان أحمد عثمان، فلا هو قادر على ترك بصمته الشخصية، ولا هو قادر على فرض رؤيته الذاتية، وهو مع هذا قادر على أن يجيد تقديم أفكار رئيس الوزراء فى كل المجالات، وأن يعمل بمثابة حاجز لأمواج الاختلافات بين الوزراء ورئيس الوزراء.

وعلى المستوى العربى أسهم البشرى فى إنشاء وزارة التخطيط وجهاز الإحصاء فى دولة الإمارات العربية المتحدة، كما عمل خبيرا للتخطيط فى السودان، وقد تكون هذه الخلفيات مما يساعد الوزير الجديد على صياغة نوع من التعاون الفنى والتكنوقراطى فى إطار جامعة الدول العربية ومجلسها الاقتصادى.

وعلى أية حال فإن وجود البشرى إلى جوار الجنزورى فى مجلس الوزراء سوف يكون من أهم العوامل المساعدة على إنجاز كثير من العمل اليومى، ولكن بعد المسافة بين وزارة التخطيط فى مدينة نصر وبين مجلس الوزراء فى وسط القاهرة سيكون بمثابة عائق يومى دون تواجد البشرى إلى جوار الجنزورى على النحو الذى كان يتواجد به الرزاز إلى جوار عاطف صدقى فى دقائق معدودة. وإذا أمكن تدبير الأمر بحيث يكون مكتب البشرى فى رئاسة مجلس الوزراء، فإن ذلك سوف يساعد كثيراً على تسيير العمل

اليومى، خاصة أن طلعت حماد سيكون مشغولاً للنهاية فى الأعمال الإدارية والتنظيمية والقانونية.

وإذا كان من المشهور أن الجنزورى كان مشغولاً عن أضواء الإعلام بقدر كبير فإن ظافر البشرى أكثر منه بكثير فى هذا الصدد فهو الآخر زاهد إلى النهاية فى هذه الأضواء، وعلى الرغم من أن هذا الخلق يعطى الشعور بالأمان للجماهير، إلا أنه قد يعطى أيضاً الخوف من إهمال الرأى العام.

(٤) طلعت حماد

كان طلعت حماد أقرب ما يكون إلى منصب وزارى منذ منتصف الثمانينات حين أبدى الرئيس مبارك إعجابه الشديد بجهده فى بناء وتنظيم محكمة الجيزة، وإدخال الكمبيوتر ونظام المعلومات الإلكترونى فى هذه المحكمة، وفى ١٩٨٥ صعد نجم طلعت حماد وعين مساعداً لوزير العدل لشئون المحاكم، وهو منصب من أهم مناصب وزارة العدل، لكن شيئاً ما أبعد طلعت حماد فجأة عن السلك القضائى، وانتدب للمجالس القومية المتخصصة ليتولى منصب أمينه العام، وإن ظل يحتفظ على عادة السلك القضائى المصرى بوظيفته ودرجته القضائية على سبيل التذكار، وقد وصل إلى درجة رئيس محكمة استئناف. . ورغم أنه يبلغ الآن ٦٢ عاماً فإنه ينطبق عليه القانون الجديد الذى مدّ خدمة رجال القضاء حتى الرابعة والستين.

يتمتع طلعت حماد بصداقة شخصية مع الدكتور الجنزورى، وكان اسمه أول الأسماء التى طرحت فى بورصة المزايدات والتكهنات يوم الأربعاء الماضى عند تكليف الجنزورى بتشكيل الوزارة الجديدة، وقد وصل الأمر

إلى توقع أن يكون مرشحاً كوزير للعدل، ولكن جاء قرار تشكيل الوزارة بالصيغة المثلى وهى تعيينه كوزير لشئون مجلس الوزراء.

فى هذا المنصب يخلف طلعت حماد المستشار أحمد رضوان الذى تولى هذا المنصب منذ عام ١٩٩٠ كوزير دولة لكنه كان يتولى منصب الأمين العام لمجلس الوزراء منذ يناير ١٩٨٢ خلفاً للمستشار عادل عبدالباقى الذى عين يومها وزيراً لشئون مجلس الوزراء.. وهكذا فإن طلعت حماد سيتسلم هياكل واضحة وذات نظام قضائى رتيب.

سيفيد طلعت حماد بالطبع من الفترة التى قضاها مع الدكتور عبدالقادر حاتم، وهو واحد من أبرز الإداريين والسياسيين المصريين قدرة على التوفيق والالتزام الذى لا حدود له.

وسيفيد طلعت حماد أيضاً من معرفته بأقطاب مصر فى كافة المجالات من خلال المجالس القومية الأربعة: مجلس التعليم، ومجلس الثقافة، ومجلس الإنتاج، ومجلس الخدمات.

وسوف يكون حماد قادراً على الوصول إلى الكفاءات المصرية فى جميع المجالات من خلال إطلاعه على إنتاجهم فى لجان المجالس القومية. لكن المشكلة الكبرى التى تواجه طلعت حماد كما تواجه الوزراء كلهم، أن كل الكفاءات التى يعرفونها هى من الجيل السابق، بينما الجيل الجديد بعيد عن كل المجالس وعن كل المسئوليات، وبعيد أيضاً للأسف عن الثقة فى السابقين بحكم انعدام ثقتهم فى اللاحقين.. وهو مأزق حضارى خطير يواجه نهضة مصر وهى على أبواب القرن الحادى والعشرين!!

على الصعيد القضائى عمل طلعت حماد وكيلاً للنيابة بعد تخرجه فى حقوق عين شمس سنة خمس وخمسين (١٩٥٥) ، ثم مديراً لنيابة بورسعيد وطنطا وشمال القاهرة ثم عمل قاضياً فى محكمة بنها ، وبعد ترقيته مستشاراً عمل رئيساً لمحكمة الجيزة حيث لمع كما ذكرنا عند إعادة افتتاحها ، ثم نال درجة رئيس محكمة استئناف فى طنطا فالإسكندرية .

ويأتى ترتيب طلعت حماد فى السن بمثابة الثالث عشر بين الوزراء ، وهو يكبر الدكتورة آمال عثمان بأشهر ، بينما سبقته هى إلى الوزارة بتسعة عشر عاما ! !

وطلعت حماد هو ثامن خريجى الحقوق بين أعضاء الوزارة بعد كل من : آمال عثمان ، وعمرو موسى ، وفاروق سيف النصر ، وممدوح البلتاجى ، وكمال الشاذلى ، وأحمد العماوى ، ومحمد زكى أبو عامر . ولا يزال خريجو الحقوق يمثلون أكبر عدد لخريجى كلية واحدة بين الوزراء (٢٥٪) .

(٥) إسماعيل سلام

لم يكن اختيار الدكتور اسمايل سلام لتولى وزارة الصحة مفاجئاً ، بل ربما كان أقرب إلى التوقع الممكن جداً منه إلى التوقع المحتمل . . فقد كان إسماعيل سلام أبرز المرشحين على القائمة القصيرة «Short list» للوزارة فى حكومة عاطف صدقى الثالثة (١٩٩٣) ، ويبدو أنه كان لابد أن يعوض يومها عن تجاوزه ، وتم ذلك من خلال استحداث لجنة للصحة فى مجلس الشورى ليكون إسماعيل سلام رئيساً لها ، فهل ياترى تعود لجنة الصحة فى مجلس الشورى مرة أخرى إلى لجنة الخدمات فى ذلك المجلس ، خاصة أن

لجنة الخدمات يرأسها منذ نشأة المجلس نفسه طبيب بارز ووزير سابق للصحة، سؤال وجيه كما نقول للطلبة حين يسألون السؤال ببراءة شديدة نعجز نحن المدرسين عن أن نجاريها.

الإنجاز الكبر لإسماعيل سلام آخذ طريقه إلى التحقيق، فعندما نمر جميعاً من شارع رمسيس لنجتاز ميدان العباسية، سواء إلى طريق صلاح سالم أو إلى مصر الجديدة، فإننا نترك ضريح أحمد ماهر والنقراشي ومستشفى دار الشفاء على يميننا ونستقبل مسجد النور في مواجهتنا. . ولكن إلى الشمال من الطريق يرتفع صرح ضخم جداً هو مركز جراحات القلب في طب عين شمس، الذي يبذل إسماعيل سلام جهده من أجل أن يرى النور ويمضى العمل فيه بخطوات حثيثة جداً، وقد ساعد إسماعيل سلام على إتمام هذا الصرح الضخم تبرع كبير جداً بالملايين قدمته السيدة الجليلة هدى طلعت حرب التى لا تبخل على مرضى القلب بأى تبرع، والتى دعمت من قبل وحدة رعاية الحالات الحرجة التى أسسها ويديرها الدكتور شريف مختار فى قصر العينى. بالإضافة إلى إنجاز إسماعيل سلام فى هذا المركز، فإنه يتمتع بعلاقات ممتازة مع السياسين المعارضين، وهى سمة بارزة فى معظم الأطباء إن لم يكن فيهم جميعاً، وهو صديق شخصى - على سبيل المثال - لرئيس تحرير الوفد الأستاذ جمال بدوى، ولمدير تحريره عباس الطرابيلى!

إسماعيل سلام قبل ذلك واحد من الأطباء المصريين الذين أتيحت لهم الفرصة فى السبعينات ليعودوا إلى الوطن ويمارسوا عملاً متميزاً فى الجامعة، وكان إسماعيل سلام قد هاجر إلى الخارج بعد تخرجه بقليل (تخرج ١٩٦٤ وولد ١٩٤١) حيث حصل على درجة الزمالة من لندن

وأدنبرة فى ١٩٧٠، وعمل فى جامعة جلاسجو، ثم سافر إلى أمريكا وحصل على درجة المعادلة الأمريكية، وعمل بعد ذلك فى الكويت (١٩٧٥)، وكان مرشحاً عند عودته للعمل فى طب الأزهر أو طب عين شمس، لكن الدكتور حمدى السيد رئيس قسم جراحة القلب فى عين شمس استطاع أن يمكنه من وظيفة أستاذ مساعد فى طب عين شمس لأنه كان حريصاً على الإفادة منه فى هذا القسم الذى أصبح سلام نفسه رئيساً له مؤخراً.

تراس إسماعيل سلام لجنة الصحة بالحزب الوطنى قبل أن يترأس نفس اللجنة فى مجلس الشورى الأخير، وخلفه فى لجنة الحزب الدكتور خيرى السمرة عميد طب القاهرة السابق.

يتمتع إسماعيل سلام بنشاط ملحوظ وبقدرة على الحركة فى اتجاهات متعددة وبنفوذ واسع، كما يتمتع بثقة الرئيس مبارك شخصياً، وعلى الرغم من أنه لا يتمتع بخبرات نقابية شأن كل أسلافه، إلا أنه كان فى فترة من الفترات على علاقة أبوية وإشرافية بأنشطة الجمعية المصرية للأطباء الشبان، كما ترأس مجلس إدارة مجلة الناس والطب التى تصدرها الجمعية، كما أنه ينتمى إلى نفس المدرسة الطبية التى ضمت الوزيرين اللذين حل محلهما وهما الدكتوران على عبدالفتاح وماهر مهران، وهما من الجيل السابق على جيل إسماعيل سلام مباشرة.

وللدكتور سلام شقيق أستاذ للأمراض الباطنة فى طب عين شمس، كما أن زوجته د. وفية عتيبة تترأس الآن قسم أمراض القلب فى كلية طب بنات الأزهر، وهى أصغر رؤساء أقسام القلب فى كليات الطب المصرية جميعاً.

على الصعيد المهنى يعد الدكتور إسماعيل سلام أبرز المشاركين فى مركز القلب هليوبوليس فى مصر الجديدة مع الدكتور حمدى السيد ومجموعة أخرى من الأطباء.

وعلى الرغم من ذلك فإن فرص نجاح الدكتور سلام فى وزارة الصحة ليست على مستوى فرصه السابقة فى النجاح، لأن مشكلة الطب والصحة والعلاج فى مصر قد أوشكت على الوصول إلى طريق مسدود فى ظل عدم وضوح السياسات الاقتصادية تجاه الخدمات الاجتماعية. لكن هذا لا يمنع من أنه يستطيع خلال الأسابيع والأشهر القادمة إنجاز كثير من المشروعات القديمة التى لا تحتاج إلا إلى اللمسة الأخيرة وهى صعبة جداً لكنها فى الغالب سهلة على إسماعيل سلام.

إسماعيل سلام هو الطبيب الثالث فى الوزارة، وهو من عين شمس على على حين أن الأولين (محمود شريف وحسين بهاء الدين) من طب القاهرة، وهو خامس أصغر الوزراء جميعاً، وهو أول وزير صحة يتولى المنصب قبل بلوغه الستين منذ عهد ممدوح جبر فى ١٩٧٨ (باستثناء حلمى الحديدى فى ١٩٨٥).

(٦) المهندس سليمان رضا

سليمان رضا واحد من الجيل الذى كان النابغون فيه يفضلون الالتحاق بكلية الهندسة لكى يعملوا فى الصناعة المصرية التى كانت واعدة فى ذلك الوقت، وقد قضى حياته كلها فى هذا المجال فيما يسمى الآن بقطاع الأعمال العام، وفيما كان يسمى بالقطاع العام.

فقد عمل سليمان رضا منذ تخرجه كمهندس إنتاج ثم مهندس تركيبات فى شركة النصر لصناعة المواسير الصلب ولوازمها (١٩٦٣ - ١٩٧٠) ثم عمل مدة ثلاث سنوات فى القطاع الخاص، لكنه سرعان ما عاد ليعمل فى القطاع العام، حيث التحق بالعمل بشركة مصر للألومنيوم فى ١٩٧٣، وترقى فى وظائف هذه الشركة حتى أصبح مديراً عاماً للمسابك، ثم رئيساً لمجلس الإدارة منذ ١٣ عاماً.

فى هذه الشركة حقق سليمان رضا نجاحات هائلة، ويكفى أن رقم الإنتاج عنده يوازى ١,٣ مليار جنيه، واحتفظ بسمعة طيبة واستطاع حل المشكل الأكبر وهو توظيف أكبر قدر من العمالة فى الصعيد الذى يعانى من الحاجة إلى العمل لمواجهة البطالة المتفشية. . أكثر من هذا استطاع سليمان رضا أن يقيم ويطور مدينة صناعية كاملة بكل خدماتها، وقد نالت جهوده إعجاب الرئيس مبارك شخصياً، وعلى الرغم من أنه ينتمى إلى الوجه البحرى فإنه أصبح ذا شعبية كاسحة فى الوجه القبلى.

بالمناسبة. . مدينة نجح حمادى تقع إلى الشمال من قنا بستين كيلومترا، وبعد قنا بستين كيلومترا أخرى تقع مدينة الأقصر. . إذن فقد كان على سليمان رضا أن يقطع مائة وعشرين كيلومترا بالسيارة حتى يصل إلى مطار الأقصر ليستقل طائرة يصل بها إلى مقابلة رئيس الوزراء، ولأن الطائرة لا تتحرك مساء فقد كان عليه أن ينتظر إلى الصباح. . ولو كان سليمان رضا فى عاصمة أوروبية لاستطاع الوصول إلى القاهرة بأسرع مما يصل من نجع حمادى. . وربما تكون هذه الواقعة بمثابة جرس تنبيه لاهتمامنا بالصعيد الحبيب، ومن الطرائف أن سليمان رضا كان واحداً من الاثنين اللذين منحتهما جامعة أسيوط الدكتوراه الفخرية منذ أشهر، ومن الطرائف أن الأستاذ صلاح منتصر نشر فى العمود الذى صدر فى يوم تشكيل الوزارة

الجديدة رسالة من أحد المواطنين حول هذا الموضوع الذى أثاره ونشر فيه عدة رسائل، ويبدو أن الأستاذ صلاح منتصر على سفر وأن عموده مكتوب قبل نشره بأسبوع على الأقل، وإلا لكان قد أشار إلى أن هذا الرئيس الدكتور قد أصبح وزيراً أو مرشحاً للوزارة.

الطرفة الثالثة فى هذا الموضوع أن رئيس مجلس الإدارة «الآخر» الذى منح الدكتوراه الفخرية مع سليمان رضا، كان هو الأشهر والأقوى نفوذاً وتواجداً فى وسائل الإعلام، وهو المهندس محمد عبدالعال خليف رئيس مجلس إدارة شركة السكر، لكن المصادفة الغريبة أنه رسب فى انتخابات مجلس الشعب منذ شهرين فى دائرة عابدين، على حين كان نجاحه مؤكدا، وكان خليف بارزاً فى مجلس الشعب ولجانه إلى الحد الذى كان يؤهله لتولى منصب وزير الصناعة، لكنه تلقى الانتقادات بمناسبة حصوله على الدكتوراه الفخرية، ثم تغلب عليه فى دائرة عابدين منافس جديد لم يكن بقوته وهو رجل الأعمال طلعت القواس.

الطرفة الرابعة فى هذا الموضوع أن رئيس الجامعة التى منحت درجتى الدكتوراه الفخريتين هو د. رجائى الطحلاوى كان هو الآخر من أبرز المرشحين لوزارة الصناعة منذ فترة.

على أى الأحوال فإن اسم سليمان رضا كان مطروحاً لتولى هذه الوزارة أكثر من مرة، وفى تقديرى الشخصى فإن وجوده فى مجلس الوزراء أهم بكثير من تواجده كوزير، وذلك بحكم إيمانه العميق بحقوق البشر فى العمل وبحقوق العاملين فى الرعاية، وبإمكانية تحقيق ذلك فى ظل التحول الاقتصادى، ولعله يكون قادراً على التعبير الجيد عن مشكلات الكادحين فى مناقشات مجلس الوزراء الأسبوعية.

ولد سليمان رضا عام تسعة وثلاثين، وهو العام الذى شهد مولد أربعة من الوزراء فى الوزارة الحالية هم: الدكتوران ممدوح البلتاجى ومحيى الدين الغريب والمهندسان محمد عبدالهادى راضى وسليمان رضا، وقد تخرج فى كلية هندسة القاهرة عام ثلاثة وستين (١٩٦٣) فى القسم الذى اشتهر بأنه يخرج أعداداً قليلة وهو قسم الفلزات.. وربما يكون هو أول خريج لهذا القسم يصل إلى منصب الوزارة.. لست أدرى!

(٧) د. نوال التطاوى

أول خريجة للجامعة الأمريكية فى القاهرة تصل إلى منصب الوزارة (وأول خريج أيضاً)، وربما يغير هذا من النظرة إلى الجامعة الأمريكية التى تخرج موظفين يحصلون فقط على مرتبات عالية دون تحقيق مشاركة فى أجهزة الحكومة التنفيذية، نقول ربما لأن هذا يبدو مستحيلاً، وقد أفاض فى الحديث فى هذه النقطة وزير التعليم العالى الأسبق عبدالوهاب البرلسى فى مذكراته «كنت وزيراً مع عبدالناصر» التى تناولناها بالعرض فى كتابنا «مذكرات وزراء الثورة».

فى كل البيانات التى أدلت بها نوال التطاوى عن تاريخ حياتها، سواء عندما عينت رئيسة لبنك الاستثمار العربى أو عضواً بمجلس الشعب أو وزيرة، فإنها أهملت ذكر تاريخ ميلادها لا باليوم ولا بالشهر وبالسنة، ولأنها تخرجت عام ١٩٦٥ فإننا سنعتبرها من مواليد ١٩٤٣ إلى أن تصرح هى بالتاريخ الحقيقى.

تنتمى نوال التطاوى بالمولد إلى أسرة طبية، فوالدها هو الدكتور عبدالمنعم التطاوى وشقيقها هو الدكتور سمير التطاوى أستاذ الأشعة فى قصر العينى، وتنتمى بالزواج إلى أسرة اقتصادية، فزوجها خبير اقتصادى.

تكاد خبرة الدكتورة نوال التطاوى تنحصر فى أعمال البنوك والبنوك الاستثمارية على وجه الخصوص، ومع هذا فإنها تتمتع بميزة تعد مهمة فى نظامنا السياسى الحالى، وهى البعد عن الحياة العامة والأضواء إذا ما قورنت برئيس البنك الأهلى محمود عبدالعزيز، أو برؤساء البنوك الآخرين.

ومع كل فإن نوال التطاوى هى أول وزير للاقتصاد يتولاها بدون وزارة التجارة الخارجية منذ عشرين عاماً حين فصل ممدوح سالم التجارة الداخلية عن التموين، والتجارة الخارجية عن الاقتصاد، وتولاهما زكريا توفيق عبدالفتاح فى وزارة مستقلة للتجارة، قبلها كان عبدالعزيز حجازى قد فعل شيئاً قريباً من هذا فى وزارته، وأبعد التجارة عن الاقتصاد وتولى الاقتصاد بنفسه على الرغم من أنه كان فى الأصل وزيراً للمالية، ومن ذلك الحين يرتبط الاقتصاد بالتجارة الخارجية إلى أن أبعدت التجارة الخارجية عن الاقتصاد فى الحكومة الأخيرة.. وعلى هذا سيخرج من نطاق إشراف نوال التطاوى ستة قطاعات خطيرة جداً تمثل عصب وظيفة «الاقتصاد» وفى البنيان السياسى لنظام الحكم، وليس سراً أن هذه القطاعات هى:

(١) قطاع التمثيل التجارى: الذى يناظر السلك الدبلوماسى والذى يضم ممثلين لمصر فى جيمع أنحاء العالم يطلق عليهم المستشار التجارى أو الملحق التجارى.. وهو سلك شبه دبلوماسى كامل الهياكل و الإدارات.

(٢) قطاع تنمية الصادرات.

(٣) قطاع الرقابة على الصادرات والواردات الذى كانت صحفنا قد امتلأت فى الأيام الماضية بتهنئة رئيسه الجديد فخرى أبو العز.

(٤) قطاع هيئة المعرض والأسواق الدولية الذى تتبعه سوق القاهرة وأرض المعارض.

(٥) مصلحة الشركات العريقة.

(٦) هيئة تحكيم القطن.

هذا - بالطبع - فضلاً عن ديوان وزارة التجارة الخارجية نفسه.

الباب الثانى

فى تكوين وترتيب
النخبة الحاكمة

(٦)
مَنْ صنع ثورة يوليو ؟

لاشك أن لجمال عبد الناصر دوراً أساسياً وكبيراً فى صناعة ثورة يوليو، ولا يعنى هذا أبداً أن يمتنع الحديث عن دور محمد نجيب أو دور يوسف صديق أو دور الحركة الوطنية فى مصر فيما قبل الثورة، أو دور الحركة الوطنية فى صفوف القوات المسلحة نفسها، أو دور عزيز المصرى ومَنْ اقتدوا به من الضباط الوطنيين بمن فيهم محمد رشاد مهنا وأنور السادات وعبداللطيف البغدادى وحسين ذو الفقار صبرى وأحمد سعودى وعبدالمنعم عبدالرءوف وعبدالحميد الدغيدى ووجيه أباظة . كما لا يعنى هذا أبداً أن يمتنع الحديث عن دور التنظيمات السرية للإخوان المسلمين وللأحزاب الشيوعية المتعددة على اختلاف مسمياتها .

إنما تحدث الثورات كما علمنا التاريخ نتيجة تفاعلات وتراكمات وتداخلات ومبادرات، وحين يشاء الله سبحانه وتعالى ويأذن تجتمع هذه التفاعلات والتراكمات والتداخلات والمبادرات فى لحظة واحدة لكى تتحقق الثورة .

ولكن هذا لا يمنع أن تكون هناك أدوار محددة لشخصيات معينة ترتفع

قيمة تأثيرها فى الحدث إلى درجات لا تبلغها جهود ولا تأثيرات الآخرين .

وإذا كان لنا أن نتأمل أدوار قادة الثورة فيها فلابد أن نحسم أولاً الخلاف حول تعبير قيادة الثورة ، ومن الثابت تاريخياً أن تعبير مجلس قيادة الثورة أطلق بعد قيام الثورة على اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار بعد توسيعها .

كانت اللجنة تضم عشرة ، صدر قرار باستبعاد أحدهم فبقى من المؤسسين بعد قيام الثورة تسعة فقط .

يضاف إلى هؤلاء الرئيس محمد نجيب نفسه الذى تولى قيادة الثورة ومنصب القائد العام للقوات المسلحة ، ثم منصب رئيس مجلس قيادة الثورة ، ثم منصب رئيس الوزراء ، ثم منصب رئيس الجمهورية ، على هذا النحو المتوالى .

ويضاف إلى هؤلاء أربعة رأت اللجنة التأسيسة للضباط الأحرار ضمهم إلى مجلس قيادة الثورة فى أغسطس ١٩٥٢ نظراً للأدوار التى قاموا بها ليلة الثورة نفسها .

يضاف إلى هؤلاء جميعاً قائد عسكرى ثورى حرصت الثورة فى أول أسبوع لها على تعيينه ممثلا لها فى مجلس الوصاية على الملك الطفل

أحمد فؤاد الثانى، وقد اقتضى هذا أن يعين وزيراً فعين وزيراً لساعات قليلة أصبح بعدها مستوفياً لمقتضى النص الدستورى فيمن يعين عضواً فى مجلس الوصاية بأن يكون وزيراً أو وزيراً سابقاً. . وهكذا كان محمد رشاد مهنا (القائمقام وقتها) قد أصبح بين عشية وضحاها بمثابة ثلث ملك ، وكانت هذه خطوة كبيرة بالنسبة للضباط تفوق خطوة محمد نجيب نفسه، لأن محمد نجيب كان بالفعل لواء وكان مرشحاً أكثر من مرة ليكون وزيراً للحربية، ولهذا فلم يكن فى توليه منصب القائد العام للقوات المسلحة أى نوع من الطفرة.

على هذا النحو يمكن لنا أ ن نفهم أنه بعد قيام الثورة بشهر كان هناك فى الصورة ١٥ ضابطا من القوات المسلحة يحتلون الصف الأول من الصورة الرسمية فى مصر.

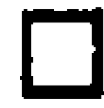
من بين هؤلاء جميعاً كان جمال عبد الناصر أكثر الجميع إمساكاً بالخيوط، وإذا كان هناك فضل محدد لجمال عبد الناصر فى ثورة ٢٣ يوليو، فإن هذا الفضل لم يكن التفجير أو الصناعة بقدر ما كان هو **الصيانة!**

فعبد الناصر هو الذى صان الصورة التى قدمت لنا على أنها ثورة ٢٣ يوليو بكل ما فى هذه الصورة من إيجابيات عظيمة وسلبيات ضخمة!

وقد بذل عبد الناصر جهداً خارقاً طيلة السنتين الأوليين عقب قيام

الثورة فى تصفية كل الاتجاهات التى كانت كفيلة بالمضى فى الثورة فى سبيل غير السبيل الذى مضت فيه منذ ذلك الوقت، ونحن لا نملك الحكم على الاتجاهات الأخرى، ولا نملك أيضاً الإجابة عن السؤال القائل أيهما كان أكثر فائدة لمصر أن تمضى الثورة بعبدالناصر أو تغيره إلى «س» أو «ص» أو «ع» أو «ل» من أسلحة المدفعية أو الفرسان أو من جماعة الإخوان أو حركة التحرر الوطنى؟ وإنما نملك بكل تأكيد أن نقول إن الثورة التى نعرفها والتى عرفناها والتى ما تزال موجودة، كانت هى الصورة التى صانها وحافظ عليها بطريقة أو أخرى، ورعاها ورباها جمال عبدالناصر.

ومع هذا فإننا لا نملك أن نقول إنه كان من الممكن أن تكون الثورة خيراً من هذا ولا شراً من هذا، لأن هذه الثورة التى قدمها لنا عبدالناصر تخلصت تماماً من كل العوامل الثورية الأخرى.



ولكن هل كان لجمال عبد الناصر نفس القدر من السيطرة على الأحداث فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢؟ يبدو واضحا أن نسبة سيطرة عبدالناصر على الأحداث قبل قيام الثورة كانت أقل بكثير من نسبة سيطرته عليها بعد قيام الثورة.

وحتى نجيب عن السؤال القائل بمَنْ صنع ثورة ٢٣ يوليو؟ فإنه ينبغى

لنا أن نمضى مع التاريخ بطريقة تراجعية من الأحدث إلى الأقدم، فمن المؤكد أن قرار تكوين مجلس قيادة الثورة فى أغسطس ١٩٥٢ حين ضم أربعة إلى الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار، كان يعنى شيئاً مؤكداً أو كان يعترف بطريقة مؤكدة بأفضال محددة قام بها هؤلاء الأربعة على وجه التحديد.

ومن حسن الحظ أن عضوية هؤلاء الأربعة قد استمرت فى مجلس قيادة الثورة لفترة من الزمن كانت كفيلة بتسجيل هذه العضوية فى بعض الأوراق، وفى بعض الصور الفوتوغرافية.

بل إن اثنين من هؤلاء الأربعة قد استمروا فى المواقع الأولى من الحكم حتى ١٩٦٨ و١٩٧٥، وهما زكريا محيى الدين وحسين الشافعى، أما الآخران وهما يوسف صديق وعبدالمنعم أمين فسرعان ما تركا المجلس وعضويته وإن بقيا فى السجن أو مواقع دبلوماسية كأنها المنفى الإجبارى.

قبل أن نبدأ فى الحديث عن أدوار الضباط الخمسة عشر، سنضع أمام القارئ الترتيب الذى دخل به أعضاء مجلس القيادة إلى هذا المجلس، والترتيب الذى خرجوا به منه، وسيرى القارئ الجدول حافلا بالمفارقات

الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار ومجلس قيادة الثورة

	ترتيب الدخول	ترتيب الخروج
محمد نجيب	١١	(٥)
جمال عبدالناصر	١	(١٣ بالوفاة)
محمد أنور السادات	١٠	(١٥ بالوفاة)
عبدالمنعم عبدالرءوف	١ (مكرر)	(١)
خالد محيى الدين	٣	(٤)
حسن إبراهيم	٣ (مكرر)	(١٠)
كمال الدين حسين	٣ (مكرر)	٨ (مكرر)
صلاح سالم	٦ (مكرر)	(٦)
عبدالحكيم عامر	٦ (مكرر)	(١١)
عبداللطيف البغدادى	٦ (مكرر)	(٨)
جمال سالم	٩	(٧)
زكريا محيى الدين	١٢ (مكرر)	(١٢)
حسين الشافعى	١٢ (مكرر)	(١٤)
يوسف صديق	١٢ (مكرر)	(٢)
عبدالمنعم أمين	١٢ (مكرر)	٢ (مكرر)

* أعطى للذين انضموا فى نفس الوقت نفس الترتيب مع اعتبارهم مكررين.

* الأساس هو عبدالناصر وعبدالمنعم عبدالرءوف ثم مَنْ ضُم إليهما باعتبار أن هذا التنظيم دون غيره من التنظيمات الأخرى كان هو الذى قام بالثورة.

سوف نرى أن أول من انفصل من الهيئة التأسيسية كان هو عبدالمنعم عبدالرءوف (ولا نقول فُصل مع أن كتابات الثوار تستخدم فعل الفصل، ولكنى أوثر الانفصال لأن عبدالمنعم عبدالرءوف اختار بإرادته أن يظل على علاقة بجماعة الإخوان المسلمين)، وسنرى أيضاً أن أول من تركا اللجنة القيادية ومجلس القيادة كانا يوسف صديق وعبدالمنعم عبدالرءوف، ثم خالد محيى الدين، ثم الرئيس محمد نجيب نفسه (١٩٥٤)، ثم صلاح سالم (١٩٥٥)، ثم جمال سالم (١٩٥٦)، ثم عبداللطيف البغدادى وكمال الدين حسين (١٩٦٤)، ثم حسن إبراهيم قبل ١٩٦٧ ، وبهذا لم يبق فى الصورة مع عبدالناصر من أعضاء الهيئة التأسيسية بحلول عام ١٩٦٧ ، إلا اثنان فقط هما: أنور السادات وعبدالحكيم عامر، واثنان آخران كانا أعضاء فى مجلس قيادة الثورة لكنهما لم يكونا عضوين فى الهيئة التأسيسة للضباط الأحرار وهما: زكريا محيى الدين، وحسين الشافعى.

وهكذا فإنه عندما تمت جلسة المواجهة بين عبدالناصر وعبدالحكيم عامر حضرها هؤلاء الثلاثة كأنها محاكمة، وعندما انتهت الجلسة صحبه (الجديدان) الشافعى وزكريا محيى الدين إلى بيته وبقى (الأقدم) أنور السادات مع عبدالناصر!

وإذا قيل إن الوحيد الذى بقى مع عبدالناصر من زملائه فيما قبل الثوة هو أنور السادات، فإن هذا القول صحيح، وإذا قيل إنه بعد ١٢ عاما من الثورة لم يبق حول عبدالناصر من الثائرين الأول إلا عبدالحكيم وأنور

السادات فهذا صحيح أيضاً .

وهنا نعود إلى السؤال المهم عن الأدوار التى قام بها الأربعة الجدد ونحن نتناولهم واحدا واحدا :

يوسف صديق :

كان هو البطل العظيم الذى هيأه الله للقيام بالثورة ، ويستوى فى هذا كل الاحتمالات الخمسة التى يمكن أن تكون قد قادت إلى تحركه على نحو ما تم ، سواء فى هذا أنه :

☐ تحرك بينما لم يتحرك الآخرون (تحسباً أو خوفاً) .

☐ أو أنه تحرك فى الوقت المحدد للجميع ولكن بسرعة وكفاءة ومقدرة أسرع من الآخرين .

☐ أو أنه تحرك قبل الموعد المحدد بساعة بطريق الخطأ (بحسن نية أو بسوء نية) .

☐ أو أنه ـ وهذا احتمال وارد وقائم فى ظل ما عرفناه بعد هذا عن عقلية عبدالناصر وعبدالحكيم وزكريا والسادات وشخصياتهم ـ دُفع إلى التحرك قبل الآخرين على سبيل التجربة ، فلما أدرك

النجاح وأدركه النجاح توالت الأوامر ببقية التحركات .

□ أو أنه لم يتراجع بعدما تحرك . . . على حين كان الآخرون قد بدأوا التراجع أو التحسب للتراجع بعدما علموا بانكشاف خططهم .

وفي جميع هذه الأحوال فإن يوسف صديق هو الذى قاد أول تحرك ، وهو الذى وصل إلى قيادة الجيش قبل غيره ، وهو الذى اقتحم هذه القيادة ، وهو الذى استولى عليها سواء شاركه غيره أو دعمه غيره ، لكنه هو الذى فعل وتقدم وأحرز وانتصر وحسم الأمر كله ، على الرغم من أن صدره كان ينزف بالدم ، وقد فعل هذا كله دون أن يتردد أو يتلعثم أو يتحوط أو يتراجع أو يتنكر أو يموه ! !

عبد المنعم أمين

فيما يبدو أنه كان له دور كبير فى تأمين الحركة من الخارج من ناحية الغرب ، وقد قادت الصراعات التاريخية إلى وضع الثوة فى موضع حرج عند الحديث عن هذه العلاقات التى كانت مشروعة بالطبع ، بل ومطلوبة من أجل قيام الثورة .

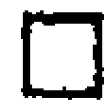
وبالإضافة إلى هذا فقد كان لعبدالمنعم أمين دور كبير فى سلاح المدفعية .

زكريا محيى الدين

كان هو الذى تولى كتابة (وربما وضع) خطة الثورة كلها بيده، وفى مذكرات ثروت عكاشة صفحات مصورة من هذه الخطة، وقد كان بحكم عمله كأستاذ فى كلية أركان الحرب يتمتع أكثر من زملائه جميعاً بقدرات تكتيكية وتخطيطية عالية جدا.

حسين الشافعى

فى رأيى أنه يندر أن تجد من يتمتع بإقدام حسين الشافعى وشجاعته، وعند قيام الثورة كانت له مواقف تنبئ بهذا الإقدام وهذه الشجاعة، ويكفى - على سبيل المثال - ما سجله خالد محيى الدين وثروت عكاشة عن موقفه من السيطرة على سلاح الفرسان واعتقال قائد السلاح بنفسه لكن الأهم من الشجاعة بالطبع هو أن تُوجَه الشجاعة التوجيه الصائب، وربما تنقص حسين الشافعى القدرة الفكرية التى جعلته يبدو دائماً وكأنه غير ذى تأثير.



هل لنا قبل أن نعود بعد هذا إلى الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار وأن نتأمل دور الرئيس محمد نجيب، وفى رأيى أن أفضل طريقة يمكن تصور دور الرئيس نجيب بها أن نتصور الثورة بدون وجوده، نعم كان من الممكن

أن ينجح الانقلاب وأن يستولى على قيادة الجيش، لكن هل كان من الممكن أن يسيطر على البلد كلها على نحو ما فعل!

لم يكن هذا واردا أبدا، فقد كان من الممكن عزل حيدر أو حسين فريد أو إبراهيم عطاالله، لكن ماذا بعد؟ كانت الخطوة التالية أن يُعين اللواء أحمد فؤاد صادق مثلاً (كقائد عام للقوات المسلحة) وهو رجل عظيم، وقد كان مؤمناً بالنظام الملكى الذى أقسم له يمين الولاء إلى حد أنه رفض قيادة الثورة لهذا السبب، وهكذا كان أحمد فؤاد صادق يعين قائداً عاماً للقوات المسلحة ويعد بسياسات التطهير(!!) على نحو ما كان يفعل أحمد نجيب الهلالى باشا، وتنتهى الثورة - مع الوقت - بالتضاؤل والتلاشى!

كان من الممكن أيضاً أن يُعين حسين فريد مثلاً قائداً للقوات المسلحة ويبدأ هو نفسه فى تصفية هؤلاء الضباط وتشتيتهم بعيداً عن القوات المسلحة.

لكن نجيب وحده أعطى الثورة باسمه [فقط وحتى بدون أى نشاط أى بمجرد الاسم] دفعات تفوق قيام الثورة، فنجيب كان لواء قد محترماً بل وذا سمعة عالية وشجاعة نادرة فى الحرب التى انتهت لتو فى فلسطين، ونجيب كان أيضاً رئيساً لنادى الضباط بأغلبية ساحة استطاع أيامها أن يفوز بأصوات فاقت بكثير جداً مجموع الأصوات التى حصل عليها منافسوه الثلاثة، وكانوا ثلاثة من كبار القادة المهمين وهم:

اللواء حافظ بكرى مدير سلاح المدفعية

اللواء إبراهيم الأرناؤطى مدير المهمات

اللواء سيد محمد مدير الصيانة

كل هؤلاء حصلوا على ٥٨ صوتاً فقط، بينما حصل نجيب وحده على أغلبية ساحقة شبه إجماعية.

فضلاً عن هذا كان اللواء محمد نجيب قريباً جداً إلى قلب الأرستقراطية المصرية القائمة، فهو حاصل على ليسانس الحقوق فى دفعة مبكرة، كان بعض زملائه المدنيون فيها قد أصبحوا وزراء بالفعل.. فضلاً عن هذا كان نجيب حاصلاً على دبلوم الاقتصاد السياسى ودبلوم القانون الخاص، وكانت لنجيب مؤلفات تنطق بأنه ليس بمثابة الضابط التقليدى البعيد عن الحياة الثقافية والسياسية، وكل هذا قد لا يمثل شيئاً بالنسبة إلى الشعبية الجارفة والكارزما الرهيبة التى تمتع بها هذا الرجل، وقد أفاض أدباء وشعراء وسياسيون فى التعبير عن انبهارهم بالكارزما التى كان هذا الرجل يمتلكها، ويكفى فى هذا أن أدل القراء على فقرات فتحى رضوان التى يصف بها كيف أمكن لنجيب أن يتغلب على شعبية النحاس باشا الجارفة بدون مجهود كبير، كما يكفى أن أذكر القراء بالقصيدة التى ألفها صلاح عبدالصبور متشائماً من عودة عبدالناصر بوجهه وأنفه الطويل(!!)

وليس سراً أن عبدالناصر لم يبدأ فى تحقيق شعبية - أى شعبية - إلا بعد

حادث المنشية فى ١٩٥٤، ثم فى ١٩٥٦ عند تأميم القناة، حيث ارتفعت شعبيته إلى السماء، بقرار شجاع، ولكن نجيب حقق هذه الشعبية كلها بالكارزما التى أعطاها له الله بلا حدود!

وبفضل هذه الكارزما تحولت حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من انقلاب محدودٍ إلى هذه الثورة التى نعرفها جميعاً.

ومع هذا فإن الذى صان هذه الثورة واستثمر كارزما رئيسها الأول محمد نجيب لم يكن محمد نجيب وإنما كان جمال عبدالناصر نفسه.

وعلى نفس النمط فإن الذى صنع ليلة الثورة كان يوسف صديق بجسارته وشجاعته وفروسيته وفدائيته، لكن زملاؤه حافظوا على قوة الدفع التى بدأها حتى انتهت بسيطرة كاملة قبل أن يبزغ الفجر.

ومازلنا نعيش العصر الذى كان فجره فى تلك الليلة.

(٧)
من هو الرجل الثانى فى الدولة ؟

يمكن لنا باختصار شديد أن نتذكر أن الرجل الثانى فى عهد الثورة موقع ثم تداوله بين ثمانية هم على الترتيب :

١ ـ الرئيس جمال عبد الناصر الذى كان بمثابة نائب لرئيس مجلس قيادة الثورة (الرئيس محمد نجيب) ونائبا لرئيس الوزراء (الرئيس نجيب نفسه) وقد مارس عبد الناصر هذا الدور ـ كما نعرف ـ إلى الحد الذى هو أقرب إلى الصراع مع الرجل الأول منه إلى دور الرجل الثانى فحسب .

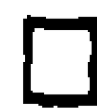
٢ ـ جمال سالم الذى أصبح فى هذا الموقع (مرتين) عقب الانقلابين اللذين أطاحا بالرئيس محمد نجيب من الموقع الأول وخصص هذا المكان لعبد الناصر نفسه . وقد تولى جمال سالم هذا الموقع الفعلى من خلال موقع رسمى أقل بروتوكوليا من نائب رئيس الجمهورية ولكنه كان بمثابة الرجل الثانى فى الدولة بالفعل نائبا لرئيس الوزراء فى المرتين (فبراير ـ مارس ١٩٥٤) ثم (أغسطس ١٩٥٤ ـ يونيو ١٩٥٦) وفيما بين ذلك كان بمثابة الرجل الثانى فى الوزارة (إبريل ١٩٥٤ ـ أغسطس ١٩٥٤) وفى هذه الفترة كان بمثابة الرجل الثالث فى الدولة والرجل الثالث أيضاً فى الوزارة وفى الدولة بعد نجيب وعبد الناصر فيما بين مارس ١٩٥٤ وإبريل ١٩٥٤ .

وقد وصل جمال سالم إلى هذا الموقع بمنطق تطبيق أقدمية كشف الجيش يوم قيام الثورة .

٣ ـ عبد اللطيف البغدادى الذى أصبح بمثابة الرجل الثانى فى الدولة بعد خروج جمال سالم من الحكم وظل بغدادى يشغل هذا الوضع طيلة الفترة من يونيو ١٩٥٦ ـ مارس ١٩٦٤ حيث استقال بإرادته وترك كل المناصب والمسئوليات وصحيح أن المشير عامر كان فى هذه المرحلة صاحب مكانة رفيعة فى كل شئ ولكن البغدادى كان يرأس عامر فى كثير من الأمور ، ويتقدم عليه حتى إنه رأس اجتماع مجلس الرياسة الذى شهد عاصفة قانون الترقيات . . . . إلخ.

٤ ـ عبد الحكيم عامر وقد استتب له الوضع كنائب أول لرئيس الجمهورية وبالنص على هذا المسمى «النائب الأول » فى قرار تعيينه وأصبح بمثابة الرجل الثانى اسما وفعلاً طيلة الفترة الممتدة من مارس ١٩٦٤ وحتى هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، وقد كان عبد الحكيم عامر بهذا الوضع متخطياً لزملائه الذين بقوا فى الحكم من مجلس قيادة الثورة وهم زكريا محى الدين وأنور السادات وحسين الشافعى ومن غرائب الأقدار أن ثلاثتهم قد نالوا هذه المكانة أيضا بعد خروج عبد الحكيم عامر.

وهناك اعتقاد أن عبد الحكيم لم يتخط إلا زكريا ، وهو اعتقاد صحيح جزئياً لأن التخطية قد ينظر عليها من ناحية تأثيرها المباشر فى مَنْ عليه الدور ، وفى هذه الحالة فقد كان هو زكريا محيي الدين



ونأتي الآن إلى ما بعد حرب عام ١٩٦٧ كان عبد الناصر فى حيرة شديدة فى اختيار الرجل الثانى بعد قراره النهائى بألا يكون عبد الحكيم عامر هذا الرجل، وقد مرت حيرة عبد الناصر بأربع مراحل يمكن لنا أن نزعم بأننا أول من يشخصها على هذا النحو :

المرحلة الأولى : من ١٩ يونيو عام ١٩٦٧

وحتى ٢٠ مارس عام ١٩٦٨

وكان زكريا محيى الدين فيها هو الرجل الثانى بعد عبد الناصر فى تشكيل الوزارة وفى جهاز الدولة كلها كنائب للرئيس، وكان قد سبق هذه المرحلة تنازل عبد الناصر لزكريا فى خطابه يوم ٩ يونيو عام ١٩٦٧ .

وفى أوائل هذه المرحلة لم يكن عبد الحكيم عامر يتمتع بأية صفة رسمية ولا منصب رسمى، وإنما كانت صورة وجوده فى الحياة العامة مرتبطة بظاهرة سياسية شبيهة بظاهرة القصور الذاتي في علوم الطبيعة inertia .

المرحلة الثانية : من ٢٠ مارس عام ١٩٦٨

وحتى ٢٩ أكتوبر عام ١٩٦٨

فى هذه المرحلة كانت الوزارة الأخيرة لعبد الناصر تضم نائبا واحدا فقط للرئيس هو حسين الشافعي، على حين عاد صدقى سليمان - الذي كان نائبا للرئيس فى الوزارة السابقة - إلى منصب وزير فقط.

وعلى حين خرج على صبرى من التشكيل الوزارى، وعلى حين خرج زكريا محيى الدين من الحكم نهائيا. وبانتهاء انتخابات اللجنة التنفيذية

العليا، وفوز حسين الشافعى بعضويتها ترك هو الآخر الوزارة، وبالتالى فإنه ترك منصب نائب الرئيس الذى كان منصوصا عليه فى التشكيل الوزارى.

وأصبحت الوزارة مكونة من رئيس هو عبد الناصر، ووزراء أقدمهم هو صدقى سليمان ويليه كمال رفعت وعزيز صدقى وثروت عكاشة وأبو نصير وسيد مرعى وهكذا . .

وهكذا فإن حسين الشافعى ظل بمثابة النائب الوحيد لرئيس الجمهورية فيما بين مارس ١٩٦٨ وأكتوبر ١٩٦٨ .

المرحلة الثالثة : من ٢٩ أكتوبر عام ١٩٦٨ وحتى ديسمبر عام ١٩٦٩

فى هذه الفترة كان أعضاء اللجنة التنفيذية العليا يظهرون فى الاحتفالات والمؤتمرات تالين للرئيس عبد الناصر وسابقين لأعضاء مجلس الوزراء، وكان ترتيب نجاح هؤلاء الأعضاء فى الانتخابات تبعا للأصوات التى حصلوا عليها على النحو التالى :

على صبرى	(١٣٤ صوتا)
حسين الشافعى	(١٣٠)
د. محمود فوزى	(١٢٩)
أنور السادات	(١٢٥)

د. كمال رمزى استينو (١١٧)

عبد المحسن أبو النور (١٠٤)

ضياء الدين داود (١٠٤)

د. محمد لبيب شقير (٨٠)

وكما نفهم جميعا فإن ترتيب الأصوات لا يعطى أسبقية بروتوكولية فى عضوية أية لجنةٍ، وهكذا كان من المنطقى أن يترتب هؤلاء جميعا تبعا لقواعد بروتوكولية، وهكذا تم الترتيب الذى نلاحظه فى جلوسهم على منصة المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى على النحو التالى :

يأتى عضوا مجلس قيادة الثورة الباقين وهما أنور السادات وحسين الشافعى قبل الآخرين، يليهم رئيس الوزراء السابق على صبرى، يليهم نواب رؤساء الوزراء السابقون بأقدميتهم : محمود فوزى ثم كمال رمزى استينو ثم عبد المحسن أبو النور، يليهم الوزيران بأقدميتهما : محمد لبيب شقير ثم ضياء الدين داود.

ولم يكن أحد يستطيع الزعم بأن لحسين الشافعى حق مطلق فى أن يسبق أنور السادات، صحيح أنه سبقه إلى تولى الوزارة (أبريل عام ١٩٥٤ مقابل أغسطس عام ١٩٥٤)، ولكن معيار ترتيب أعضاء مجلس قيادة الثورة كان مبنيا على أقدميتهم فى كشف الجيش يوم قيام الثورة، وكان أنور السادات أقدم من حسين الشافعى رغم أنهما ومعهما زكريا محيى الدين من الدفعة نفسها. . كذلك فإن أنور السادات كان عضوا فى المجلس عند قيام الثورة، بينما كان حسين الشافعى وزكريا محيى الدين من الأربعة الذين ضموا فى

١٥ أغسطس عام ١٩٥٢ .

ولم يكن أنور السادات نائبا ضمن النواب الخمسة التقليديين لعبد الناصر في عامي ١٩٦١ و١٩٦٢ ، ولكنه كان يحتل موقعا موازيا لهم كعضو في مجلس الرئاسة ، وقد عينه عبد الناصر (مع حسن إبراهيم) نائبين له في عام ١٩٦٤ أيضا .

ثم إنه رأس البرلمان (١٩٦٤ - ١٩٦٨) ، وقبل هذا رأس برلمان الوحدة (١٩٦٠) .

وهكذا كانت الأمور في هذه الفترة معلقة تماما .

المرحلة الرابعة : منذ ٢٥ ديسمبر ١٩٦٩

وحتى وفاة عبد الناصر

في هذه المرحلة كان أنور السادات بمثابة الرجل الثاني في الدولة بعد صدور قرار جمهوري تضمن تعيينه بمفرده نائبا للرئيس . . وكل المذكرات والكتابات التاريخية تتحدث عن أن أنور السادات كان يمارس هذا الدور في هذه الفترة ، سواء كانت هذه المصادر تنتقد تصرفاته أم تهاجمها أم تعذره فيها ، وليس هناك أدنى شك في أنه كان يتولى كثيرا من الأمور بالنيابة عن عبد الناصر في أثناء سفره أو مرضه .

عهد الرئيس محمد أنور السادات

بعد انتخابه رئيساً للجمهورية أصدر الرئيس السادات قراراً بتعيين نائبين لرئيس الجمهورية هما حسين الشافعي وعلي صبري ، وقد ظل حسين

الشافعى فى موقعه على حين أقيل على صبرى فى ٢ مايو ١٩٧١ ، ثم عين الدكتور محمود فوزى نائباً لرئيس الجمهورية فى يناير ١٩٧٢ ، واستقال من هذا المنصب فى ١٩٧٤ .

وفى ١٥ أبريل ١٩٧٥ عين الرئيس محمد حسنى مبارك نائباً لرئيس الجمهورية ليكون بهذا ثامن من احتل هذا الموقع منذ بداية عهد الثورة بعد : جمال عبدالناصر ، وجمال سالم ، وعبد اللطيف البغدادى ، وعبد الحكيم عامر ، وزكريا محيى الدين ، وحسين الشافعى ، وأنور السادات ، وحسين الشافعى (للمرة الثانية) .

ومن بين هؤلاء الثمانية وصل ثلاثة إلى رئاسة الجمهورية .

(٨)
الذين نالوا منصب نائب رئيس الجمهورية

بدأ النص على منصب نائب رئيس الجمهورية عند تشكيل أولى وزارات الوحدة فى مارس ١٩٥٨ ، وقد عين ٤ نواب منهما اثنان مصريان هما : عبداللطيف البغدادى، وعبدالحكيم عامر .

مع تشكيل رابع وزارات الوحدة (أغسطس ١٩٦١) أصبح نواب رئيس الجمهورية سبعة ، كان منهم خمسة مصريون هم : عبداللطيف البغدادى ، وعبدالحكيم عامر ، وزكريا محيى الدين ، وحسين الشافعى ، وكمال الدين حسين .

تضمن تشكيل وزارة عبدالناصر السادسة الى شكلت عقب الانفصال (أكتوبر ١٩٦١) تعيين خمسة نواب لرئيس الجمهورية هم أنفسهم الخمسة الذين كانوا نواباً فى أغسطس ١٩٦١ ضمن سبعة نواب لرئيس دولة الوحدة .

عند تشكيل مجلس الرئاسة بمقتضى الإعلان الدستورى فى ٢٩ سبتمبر ١٩٦٢ احتفظ هؤلاء الخمسة بمناصبهم كنواب لرئيس الجمهورية وجمعوا بين هذا المنصب وبين عضوية مجلس الرئاسة .

فى ١٧ فبراير ١٩٦٤ وبدون مناسبة ظاهرة، تم تعيين نائبين لرئيس الجمهورية هما: أنور السادات وحسن إبراهيم، وكانا من قبل يتمتعان بعضوية مجلس الرئاسة بدون أن يكونا نواباً لرئيس الجمهورية.

فى مارس ١٩٦٤ ومع الإعلان الدستورى للدستور المؤقت عين المشير عبدالحكيم عامر نائب أول لرئيس الجمهورية، وعين ثلاثة نواب آخرون لرئيس الجمهورية هم: زكريا محيى الدين وحسين الشافعى وحسن إبراهيم، على حين ترك أنور السادات هذا المنصب ليتولى رئاسة مجلس الأمة الجديد، وعلى حين قبلت استقالة كل من عبداللطيف البغدادى وكمال الدين حسين، كما انتهى أيضاً وجود مجلس الرئاسة.

فى أكتوبر ١٩٦٥ أقيلت وزارة على صبرى وشكل نائب رئيس الجمهورية زكريا محيى الدين وزارته، وعُين على صبرى فى اليوم التالى نائباً لرئيس الجمهورية.

بعد النكسة شكل الرئيس عبد الناصر وزارته فى ١٩ يونيو ١٩٦٧ وتضمنت تعيين أربعة نواب للرئيس دون النص الواضح الصريح على ما إذا كانوا نواباً لرئيس الجمهورية أو لرئيس الوزراء، وكان هؤلاء النواب الأربعة هم: زكريا محيى الدين، وحسين الشافعى، وعلى صبرى، ومحمد صدقى سليمان، وبهذا كان صدقى سليمان رئيس الوزارة السابقة هو أحدث هؤلاء النواب.

عندما شكل الرئيس عبد الناصر وزارته الثامنة فى ٢٠ مارس ١٩٦٨ لم يحظ بمنصب نائب الرئيس (دون النص الصريح على إذا ما كان هو نائب

رئيس الوزراء أو نائب رئيس الجمهورية) سوى حسين الشافعى .

أما زكريا محيى الدين فقد اعتزل الحكم ، وأما على صبرى فلم يتول منصباً فى هذه الوزارة ، وأما صدقى سليمان فقد تراجع مسمى منصبه وأصبح بمثابة أقدم الوزراء وزيراً فقط ، على حين كان أنور السادات لا يزال منذ مارس ١٩٦٤ رئيسا لمجلس الأمة .

عندما أجريت انتخابات اللجنة التنفيذية العليا فى أكتوبر ١٩٦٨ ، استقال حسين الشافعى والوزراء الثلاثة الذين انتخبوا ضمن أعضاء اللجنة الثمانية ، وبهذا خرج من عضوية مجلس الوزراء كل من : حسين الشافعى ، وعبدالمحسن أبو النور ، ومحمد لبيب شقير ، وضياء الدين داود ، أما الأعضاء الأربعة الآخرون الذين انتخبوا أعضاء فى اللجنة التنفيذية العليان فإنهم لم يكونوا أعضاء فى مجلس الوزراء ، وقد كانوا : أنور السادات ولم يكن من حقه بالطبع البقاء فى الوزارة مع رئاسة السلطة التشريعية ، وعلى صبرى ، وكمال رمزى استينو وكانا فى الاتحاد الاشتراكى ، أما الدكتور محمود فوزى فكان مساعداً لرئيس الجمهورية .

فى ١٩ ديسمبر ١٩٦٩ أصدر الرئيس جمال عبدالناصر قراراً بتعيين الرئيس محمد أنور السادات نائباً لرئيس الجمهورية .

فى ٣٠ أكتوبر ١٩٧٠ أصدر الرئيس السادات (عقب انتخابه رئيساً للجمهورية) قرارا بتعيين كل من حسين الشافعى وعلى صبرى نائبين لرئيس الجمهورية .

فى ٢ مايو ١٩٧١ أصدر الرئيس السادات قراراً بإقالة على صبرى من

منصبه وبقى حسين الشافعى نائباً وحيداً لرئيس الجمهورية .

فى ١٩ سبتمبر ١٩٧١ وعقب إعلان الدستور الدائم، صدر قرار بتعيين حسين الشافعى نائباً وحيداً لرئيس الجمهورية .

فى ١٦ يناير ١٩٧٢ عين الدكتور محمود فوزى رئيس الوزراء السابق نائباً لرئيس الجمهورية، وذلك عقب استقالة وزارته مباشرة .

فى ١٩٧٤ استقال الدكتور محمود فوزى من منصبه وبقى حسين الشافعى نائباً وحيداً لرئيس الجمهورية .

فى ١٦ أبريل ١٩٧٥ عين الرئيس محمد حسنى مبارك نائباً لرئيس الجمهورية .

فى ١٦ أكتوبر ١٩٧٦ صدر قرار بتجديد تعيين الرئيس محمد حسنى مبارك نائباً للرئيس فى بداية ولاية الرئيس السادات الثانية (١٩٧٦) .

فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ وعقب اغتيال الرئيس السادات صدر قرار من الرئيس المؤقت الدكتور صوفى أبو طالب بتعيين الرئيس حسنى مبارك نائباً لرئيس الجمهورية .

(٩)
الوزراء الذين وصلوا إلى رئاسة الوزارة وترتيبهم بين أقرانهم

١ ـ فى تاريخ النظام الوزارى المصرى ستة رؤساء وزراء بدأوا برئاسة الوزارة، وهؤلاء هم:

- ☐ نوبار باشا أول رئيس للوزراء.
- ☐ الخديو توفيق ثانى رئيس للوزراء.
- ☐ شريف باشا ثالث رئيس للوزراء.
- ☐ ثم الرئيس محمد نجيب.
- ☐ الرئيس محمد حسنى مبارك.
- ☐ الدكتور عاطف صدقى.

٢ ـ فيما بين رؤساء الوزراء الثلاثة والأربعين الباقين تفاوتت المدة التى قضاها كل منهم حتى وصل إلى رئاسة الوزارة، ونلاحظ أن صاحب أقصر مدة على الإطلاق فيما بين هؤلاء كان هو الرئيس جمال عبد الناصر (ثمانية شهور)، وإن كان قد عاد بعدها نائباً لرئيس الوزراء ثم رئيسا للوزراء.

٣ - يلى الرئيس عبد الناصر فى قصر المدة محمد توفيق نسيم باشا ، إذ وصل إلى رئاسة الوزارة بعد سنة بالضبط من توليه الوزارة ، وكان هذا فى عهد الوزارات الإدارية التى تولت الحكم فى أثناء ثورة ١٩١٩ .

٤ - يأتى فى المرتبة التالية رياض باشا رابع رئيس للوزراء ، إذ تولى الرئاسة بعد توليه الوزارة بأقل من ثلاثة عشر شهرا ، وهذا طبيعى فى ظل بدايات النظام الوزارى غير المستقرة ، ونحن نلاحظ أنه كان بمثابة أول وزير يصعد لرئاسة الوزارة ، على حين أن رؤساء الوزارة الثلاثة السابقين عليه لم يتولوا الوزارة قبل رئاستهم لها .

٥ - فى المرتبة التالية يأتى محمد سعيد باشا الذى صعد إلى رئاسة الوزارة عقب اغتيال بطرس غالى رئيس الوزراء ، ولم يكن قد تولى الوزارة إلا مع تشكيل بطرس غالى لوزارته ، وهكذا فإنه يتفوق على محمد توفيق نسيم فى أنه صعد إلى رئاسة الوزارة بعد وزارة واحدة ، على حين صعد محمد توفيق نسيم بعد وزارتين ، ومن الطريف أن كلا الرجلين قبلا العمل تحت رئاسة سعد زغلول كرئيس للوزراء (١٩٢٤) مع أنهما توليا رئاسة الوزارة قبله ، ولكنه كان قد تولى الوزارة قبلهما (١٩٠٦) .

٦ - فى المرتبة التالية يأتى محمد محمود باشا الذى وصل إلى رئاسة الوزارة قبل أقل من خمسة وعشرين شهرا ، وربما يعتبر بمثابة الأول الحقيقى لأن لكل الذين سبقوه ظروف خاصة جداً وقد صعد محمد محمود باشا من الوزارة إلى رئاستها دون أن يخرج منها ، أى أنه بدأ وزيراً واستمر وزيراً حتى أصبح رئيسا للوزراء ، شأنه فى هذا شأن محمد سعيد باشا ، وحسين رشدى باشا ، ومحمد توفيق نسيم باشا ، وسيتكرر موقفه مع حسين سرى

باشا، وشأن عدد محدود من رؤساء الوزارة بعد الثورة هم جمال عبد الناصر، وعلى صبرى، وصدقى سليمان، وممدوح سالم، وعبد العزيز حجازى، والجنزورى، وعاطف عبيد، وإن كانت الآلية مختلفة تماماً .

٧ ـ فى المرتبة التالية يأتى محمود سامى البارودى الذى وصل إلى رئاسة الوزارة بعد عامين وسبعة شهور، وهو سادس رؤساء الوزارة، وثانى وزير يصل إلى رئاسة الوزارة (بعد رياض باشا) .

٨ ـ يأتى فى المرتبة التالية حسين سرى باشا، الذى وصل إلى رئاسة الوزارة بعد أقل من ثلاثة أعوام، وكان قد دخل وزارة محمد محمود باشا الثانية واستمر فى وزارتيه الثالثة والرابعة، كما استمر مع خلفيه على ماهر وحسن صبرى، فلما توفى حسن صبرى فجأة عهد إليه الملك برئاسة الوزارة مع وجود عدد من الوزراء أقدم منه فى تولى المنصب الوزارى، لكنه فى ذلك اليوم كان أقدم الوزراء باتصال، فقد كان بمثابة القاسم المشترك فى الوزارة منذ وزارة محمد محمود الثانية (ديسمبر ١٩٣٧) التى خلفت وزارة الوفد .

وكان حسين سرى باشا فى ذلك الوقت بمثابة صهر الملك فاروق، فهو زوج خالة الملكة، كما كان على علاقة حميدة بالإنجليز، وهكذا كان البديل المفضل عند وفاة حسن صبرى باشا، وربما عند استقالته لو كان الأجل امتد به واستقال لسبب أو آخر .

٩ ـ يأتى بعد هذا إسماعيل راغب باشا، وهو خامس رئيس للوزراء، وثالث وزير يصعد إلى رئاسة الوزارة فى الفترة الأولى من تاريخ الوزارات

المصرية .

١٠ ـ يحتل المرتبة التالية يحيى باشا إبراهيم ، وقد تولى رئاسة الوزارة بعد استقالة وزارة محمد توفيق نسيم الثانية فى بداية عهد الملكية (١٩٢٣) ، وقد تولى إجراء الانتخابات التى تولى الوفد بمقتضاها الحكم ، وكان قد بدأ حياته الوزارية فى إحدى الوزارات الإدارية التى تشكلت فى أثناء ثورة ١٩١٩ ، وسنراه شأنه شأن محمد سعيد باشا ومحمد توفيق نسيم باشا ، يقبل العودة إلى الاستوزار بعد وصوله إلى رئاسة الوزارة .

١١ ـ يأتى بعد هذا ممدوح سالم ، الذى وصل إلى رئاسة الوزارة قبل مضى أربع سنوات من توليه الوزارة ، ويعتبر بهذا صاحب أسرع معدل فى عهد الثورة بعد الرئيس جمال عبدالناصر نفسه [بالطبع وبعد رؤساء الوزارة الثلاثة الذين لم يمروا بالمناصب الوزاريه وهم الرئيسان محمد نجيب ومحمد حسنى مبارك والدكتور عاطف صدقى]

كما أنه كان بمثابة الثانى بعد الرئيس عبد الناصر أيضا من حيث عدد الوزراء الذين استوزهم ، والثانى فى عدد الوزارات التى شكلها بعد الرئيس عبد الناصر أيضاً .

١٢ ـ يأتى المهندس محمد صدقى سليمان تاليا لممدوح سالم بفارق بسيط (ثمانية أيام) ، وقد كان توليه هذا المنصب بمثابة حل وسط فى أثناء الصراع الخفى بين قوى الحكم المختلفة فى تلك الفترة من عهد الرئيس بعد الناصر ، وكان عبد الناصر والمشير عامر نفسيهما من هذه القوى ، ولم يستمر صدقى سليمان فى هذا المنصب لفترة طويلة وعاد بعدها إلى العمل نائباً لرئيس

الوزراء، ثم وزيراً تحت رئاسة عبد الناصر، ثم وزيراً تحت رئاسة أحد نوابه فى وزارته وهو الدكتور محمود فوزى فى أولى وزارات عهد الرئيس السادات.

١٣ ـ يأتى مصطفى النحاس باشا فى المرتبة التالية، وقد وصل إلى رئاسة الوزارة بعد أقل من خمسين شهراً من بدء توليه المناصب الوزارية، وقدد هيأ له هذا توليه رئاسة الوفد وزعامة الأغلبية.

١٤ ـ يأتى على صبرى فى المرتبة التالية، وقد وصل إلى رئاسة الوزارة بعد خمس سنوات من دخوله الوزارة وبقائه فيها باستمرار.

١٥ ـ يأتى حسين رشدى باشا فى المرتبة التالية، وقد وصل إلى رئاسة الوزارة بعد أقل من خمس سنوات وخمسة شهور، وقد كان موجوداً باتصال فى الوزارة حتى رأسها، ومن الطريف أنه دخل هو وسلفه محمد سعيد باشا وزارة سلفهما بطرس غالى، فلما اغتيل بطرس غالى خلفه محمد سعيد (٤ سنوات)، ثم حسين رشدى باشا الذى استمر أربع وزارات متصلة، وكان بهذا فى وقته صاحب أكبر عدد من الوزارات المتصلة ببعضها كرئيس للوزراء، وقد تولى رئاسة الوزارة فى ثلاثة عهود مع كل من الخديو عباس حلمى، وعميه السلطان حسن كامل، والسلطان أحمد فؤاد. ومن الطريف أيضاً أن محمد سعيد باشا هو الذى خلفه فى رئاسة الوزارة بعد تمنع رشدى عن الاستمرار فى الحكم تأييدا منه للوفد وللحركة الوطنية.

١٦ ـ يأتى كمال حسن على فى المرتبة التالية، وقد بدأ وزيراً فى وزارة مصطفى خليل الأولى، واستمر فى وزارته الثانية وفى وزارة السادات الثالثة، ووزارة مبارك ووزارة فؤاد محيى الدين، فلما توفى فؤاد محيى

الدين خلفه فى رئاسة الوزارة قبل أن يمضى ست سنوات فى عضويتها .

١٧ ـ على الطرف الآخر من الطيف نجد الدكتور مصطفى خليل يأتى فى المرتبة الأولى من حيث طول المدة ، إذ وصل إلى رئاسة الوزارة بعد أكثر من اثنين وعشرين عاما من بداية عمله كوزير ، وكان قد ترك الوزارة قبل اثنى عشر عاما من توليه رئاستها ، بدأ فى عهد عبد الناصر وزيراً فنائبا لرئيس الوزراء باتصال (١٩٥٦ ـ ١٩٦٦) ، ثم وقع عليه اختيار الرئيس السادات ليتولى رئاسة الوزارة فى ١٩٧٨ . ولم يحدث قبل الثورة أن سجل أحد من رؤساء الوزارة هذا المعدل فى الوصول إلى رئاسة الوزارة .

١٨ ـ نلاحظ أن أحمد ماهر باشا كان بمثابة صاحب ثانى أطول مدة قضاها وزير حتى يصل إلى رئاسة الوزارة ، فقد قضى قرابة عشرين عاما حتى كلف برئاسة الوزارة ، ذلك أنه دخل وزارة سعد زغلول فى شهرها الأخير (٢٥ أكتوبر ١٩٤٢) ولم يتح له أن يصل إلى رئاسة الوزارة إلا فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ ، وقد كان مرشحاً لرئاستها فى ١٩٣٨ .

ويرجع هذا بالطبع إلى بقاء النحاس باشا على قيد الحياة وعلى رأس الوفد ، وربما أن أحمد ماهر باشا لم يكن ليصل إلى رئاسة الوزارة لو أنه لم يخرج عن الوفد ، وكان شأنه فى هذا شأن زميله على الشمسى باشا أو وزراء سعد باشا الذين عينوا فى بداية الوزارة كالغرابلى باشا ، ومحمد فتح الله وبركات ، ومرقص حنا .

١٩ ـ يأتى إسماعيل صدقى باشا فى المرتبة التالية لأحمد ماهر ومصطفى خليل ، فقد تولى رئاسة الوزارة بعد ١٩ عاما وشهرين ونصف شهر من بداية

استوزاره، ويتفوق صدقى باشا عليهما وعلى غيرهما فى أنه عاد لتولى رئاسة الوزارة بعد أكثر من ثلاثين عاما من بداية استوزاره، وهو ما لم يحدث لأحد حتى الآن.

٢٠ - يأتى أحمد نجيب الهلالى باشا فى المرتبة التالية بعد أحمد ماهر وإسماعيل صدقى، وربما أنه لم يكن ليتولى الوزارة لو استمر الوفد فى الحكم أو لو استمر هو فى الوزارات الوفدية، وكان قد أصبح ثانى أقدم الوزراء بعد عثمان محرم باشا الذى ظل فى الوزارات الوفدية إلى نهايتها.

٢١ - يأتى الدكتور محمود فوزى والرئيس أنور السادات فى مرتبة تالية لإسماعيل صدقى وأحمد ماهر وأحمد نجيب الهلالى. فالدكتور فوزى تولى رئاسة الوزارة بعد قرابة ثمانية عشر عاما (١٧ عاما وعشرة شهور)، والرئيس السادات تولاها بعد ١٧ عاما وسبعة شهور من بداية تولى المنصب الوزارى.

ويرجع هذا فى حالة الرئيس السادات بالطبع إلى ابتعاده عن المناصب الوزارية حتى تولى رئاسة الوزارة بالإضافة إلى رئاسة الجمهورية، كما يرجع فى حالة الدكتور محمود فوزى إلى وجود عبد الناصر باتصال هو ورؤساء الوزراء الذين عملوا فى عهده وكانوا تالين فى أقدميتهم للدكتور محمود فوزى.

ومن الطريف أن الدكتور فوزى بدأ حياته الوزارية فى عهد الملكية فى الفترة التى هى مشتركة بين عهد الملكية وعهد الثورة، أى قبل إعلان الجمهورية.

٢٢ ـ يأتى سعد زغلول باشا فى المرتبة السادسة من حيث طول المدة، إذ وصل إلى رئاسة الوزارة بعد ١٧ عاما وثلاثة شهور من بداية توليه المنصب الوزارى، وقد ظل بعيدا عن المناصب الوزارية ١٤ عاماً منذ ١٩١٠ حتى ١٩٢٤.

هكذا فان الستة الاوائل بين أطول مدد على مدى التاريخ الوزارى فى مصر متميزون شأنهم شأن الستة الذين بدأوا حياتهم برئاسة الوزارة، وشأن الستة أصحاب أقصر مدد.

أولا : رؤساء الوزراء فيما قبل الثورة وترتيبهم بين أقرانهم من الوزراء

	ترتيبه بين الوزراء	أقدميته في منصب الوزير	ترتيبه بين رؤساء الوزراء	أقدميته في رئاسة الوزارة
نوبار باشا	١	١٨٧٨/٨/٢٨	١	١٨٧٨/٨/٢٨
رياض باشا	١م	١٨٧٨/٨/٢٨	٤	١٨٧٩/٩/٢١
الخدو محمد توفيق	٧	١٨٧٩/٣/١٠	٢	١٨٧٩/٣/١٠
شريف باشا	١٠	١٨٧٩/٤/٧	٣	١٨٧٩/٤/٧
إسماعيل راغب باشا	١٠م	١٨٧٩/٤/٧	٦	١٨٨٢/٦/١٨
محمود سامى البارودى باشا	١٥م	١٨٧٩/٧/٥	٥	١٨٨٢/٢/٤
مصطفى فهمى باشا	١٥م	١٨٧٩/٧/٥	٧	١٨٩١/٥/١٤
حسين فخرى باشا	٢٥	١٨٧٩/٩/٢١	٨	١٨٩٣/١/١٥
بطرس غالى باشا	٤٣	١٨٩٣/١/١٥	٩	١٩٠٨/١١/١٢
سعد زغلول باشا	٤٦	١٩٠٦/١٠/٢٨	١٧	١٩٢٤/١/٢٨
حسين رشدى باشا	٤٧	١٩٠٨/١١/١٢	١١	١٩١٤/٤/٥
محمد سعيد باشا	٤٧م	١٩٠٨/١١/١٢	١٠	١٩١٠/٢/٢٣
يوسف وهبة باشا	٥٢م	١٩١٢/٤/١٥	١٢	١٩١٩/١١/٢١
عدلى يكن باشا	٥٦م	١٩١٤/٤/٥	١٤	١٩٢١/٣/١٧
عبدالخالق ثروت باشا	٥٦م	١٩١٤/٤/٥	١٥	١٩٢٢/٣/١
إسماعيل صدقى باشا	٥٦م	١٩١٤/٤/٥	٢١	١٩٣٣/٦/٢٠
أحمد زيور باشا	٦٠	١٩١٧/١٢/٢٣	١٨	١٩٢٤/١١/٢٤
محمد توفيق نسيم باشا	٦٤م	١٩١٩/٥/٢١	١٣	١٩٢٠/٥/٢١

يحيى إبراهيم باشا	٦٨م	١٩١٩/١١/٢١	١٩	١٩٢٣/٣/١٥
عبدالفتاح يحيى	٧٤م	١٩٢١/٣/١٧	٢٢	١٩٣٣/٩/٢٧
مصطفى النحاس	٨٩م	١٩٢٤/١/٢٨	١٩	١٩٢٨/٣/١٦
أحمد ماهر باشا	٩٤	١٩٢٤/١٠/٢٥	٢٦	١٩٤٤/١٠/٨
على ماهر باشا	١٠٥م	١٩٢٥/٣/١٣	٢٣	١٩٣٦/١/٣٠
محمد محمود باشا	١١١	١٩٢٦/٦/٧	٢٠	١٩٢٨/٦/٢٥
محمود فهمى النقراشى باشا	١١٨م	١٩٣٠/١/١	٢٧	١٩٤٤/٢/٢٤
حسن صبرى باشا	١٢٩م	١٩٣٣/٩/٢٧	٢٤	١٩٤٠/٦/٢٧
أحمد نجيب الهلالى باشا	١٣٠م	١٩٣٤/١١/١٥	٢٩	١٩٥٢/٣/١
حسين سرى باشا	١٥١م	١٩٣٧/١٢/٣٠	٢٥	١٩٤٠/١١/١٥
إبراهيم عبدالهادى باشا	١٦٠م	١٩٣٩/٨/١٨	٢٨	١٩٤٨/١٢/٢٨

ثانياً : ترتيب رؤساء وزراء ما قبل الثورة حسب قصر المدة التى استغرقها كل منهم فى رحلتهم من وزير لرئيس وزراء

		يوم	شهر	سنة
١-	نوبـــار	-	-	-
٢-	الخديو محمد توفيق	-	-	-
٣-	شـــريف	-	-	-
٤-	محمد توفيق نسيم	-	-	١
٥-	ريـــاض	٢٣	-	١
٦-	محمد سعيد	١١	٣	١
٧-	محمد محمود	١٨	-	٢
٨-	محمود سامى البارودى	-	٧	٢
٩-	حسين سرى	١٥	١١	٢
١٠-	إسماعيل راغب	١١	٢	٣
١١-	يحيى إبراهيم	٢٤	٣	٣
١٢-	مصطفى النحاس	١٨	١	٤
١٣-	حسين رشدى	٢٣	٤	٥
١٤-	حسن صبرى	-	٩	٦
١٥-	أحمد زيور	١	١١	٦
١٦-	عدلى يكن	١٢	١١	٦
١٧-	يوسف وهبة	٦	٧	٧
١٨-	عبدالخالق ثروت	٢٦	١٠	٧
١٩-	إبراهيم عبدالهادى	١٠	٤	٩

٢٠-	على ماهر	١٧	١٠	١٠
٢١-	مصطفى فهمى	٩	١٠	١١
٢٢-	عبدالفتاح يحيى	١٠	٦	١٢
٢٣-	حسين فخرى	٢٤	٣	١٣
٢٤-	محمود فهمى النقراشى	٢٣	١	١٤
٢٥-	بطرس غالى	٢٧	٩	١٥
٢٦-	سعد زغلول	-	٣	١٧
٢٧-	أحمد نجيب الهلالى	١٦	٣	١٧
٢٨-	إسماعيل صدقى	١٥	٢	١٩
٢٩-	أحمد ماهر	١٣	١١	١٩

ثالثا : رؤساء الوزراء فى عهد الثورة
وترتيبهم بين أقرانهم من الوزراء*

	ترتيبه بين الوزراء	أقدميته فى منصب الوزير	ترتيبه بين رؤساء الوزراء	أقدميته فى رئاسة الوزارة
محمد نجيب	٩=	١٩٥٢/٩/٩	١	١٩٥٢/٩/٩
جمال عبد الناصر	٢٦	١٩٥٣/٦/١٨	٢	١٩٥٤/٢/٢٥
د. نور الدين طراف	٥م	١٩٥٢/٩/٦	٣	١٩٥٨/١٠/٧
د. محمود فوزى	٢١	١٩٥٢/١٢/٩	٨	١٩٧٠/١٠/٢٠
زكريا محيى الدين	٢١م	١٩٥٣/١٠/٦	٦	١٩٦٥/١٠/١
كمال الدين حسين	٣٢	١٩٥٤/١/٣	٤	١٩٧٣/٣/٢٧
أنور السادات	٤١	١٩٥٤/٨/٣١	١٠	١٩٧٢/١/١٧
د. عزيز صدقى	٤٦	١٩٥٦/٦/١٨	٩	١٩٧٢/١/١٧
د. مصطفى خليل	٤٦م	١٩٥٦/٦/١٨	١٣	١٩٧٨/١٠/٥
على صبرى	٤٩	١٩٥٧/٩/٢٩	٥	١٩٦٢/٩/٢٩
محمد صدقى سليمان	٧٣	١٩٦٢/٩/٢٩	٧	١٩٦٦/٩/١٠
عبدالعزيز حجازى	١١٣	١٩٦٨/٣/٢٠	١١	١٩٧٤/٩/٢٥
ممدوح سالم	١٤٧	١٩٧١/٥/١٣	١٢	١٩٧٥/٤/١٦
محمد حسنى مبارك	٢٩٨=	١٩٨١/١٠/٦	١٤	١٩٨١/١٠/٦
د. أحمد فواد محيى الدين	١٨٥	١٩٧٣/٣/٢٧	١٥	١٩٨٢/١/٣
كمال حسن على	١٦٢	١٩٧٨/١٠/٥	١٦	١٩٨٤/٧/١٦
د. على لطفى	١٦٣م	١٩٧٨/١٠/٥	١٧	١٩٨٥/٩/٩
د. عاطف صدقى	٣٣٥=	١٩٨٦/١١/١١	١٨	١٩٨٦/١١/١١
د. كمال الجنزورى	٢٩٩	١٩٨٢/١/٣	١٩	١٩٩٦/١/٤
د. عاطف عبيد	٣١٧	١٩٨٤/٧/١٦	٢٠	١٩٩٩/١٠/٦

ثانياً : ترتيب رؤساء الوزراء فى عهد الثورة حسب المدة التى استغرقها كل منهم فى رحلتهم من وزير لرئيس وزراء

		يوم	شهر	سنة
١-	الرئيس محمد نجيب	-	-	-
٢-	الرئيس محمد حسنى مبارك	-	-	-
٣-	د. عاطف صدقى	-	-	-
٤-	الرئيس جمال عبدالناصر	٧	٨	-
٥-	ممدوح سالم	٣	١١	٣
٦-	محمد صدقى سليمان	١١	١١	٣
٧-	على صبرى	-	-	٥
٨-	كمال حسن على	١١	٩	٥
٩-	نور الدين طراف	١	١	٦
١٠	د. عبد العزيز حجازى	٥	٦	٦
١١-	كمال الدين حسين	١٧	٨	٦
١٢-	د. على لطفى	٤	١١	٦
١٣-	د. أحمد فؤاد محيى الدين	٦	٩	٨
١٤-	زكريا محيى الدين	٢٥	١١	١١
١٥-	د. كمال الجنزورى	١	-	١٤
١٦-	د. عاطف عبيد	٢٠	٢	١٥
١٧-	د. عزيز صدقى	٢٩	٦	١٥
١٨-	الرئيس أنور السادات	٢٧	٧	١٧
١٩-	د. محمود فوزى	١١	١٠	١٧
٢٠-	د. مصطفى خليل	١٧	٣	٢٢

(١٠)
تجديد الدماء عند تشكيل الوزارات

(١) نبدأ بالتحفظ بأننا نفهم أن رئيس الوزراء (سواء بعد الثورة أم قبلها) ليس بمثابة صاحب الفضل الوحيد ولا المسئول الوحيد عن كل الوجوه الجديدة التي تضمها وزارته، بل إنه كما سنرى قد يكون هو نفسه وجهاً جديداً لأن بعض هؤلاء الرؤساء بدأوا بالرئاسة لا بالوزارة.

(٢) يُلاحظ من الجداول التي تتضمنها هذه الدراسة أن المراتب الثلاث عشر من حيث معدل الوزراء/ وزارة احتلها رؤساء وزراء من عهد الثورة، وربما كان السبب في هذا تضخم عدد أعضاء الوزارة، وبالتالي فإن المسألة نسبية لأن تغيير ١٠ من ٣٠ يوازي تغيير ٣ من ٩ . . وهكذا فإننا نستطيع القول بأن المرتبة السادسة عشرة التي يحتلها الزعيم سعد زغلول تمثل في واقع الأمر مرتبة متقدمة جداً من حيث الراديكالية والدماء الجديدة لأنه استوزر سبعة وزراء جدد في وزارة واحدة استمرت تسعة أشهر في الوقت الذي كان عدد أعضاء الوزارة السابقة على وزارته عشرة وزراء فقط، كما أن عدد أعضاء وزارته عند تشكيلها كان عشرة وزراء فقط . .

ومن الجدير بالذكر أن سعد زغلول باشا استوزر ضمن هؤلاء السبعة اثنين وصلا إلى رئاسة الوزارة بعد هذا، كما أن الأسماء التي دفع بها إلى

الوزارة كانت فى حد ذاتها بمثابة ثورة حقيقية، أضف إلى هذا أن رئيس الوزراء التالى لسعد زغلول باشا وجد نفسه فى مناخ قادر على أن يتقبل منه استوزار عدد كبير من الوزراء الجدد، وهكذا فإن زيور باشا فى الوزارة التالية لسعد زغلول شكل الوزارة من وزراء لم يدخلوا الوزارة قبل هذا أبداً، وكأنه أصبح أكثر جرأة من سعد باشا زغلول نفسه الذى حرص على أن يوجد معه فى الوزارة رئيسا وزراء سابقين، وعلى مدى وزارتين متقاربتين استوزر زيور باشا ١٥ وزيراً بمعدل ٥ , ٧ يجعله فى المرتبة الرابعة عشرة .

(٣) يأتى الرئيس محمد أنور السادات فى مرتبة متقدمة (الثالث) بين رؤساء الوزراء الذين أدخلوا دماء جديدة فى الوزارات التى تولوا رئاستها، ففى ٣ وزارات فقط رأسها بنفسه دخل ٣٩ وزيراً، أى بمعدل ١٣ وزيراً فى الوزارة الواحدة، ويحتل الترتيب الثانى من حيث المعدل، إذ لا يسبقه فى هذا المعدل إلا الدكتور عزيز صدقى ثانى رئيس وزراء فى عهد السادات نفسه كرئيس للجمهورية، وهو الذى دخل الوزارة الوحيدة التى رأسها ١٩ وزيراً جديداً.

(٤) من حيث عدد الوزراء الجدد الذين استوزرهم كل رئيس وزراء، يأتى الرئيس جمال عبد الناصر فى المقدمة، إذ أنه استوزر ٦٤ وزيراً، لكن هذا الرقم قد يكون خادعاً لأن هؤلاء دخلوا على مدى فترة طويلة رأس فيها الرئيس عبدالناصر الوزارة تمتد من ١٩٥٤ وحتى ١٩٧٠ باستثناء الفترة من سبتمبر ١٩٦٢ إلى يونيو ١٩٦٧ ، كما أن عدد الوزارات التى شكلها الرئيس عبد الناصر فى هذه الفترة بلغ ١٠ وزارات. وهكذا فإن الرئيس عبد الناصر

يحتل الترتيب رقم ١٩ من حيث معدل الوزراء/ وزارة، ومعدله ٤,٦، تالياً لعدد كبير من رؤساء الوزارة في عهد الثورة، منهم اثنان من رؤساء الوزراء في عهده (على صبرى وزكريا محيى الدين)، ومنهم جميع رؤساء الوزارة في عهد الرئيس السادات، وكل رؤساء الوزارة في عهد الرئيس مبارك (باستثناء الرئيس مبارك نفسه)، ولا يتفوق جمال عبد الناصر من حيث المعدل على أحد من رؤساء الوزراء في عهده إلا على صدقي سليمان.

ومع هذا فإن الرئيس عبدالناصر يحتفظ بالأولية أيضاً في عدد الوزراء الجدد الذين دخلوا وزارة واحدة، حيث انضم لوزارته العاشرة (مارس ١٩٦٨) وفي أثناء عهد هذه الوزارة ٢٤ وزيراً وهو ما لم يحدث في أي وزارة أخرى، وقد تناولنا تعاقب التغيير في هذه الوزارة في فصل بعنوان «المراجعة الأخيرة للنخبة في عهد الرئيس جمال عبد الناصر».

(٥) من حيث عدد الوزراء الجدد الذين استوزرهم كل رئيس وزارة يأتى ممدوح سالم في المرتبة الثانية بعد الرئيس عبد الناصر وقبل مصطفى النحاس باشا على الرغم من أن فترته كرئيس للوزراء أقل من فترة هذين الرئيسين، وقد بلغ عدد من استوزرهم ممدوح سالم في وزاراته الخمس ٤٤ وزيراً جديداً، على حين بلغ عدد الوزراء الجدد في وزارات النحاس ٣٩ وزيراً فقط، وقد تعاقب وزراء النحاس على مدى فترة زمنية بدأت من ١٩٢٧ وانتهت في ١٩٥٢ حيث كان آخر عهد النحاس برئاسة الوزارة في ٢٦ يناير ١٩٥٢، أما وزراء ممدوح سالم فكانوا جميعاً في فترة أقصر بكثير انحصرت فيما بين أبريل ١٩٧٥ وأكتوبر ١٩٧٨.

(٦) يأتى الدكتور عاطف صدقى فى المرتبة الخامسة بعد جمال عبد الناصر وممدوح سالم وأنور السادات ومصطفى النحاس، إذ دخل وزاراته الثلاث ثمانية وثلاثون وزيراً جديدا على مدى فترة امتدت لتسع سنوات وشهرين، وعلى مدى ثلاث وزارات فقط، وهكذا فإن معدله من حيث الفترة الزمنية يأتى فى مرتبة تالية لعدد كبير من رؤساء الوزارة، لكنه يحتفظ بالمرتبة الرابعة من حيث عدد الوزراء الذين استوزرهم فى كل وزارة (١٢,٦) تالياً لعزيز صدقى (١٩) وأنور السادات (١٣) وعاطف عبيد (١٣).

(٧) يأتى الدكتور كمال الجنزورى فى المرتبة الخامسة من حيث معدل الوزراء الذين استوزرهم، إذ أنه استوزر ١٢ وزيراً جديداً فى وزارة واحدة، وإن كانت وزارته من الوزارات طويلة العمر، لهذا فإنه من حيث المعدل منسوبا إلى الفترة الزمنية يأتى فى مرتبة متأخرة مثل الدكتور عاطف صدقى.

(٨) يشترك على صبرى ومصطفى خليل فى المرتبة السادسة من حيث معدل استوزارهم للوزراء الجدد، (١١,٥) فقد استوزر كل منهما ٢٣ وزيراً جديداً على مدى وزارتين.

(٩) يأتى زكريا محيى الدين فى الترتيب الثامن من حيث معدل الوزراء الذين استوزرهم، إذ استوزر ١٠ وزراء جدد فى وزارة واحدة.

(١٠) يحتل ثلاثة رؤساء وزراء (هم بالمصادفة ثلاثة متعاقبون فى عهد الرئيس مبارك) المرتبة التاسعة حيث يصل معدل استوزار كل منهم إلى ٩ وزراء فى الوزارة الواحدة، وهؤلاء هم: د. أحمد فؤاد محيى الدين (١٨

وزيراً فى وزارتين)، وكمال حسن على (٩ وزراء فى وزارة واحدة)، ود. على لطفى (٩ وزراء فى وزارة واحدة).

(١١) يأتى ممدوح سالم فى المرتبة رقم ١٢ من حيث معدل الوزراء الجدد/ وزارة بمعدل ٨,٨ مع أنه يأتى فى المرتبة الثانية من حيث عدد الوزراء الذين استوزرهم [٤٤ وزيراً].

(١٢) يأتى الرئيس محمد نجيب فى المرتبة رقم ١٣ من حيث معدل الوزراء الجدد/ وزارة بمعدل ٨,٣، إذ استوزر ٢٥ وزيراً فى ثلاث وزارات. وفى الحقيقة فإن هذا المعدل ظالم بعض الشىء لأن وزارة الرئيس نجيب الثالثة كانت هى وزارته الثانية تماماً (أزمة مارس ١٩٥٤). وعلى هذا فمن الممكن أن يكون معدله ١٢,٥ ويكون تالياً لعزيز صدقى والسادات وعاطف عبيد وعاطف صدقى مباشرة، وسابقاً على الجنزورى.

(١٣) يأتى الدكتور محمود فوزى وعبدالعزيز حجازى فى المرتبتين ١٦ و١٧ من حيث معدل عدد الوزراء الجدد/ وزارة: [٧,٢٥، ٧ على التوالى]، وهما رغم هذا المعدل المرتفع أقل رؤساء وزراء عهد السادات من حيث المعدل.

(١٤) يحتل على ماهر باشا المرتبة رقم ١٨ من حيث معدل الوزراء الجدد/ وزارة بمعدل ٦,٧٥، وفى الحقيقة فإن وزارته الأخيرة التى هى أولى وزارات عهد الثورة رفعت هذا المعدل حيث استوزر فيها ثمانية وزراء جدد، وبدون هذه الوزارة فإن معدل على ماهر = ٦,٣ [١٩ وزيراً فى ٣ وزارات] يجعله تالياً للرئيس عبدالناصر وبحيث لا يكون أحد من رؤساء وزراء قبل

الثورة قد تفوق على رؤساء الوزراء فى عهد الثورة من حيث معدلات التغيير إلا سعد زغلول باشا وأحمد زيور، ومع هذا فإن على ماهر للطرافة رئيسى الوزراء قبل الثورة وبعد الثورة. . كما أنه رئيس للوزراء فى عهد الملك فؤاد وفى عهد الملك فارق.

(١٥) يأتى حسين سرى باشا فى المرتبة السادسة من حيث عدد الوزراء الجدد الذين استوزرهم، فعلى مدى خمس وزارات استوزر ٣١ وزيراً بمعدل ٦,٢ فى الوزارة الواحدة، ومن الطريف أنه يحتل المرتبة الثانية بعد مصطفى النحاس باشا فيما بين رؤساء الوزراء قبل الثورة فى أمرين:

☐ عدد الوزارات التى رأسها حيث رأس ٥ وزارات على حين رأس النحاس ٧ وزارات.

☐ عدد الوزراء الجدد الذين استوزرهم حيث استوزر ٣١ وزيراً على حين استوزر النحاس ٤٤ وزيراً.

ولكن سرى باشا يتفوق فى معدل الوزراء الجدد/ وزارة حيث معدله ٦,٢، على حين أن معدل النحاس باشا ٦,٥، ويأتى ترتيبه فى المرتبة العشرين من حيث هذا المعدل على حين يأتى ترتيب النحاس فى المرتبة الثالثة والعشرين.

(١٦) يأتى محمود سامى البارودى فى المرتبة الحادية والعشرين مشتركاً مع محمد صدقى سليمان حيث استوزر كل منهما ٦ وزراء جدد فى وزارة واحدة، مع الفارق فى أن إجمالى عدد الوزارات يختلف مما يرفع من دلالة معدل البارودى.

(١٧) على الطرف الآخر من الطيف الواسع يأتى مصطفى رياض باشا ليمثل أدنى المعدلات، ذلك أنه فى ثلاث وزارات لم يستوزر إلا وزيرين، مع أن مدة وزارته من المدد الكبيرة فى زمانه.

(١٨) يأتى عدلى باشا يكن فى مرتبة تتناسب مع سمعته كزعيم للمحافظين والتقليديين، وعلى مدى وزاراته الثلاث فإنه لم يستوزر إلا أربعة وزراء، كان منهم اثنان وصلا إلى رئاسة الوزارة بعد هذا محققا نسبة ٥٠٪ رؤساء وزراء من إجمالى الوزراء الذين استوزرهم، شأنه فى هذا شأن حسين رشدى باشا.

(١٩) يأتى مصطفى فهمى باشا فى المرتبة التالية، فقد استوزر خمسة وزراء على مدي ثلاث وزارات، وقد وصل أحدهم وهو سعد باشا زغلول إلى رئاسة الوزارة.

(٢٠) يشترك أربعة من رؤساء الوزراء فى معدل ٢ وزير/ وزارة، وهؤلاء هم: رشدى باشا الذى استوزر ثمانية وزراء فى أربع وزارات، ونوبار باشا الذى استوزر ستة فى ثلاث وزارات، وحسين فخرى وعبد الفتاح يحيى، وقد استوزر كل منهما وزيرين فى وزارته الوحيدة.

ومن الطريف أن أربعة من الذين استوزرهم رشدى باشا (أى بنسبة ٥٠٪) وصلوا إلى رئاسة الوزارة، وأن واحداً من وزيرى عبد الفتاح يحيى (٥٠٪) وصل إلى رئاسة الوزارة، وأن اثنين من وزراء نوبار باشا وصلا إلى رئاسة الوزارة (٣٣٪).

(٢١) يأتى شريف باشا فى مرتبة تالية بمعدل ٢,٧٥ وزير/ وزارة.

(٢٢) يأتى كل من أحمد ماهر باشا ، ويوسف وهبة باشا فى مرتبة تالية بمعدل ٣ وزراء/ وزارة.

أولاً: ترتيب رؤساء الوزراء حسب معدل استوزارهم لوزراء جدد فى كل وزارة

		عدد الوزراء	عدد الوزارات	المعدل وزير/ وزارة
١	د. عزيز صدقى	١٩	١	١٩
٢	د. عاطف عبيد	١٣	١	١٣
٢م	أنور السادات	٣٩	٣	١٣
٤	د. عاطف صدقى	٣٨	٣	١٢,٦
٥	د. كمال الجنزورى	١٢	١	١٢
٦	على صبرى	٢٣	٢	١١,٥
٦ م	د. مصطفى خليل	٢٣	٢	١١,٥
٨	زكريا محيى الدين	١٠	١	١٠
٩	د. فؤاد محيى الدين	١٨	٢	٩
٩ م	كمال حسن على	٩	١	٩
٩ م	د. على لطفى	٩	١	٩

١٢	ممدوح سالم	٤٤	٥	٨,٨
١٣	محمد نجيب	٢٥	٣	٨,٣
١٤	أحمد زيـور	١٥	٢	٧,٥
١٥	د. محمود فوزى	٢٩	٤	٧,٢٥
١٦	سعد زغلول	٧	١	٧
١٧	عبدالعزيز حجازى	٧	١	٧
١٨	على ماهر	٢٧	٤	٦,٧٥
١٩	جمال عبدالناصر	٦٤	١٠	٦,٤
٢٠	حسين سرى	٣١	٥	٦,٢
٢١	البارودى باشا	٦	١	٦
٢١ م	صدقى سليمان	٦	١	٦
٢٣	مصطفى النحاس	٣٩	٧	٥,٦
٢٤	أحمد نجيب الهلالى	١١	٢	٥,٥
٢٥	عبد الخالق ثروت	٥	١	٥
٢٥ م	يحيى إبراهيم	٥	١	٥
٢٥ م	إبراهيم عبد الهادى	٥	١	٥
٢٥ م	إسماعيل راغب	٥	١	٥
٢٩	إسماعيل صدقى	١٤	٣	٤,٦
٢٩ م	محمد توفيق نسيم	١٤	٣	٤,٦
٣١	محمد سعيد	٩	٢	٤,٥

٣٢	الخديو توفيق	٨	٢	٤
٣٢م	بطرس غالى	٤	١	٤
٣٢م	حسن صبرى	٤	١	٤
٣٥	محمود فهمى النقراشى	٧	٢	٣,٥
٣٥م	محمد محمود	١٤	٤	٣,٥
٣٧	أحمد ماهر	٦	٢	٣
٣٧م	يوسف وهبة	٣	١	٣
٣٩	شريف	١١	٤	٢,٧٥
٤٠	نوبار	٦	٣	٢
٤٠م	حسين رشدى	٨	٤	٢
٤٠م	حسين فخرى	٢	١	٢
٤٠م	عبد الفتاح يحيى	٢	١	٢
٤٤	مصطفى فهمى	٥	٣	١,٦
٤٥	عدلى يكن	٤	٣	١,٣
٤٦	مصطفى رياض	٢	٣	٠,٦

● لم يتضمن الجدول الدكتور نور الدين طراف وكمال الدين حسين باعتبارهما رئيسين للمجلس التنفيذى فى الإقليم المصرى، على حين كان الرئيس جمال عبدالناصر رئيساً للوزراء، كما لم يتضمن الجدول الرئيس محمد حسنى مبارك الذى تولى رئاسة الوزارة فى بداية عهد سيادته كرئيس للجمهورية كمرحلة انتقالية دون أن يغير شيئاً فى تشكيل الوزارة الأخيرة للرئيس السادات على نحو ما انتهت إليه.

ثانياً: ترتيب رؤساء الوزراء تبعاً لعدد الوزراء الجدد الذين استوزروهم

		عدد الوزراء	عدد الوزارات
١	جمال عبدالناصر	٦٤	١٠
٢	ممدوح سالم	٤٤	٥
٣	أنور السادات	٣٩	٣
٤	مصطفى النحاس	٣٩	٧
٥	د. عاطف صدقى	٣٨	٣
٦	حسين سرى	٣١	٥
٧	د. محمود فوزى	٢٩	٤
٨	على ماهر	٢٧	٤
٩	محمد نجيب	٢٥	٣
١٠	على صبرى	٢٣	٢
١١	مصطفى خليل	٢٣	٢
١٢	د. عزيز صدقى	١٩	١
١٣	فؤاد محيى الدين	١٨	٢
١٤	أحمد زيـور	١٥	٢
١٥	محمد توفيق نسيم	١٤	٣
١٦	إسماعيل صدقى	١٤	٣

١٧	محمد محمود	١٤	٤
١٨	د. عاطف عبيد	١٣	١
١٩	شريف	١٢	٤
٢٠	كمال الجنزورى	١٢	١
٢١	أحمد نجيب الهلالى	١١	٢
٢٢	زكريا محيى الدين	١٠	١
٢٣	محمد سعيد	٩	٢
٢٤	كمال حسن على	٩	١
٢٥	د. على لطفى	٩	١
٢٦	حسين رشدى	٨	٤
٢٧	الخديو توفيق	٨	٢
٢٨	سعد زغلول	٧	١
٢٩	عبدالعزيز حجازى	٧	١
٣٠	محمود فهمى النقراشى	٧	٢
٣١	نوبار	٦	٣
٣٢	أحمد ماهر	٦	٢
٣٣	محمد صدقى سليمان	٦	١
٣٤	محمود سامى البارودى	٦	١
٣٥	عبد الخالق ثروت	٥	١
٣٦	يحيى إبراهيم	٥	١

٣٧	إبراهيم عبد الهادى	٥	١
٣٨	إسماعيل راغب	٥	١
٣٩	مصطفى فهمى	٥	٣
٤٠	بطرس غالى	٤	١
٤١	عدلى يكن	٤	٣
٤٢	حسن صبرى	٤	١
٤٣	يوسف وهبة	٣	١
٤٤	مصطفى رياض	٢	٣
٤٥	حسين فخرى	٢	١
٤٦	عبد الفتاح يحيى	٢	١

● لم يتضمن الجدول الدكتور نور الدين طراف وكمال الدين حسين باعتبارهما رئيسين للمجلس التنفيذى فى الإقليم المصرى، على حين كان الرئيس جمال عبدالناصر رئيساً للوزراء، كما لم يتضمن الجدول الرئيس محمد حسنى مبارك الذى تولى رئاسة الوزارة فى بداية عهد سيادته كرئيس للجمهورية كمرحلة انتقالية دون أن يغير شيئاً فى تشكيل الوزارة الأخيرة للرئيس السادات على نحو ما انتهت إليه.

ثالثاً : عدد الوزراء الذين استوزرهم كل رئيس وزراء فى الوزارات المختلفة التى تولى رئاستها

رئيس الوزراء	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	المجموع
١ ـ نوبار باشا	٦	ـ	ـ					٦
٢ ـ الخديو توفيق	٣	٥						٨
٣ ـ شريف باشا	٥	٥	١	١				١٢
٤ ـ رياض باشا	٢	ـ	ـ					٢
٥ ـ البارودى باشا	٦							٦
٦ ـ إسماعيل راغب باشا	٥							٥
٧ ـ مصطفى فهمى باشا	٣	ـ	٢					٥
٨ ـ حسين فخرى باشا	٢							٢
٩ ـ بطرس غالى باشا	٤							٤
١٠ ـ محمد سعيد باشا	٥	٤						٩
١١ ـ حسين رشدى باشا	٣	١	١	٣				٨
١٢ ـ يوسف وهبة باشا	٣							٣
١٣ ـ محمد توفيق نسيم	٣	٣	٨					١٤
١٤ ـ عدلى يكن باشا	٢	١	١					٤
١٥ ـ عبدالخالق ثروت	٥	ـ						٥
١٦ ـ يحيى إبراهيم باشا	٥							٥

١٧ـ سعد زغلول باشا	٧							٧
١٨ـ أحمد زيور باشا	٩	٦						١٥
١٩ـ مصطفى النحاس	٣	٣	٥	٤	٧	٣	١٤	٣٩
٢٠ـ محمد محمود باشا	٢	٧	٢	٣				١٤
٢١ـ إسماعيل صدقى	٣	٤	٧					١٤
٢٢ـ عبد الفتاح يحيى	٢							٢
٢٣ـ على ماهر باشا	٣	٧	٩	٨				٢٧
٢٤ـ حسن صبرى باشا	٤							٤
٢٥ـ حسين سرى باشا	٥	٣	٥	٨	١٠			٣١
٢٦ـ أحمد ماهر باشا	٣	٣						٦
٢٧ـ محمود النقراشى	ـ	٧						٧
٢٨ـ إبراهيم عبدالهادى	٥							٥
٢٩ـ أحمد نجيب الهلالى	٦	٥						١١
٣٠ـ محمد نجيب	١٧	٨	ـ					٢٥
٣١ـ جمال عبدالناصر	١	١١	٤	١	١٤	ـ	٤	
	٤	١	٢٤					٦٤
٣٢ـ على صبرى	١٠	١٣						٢٣
٣٣ـ زكريا محيى الدين	١٠							١٠
٣٤ـ صدقى سليمان	٦							٦

٣٥ـ د. محمود فوزى	-	١٠	١٢	٧				٢٩
٣٦ـ د. عزيز صدقى	١٩							١٩
٣٧ـ أنور السادات	١٧	٨	١٤					٣٩
٣٨ـ د. حجازى	٧							٧
٣٩ـ ممدوح سالم	١٥	٧	١١	٨	٤			٤٤
٤٠ـ مصطفى خليل	٢١	٢						٢٣
٤١ـ الرئيس مبارك	١							١
٤٢ـ فؤاد محيى الدين	١١	٧						١٨
٤٣ـ كمال حسن على	٩							٩
٤٤ـ د. على لطفى	٩							٩
٤٥ـ د. عاطف صدقى	١١	١٣	١٤					٣٨
٤٦ـ د. كمال الجنزورى	١٢							١٢
٤٧ـ د. عاطف عبيد	١٣							١٣

● استخدمنا السطر الثانى فى حالة الرئيس جمال عبد الناصر للوزارات الثامنة والتاسعة العاشرة.

● تعنى علامة - وجود وزارة فى هذا الترتيب لهذا الرئيس من رؤساء الوزارات لكنها لم تتضمن دخول وزراء جدد على نحو ما حدث فى وزارتى نوبار باشا الثانية والثالثة، ووزارتى رياض باشا الثانية والثالثة، ووزارة مصطفى فهمى الثانية، ووزارة عبد الخالق ثروت الثانية، ووزارة النقراشى الأولى، ووزارة محمد نجيب الثالثة، ووزارة عبد الناصر السادسة، ووزارة الدكتور محمود فوزى الأولى.

رابعا : الوزارات التى شهدت دخول أكبر عدد من الوزراء الجدد

أولا : فيما قبل الثورة

١	وزارة مصطفى النحاس باشا السابعة	١٩٥٠	١٤
٢	وزارة حسين سرى باشا الخامسة	١٩٥٢	١٠
٣	وزارة احمد زيور باشا الأولى	١٩٢٥	٩
٤	وزارة على ماهر باشا الثالثة	١٩٥٢	٩
٥	وزارة سعد زغلول باشا	١٩٢٤	٨
٦	وزارة محمد توفيق نسيم باشا الثالثة	١٩٣٥	٨
٧	وزارة حسين سرى باشا الرابعة	١٩٤٩	٨

ثانيا : فيما بعد الثورة

١	وزارة عبد الناصر العاشرة	١٩٦٨	٢٤
٢	مصطفى خليل الأولى	١٩٧٨	٢١
٣	وزارة عزيز صدقى	١٩٧٢	١٩
٤	وزارة محمد نجيب الأولى	١٩٥٢	١٧
٥	وزارة السادات الأولى	١٩٧٣	١٧
٦	وزارة السادات الثالثة	١٩٨٠	١٤
٧	وزارة عبد الناصر الخامسة	١٩٥٨	١٤
٨	وزارة عاطف صدقى الثالثة	١٩٩٣	١٤

(١١)
من الذى استوزر رؤساء الوزارات؟

هناك من بين رؤساء الوزارات التسعة والأربعين الذين تولوا هذا المنصب منذ بدء عهد النظام الوزارى (١٨٧٨) وحتى الآن، ستة رؤساء وزارة بدأوا عهدهم بالرئاسة دون أن يمروا بالوزارة، وهؤلاء هم: الرئيسان محمد نجيب ومحمد حسنى مبارك، والخديو محمد توفيق، ونوبار باشا، وشريف باشا، والدكتور عاطف صدقى.

وفيما عدا هؤلاء الستة فإن ٤٣ رئيساً للوزراء بدأوا مناصبهم بالوزارات أو بمنصب نائب رئيس الوزراء على الأكثر.

أما رئيس الوزراء الذى بدأ بمنصب نائب رئيس الوزراء فهو واحد فقط وهو الرئيس جمال عبدالناصر فى وزارة الرئيس محمد نجيب.

سنحصر الآن رؤساء الوزراء الذين استوزروا وزراء أصبحوا فيما بعد رؤساء للوزارات، وبالطبع فإن بعض رؤساء الوزارات التسعة والأربعين لم يستوزروا أحدا ممن أصبحوا رؤساء للوزارات، لكن على الجانب الآخر فإن بعضهم استوزر أكثر من رئيس من رؤساء الوزراء، ومن الممكن أن نرتب هؤلاء تبعاً لعدد مَنْ وصلوا رؤساء وزراء من بينهم وزرائهم، ولكن الأحرى أن نرتبهم تبعاً للنسبة التى تبين قدرتهم على استوزار شخصيات واعدة

تتولى رئاسة الوزارة فيما بعد، وفى هذه الناحية فإننا نفاجأ بوجود ظاهرة غريبة ترتبط بشخصية فريدة وذلك حين نجد رئيساً للوزراء يختار فى وزارته الأولى ثلاثة وزراء جدد يصبحون جميعاً على مدى سنوات متعاقبة بعد هذا بمثابة رؤساء للوزارات، أى أن اختياراته الأولى حققت ١٠٠٪ فى الوصول إلى رئاسة الوزارة، هذا الرجل هو حسين رشدى باشا الذى تولى رئاسة ٤ وزارات مُتعاقبة، وكان الوزراء الثلاثة فى وزارته الأولى هم رؤساء الوزراء فيما بعد: عدلى يكن باشا، وعبدالخالق ثروت باشا، وإسماعيل صدقى باشا.

سنرتب رؤساء الوزراء الذين استوزروا مَن صاروا رؤساء للوزارة تبعا لعدد هؤلاء الآخرين وسنبدأ بمن استوزر خمسة من رؤساء الوزارات وهو الرئيس جمال عبد الناصر ثم باللذين استوزرا أربعة رؤساء وزراء وهما حسين رشدى باشا والرئيس محمد نجيب، ثم الذى استوزر ثلاثة رؤساء للوزارة وهو شريف باشا، ثم الذين استوزوا رئيسين للوزارة وهم ستة ثم الذين استوزر كل منهم رئيسا واحد للوزراء وهم خمسة عشر.

(أ) رئيس الوزراء الذى استوزر خمسة

من رؤساء الوزراء التالين له

الرئيس جمال عبد الناصر

استوزر ٥ رؤساء وزراء فى بداية حياتهم الوزارية وهم:

☐ الرئيس السادات نفسه: الذى دخل وزارة عبد الناصر الثانية فى أثنائها فى ١٩٥٥ كوزير دولة وأصبح بمثابة رئيس الوزراء المصرى التاسع والثلاثين

وتولى رئاسة ثلاث وزارات مصرية أرقام : (٩٣) و(٩٤) و(١٠٣) .

□ الدكتور عزيز صدقي : الذى دخل وزارة عبدالناصر عند تشكيلها فى يونيو ١٩٥٦ وأصبح بمثابة رئيس الوزراء الثامن والثلاثين فى تاريخ مصر فى بداية عهد الرئيس السادات، ورأس الوزارة المصرية رقم (٩٢) .

□ الدكتور مصطفى خليل : الذى دخل وزارة عبد الناصر عند تشكيلها فى يونيو ١٩٥٦ وأصبح بمثابة رئيس الوزراء الثانى والأربعين ، وقد رأس الوزارتين رقمى (١٠١) و(١٠٢) فى عهد الرئيس السادات .

□ على صبرى : الذى دخل الوزارة وزيراً لشئون رياسة الجمهورية فى أثناء وزارة عبدالناصر الثالثة ، وأصبح بمثابة رئيس الوزراء الرابع والثلاثين فى تاريخ مصر ، ورأس الوزارتين رقمى (٨٢) و(٨٣) .

□ الدكتور عبدالعزيز حجازى : الذى دخل وزارة الرئيس عبد الناصر العاشرة والأخيرة فى مارس ١٩٦٨ وأصبح بمثابة رئيس الوزراء المصرى الأربعين فى عهد الرئيس السادات ورأس الوزارة رقم (٩٥) .

وهكذا فإن الرئيس عبد الناصر اختار للوزارة خمسة أصبحوا رؤساء وزراء بالفعل بعد هذا من بين ٦٤ وزيراً اختارهم ، ومع أنه صاحب العدد الأكبر من بين رؤساء الوزراء الذين بدأوا وزراء فى وزارته فإن هناك مَنْ يتفقون عليه فى الاختيار وفى مقدمتهم الشخص التالى له فى عدد من أصبحوا رؤساء وزراء من بين اختياراته وهو حسنين رشدى باشا كما رأينا .

أما نسبة رؤساء الوزراء من بين وزراء الرئيس عبد الناصر فتصل إلى ٨ و٧٪ .

(ب) رئيسا الوزراء اللذان استوزرا أربعة رؤساء وزارات

(١) حسين رشدى باشا

كما ذكرنا يأتى حسين رشدى باشا فى المقدمة من حيث المعدل ذلك أن أربعة من الذين استوزرهم وعددهم ثمانية فقط [أى ٥٠٪] وصلوا إلى رئاسة الوزارة، بل إن كل الوزراء الثلاثة الذين استوزرهم فى وزارته الأولى وصلوا إلى رئاسة الوزارة وهم: عدلى يكن باشا، وعبدالخالق ثروت باشا، وإسماعيل صدقى باشا.

أما الرابع وهو أحمد زيور باشا فدخل الوزارة فى أثناء الوزارة الثالثة من وزارات حسين رشدى باشا.

(٢) الرئيس محمد نجيب

استوزر أربعة رؤساء وزراء رأسوا ست عشرة وزارة هم:

□ الرئيس جمال عبدالناصر: رئيس الوزراء التالى له مباشرة، أتى صاحب الرقم الترتيبى (٣١) بين رؤساء الوزراء، وقد دخل وزارته الثانية فى يونيو ١٩٥٣ كنائب لرئيس الوزراء، ورأس عشر وزارات.

□ زكريا محيى الدين: رئيس الوزراء الخامس والثلاثون، وقد دخل الوزارة فى أثناء وزارة الرئيس محمد نجيب الثانية فى أكتوبر ١٩٥٣، وتولى رئاسة الوزارة رقم (٨٤).

□ كمال الدين حسين: رئيس الوزراء التنفيذى وهو الثالث والثلاثون بين رؤساء الوزارات المصريين، وقد دخل فى أثناء وزارة الرئيس محمد نجيب

الثانية فى يناير ١٩٥٤ ، وتولى رئاسة الوزارة رقم (٧٩) .

□ الدكتور محمود فوزى : رئيس الوزراء رقم ٣٧ ، وقد دخل وزارة الرئيس محمد نجيب الأولى عند تعديلها فى ديسمبر ١٩٥٢ .

أما نسبة رؤساء الوزراء من بين وزرائه فتصل إلى ١٦٪ .

(جـ) رئيس الوزراء الذى استوزر ثلاثة رؤساء للوزارة

شريف باشا

أبو الدستور ، هو الذى استوزر :

□ إسماعيل راغب سادس رؤساء الوزارات ورئيس تاسع وزارة مصرية ، وقد استوزره فى وزارته الأولى .

كما استوزر فى وزارته الثانية اثنين صارا رئيسين للوزارة وهما :

□ محمود سامى البارودى باشا : خامس رؤساء الوزارات المصرية ، ورئيس ثامن وزارة مصرية .

□ مصطفى فهمى باشا : سابع رؤساء الوزارات المصرية ، ورئيس الوزارات المصرية أرقام : ١٣ و١٤ و١٨ .

أما نسبة رؤساء الوزراء من بين وزرائه فتصل إلى ٢٧٪ .

(د) رؤساء الوزراء الذين استوزر كل منهم رئيسين للوزراء

(١) بطرس غالى باشا

تاسع رؤساء الوزارات المصريين، من بين أربعة وزراء استوزرهم فإن اثنين (٥٠٪) وصلا إلى رئاسة الوزارة وتولياها لأكثر من مرة، فقد وصل محمد سعيد إلى رئاسة الوزارة خلفاً له عند اغتياله، وأصبح بمثابة عاشر رؤساء الوزراء المصريين، وتولى رئاسة الوزارة مرتين، أما الثانى فقد كان الخلف التالى أى حسين رشدى باشا، إذ تولاها عقب محمد سعيد باشا وتولى الرئاسة أربع مرات، وعاد زميله محمد سعيد باشا ليخلفه كما كان قد سبقه، هكذا فإن الوزارات الست التى أعقبت مصرع بطرس غالى رأسها وزيران لم يكن أحد منهما قد تولى الوزارة إلا فى عهده، وهذا من أطرف ما يمكن.

(٢) عدلى يكن باشا

الرابع والعشرين بين رؤساء الوزارات المصريين، رأس الوزارات المصرية أرقام: (٢٨) و(٣٥) و(٣٩).

واستوزر فى وزارته الأولى عبدالفتاح يحيى باشا الذى رأس الوزارة رقم (٤٣).

واستوزر فى وزارته الثانية محمد محمود باشا الذى رأس الوزارة رقم (٣٨).

أما نسبة رؤساء الوزراء من بين وزرائه فتصل إلى ٥٠٪.

(٣) سعد زغلول باشا

التاسع عشر بين رؤساء الوزارات المصريين، رأس وزارة واحدة هى الوزارة رقم ٣٢، واستوزر فيها اثنين من رؤساء الوزارات الأول فى بداية الوزارة، والثانى قرب نهايه الوزارة وهما:

☐ مصطفى النحاس باشا: رئيس الوزارات السبع التالية: (٣٧) و(٤٠) و(٤٦) و(٤٧) و(٥٥) و(٥٦) و(٦٥).

☐ أحمد ماهر باشا رئيس الوزارتين رقمى (٥٧) و(٥٨).

وبهذا فإنه وحده استوزر رؤساء تسع وزارات مصرية، وإن كان رؤساء هذه الوزارات التسع اثنين فقط.

أما نسبة رؤساء الوزارة من بين وزراءه فتصل إلى ٢٥٪.

(٤) محمد سعيد باشا

جد الملكة فريدة، تولى رئاسة الوزارتين رقمى (٢٠) و(٢٥)، واستوزر فى الوزارة رقم (٢٠) يوسف وهبة الذى أصبح رئيساً للوزارة رقم (٢٦) خلفاً له هو نفسه فى وزاررته الأولى.

كما استوزر فى الوزارة رقم (٢٥) محمد توفيق نسيم الذى أصبح رئيساً للوزارة رقم (٢٧) خلفاً لرئيس آخر كان من اختياره هو (يوسف وهبة).

أما نسبة رؤساء الوزراء من بين وزرائه فتصل إلى ٢, ٢٢٪.

(٥) الدكتور مصطفى خليل

رئيس الوزراء الثانى والأربعون فى تاريخ مصر ، صعد من الوزراء الذين لم يدخلوا الوزارة إلا على عهده إلى منصب رئيس الوزراء اثنان هما :

الفريق أول كمال حسن على : رئيس الوزراء الخامس والأربعون، وقد رأس الوزارة قم (١٠٧).

الدكتور على لطفى : رئيس الوزراء السادس والأربعون، وقد رأس الوزارة رقم (١٠٨).

أما نسبة رؤساء الوزراء من بين وزرائه فتصل إلى ٧,٨٪ .

(٦) على ماهر باشا

رئيس الوزراء السابع والعشرون ، استوزر رئيسين للوزراء هما :

□ إبراهيم عبدالهادى : رئيس الوزراء الثامن والعشرون، وقد رأس الوزارة رقم (٦٢).

□ نور الدين طراف : رئيس الوزراء الثانى والثلاثون، وقد رأس الوزارة رقم (٧٨).

أما نسبة رؤساء الوزراء من بين وزرائه فتصل إلى ٧,٧٪ .

(هـ) رؤساء الوزراء الذين استوزروا واحداً فقط ممن أصبحوا رؤساء وزارات

(١) رياض باشا

كان بمثابة الأول مكرر بين الوزراء المصريين، وهو رابع رؤساء الوزارات المصريين، ورئيس سادس وزارة مصرية ووزارتين أخريين هما الوزارتان (١٢) و(١٦)، ورغم هذا فإنه لم يستوزر من رؤساء الوزارات إلا حسين فخرى باشا وكان الوزير الوحيد الجديد فى وزارته الأولى وقد أصبح بمثابة ثامن رؤساء الوزارات المصريين وتولى الوزارة المصرية رقم (١٥) التى لم تدم أكثر من ثلاثة أيام.

أما نسبة رؤساء الوزراء من بين وزرائه فتصل إلى ٥٠٪.

(٢) حسين فخرى باشا

استوزر ثامن رؤساء الوزراء المصريين، لم يستوزر إلا بطرس غالى باشا تاسع رؤساء الوزراء المصريين، وهى مفارقة طريفة.

أما نسبة رؤساء الوزراء من بين وزرائه فتصل إلى ٥٠٪.

(٣) عبد الفتاح يحيى باشا

رئيس الوزراء رقم (٢٢)، استوزر حسن صبرى باشا رئيس الوزراء رقم (٢٤).

أما نسبة رؤساء الوزراء من بين وزرائه فتصل إلى ٥٠٪.

(٤) يوسف وهبة

الثانى عشر فى ترتيب الأسبقية بين رؤساء الوزراء المصريين ورئيس الوزارة رقم (٢٦)، استوزر يحيى باشا إبراهيم الذى أصبح رئيساً للوزارة رقم (٣١)، ويأتى ترتيبه السادس عشر بين رؤساء الوزراء المصريين.

أما نسبة رؤساء الوزراء من بين وزرائه فتصل إلى ٣٣,٣٪.

(٥) مصطفى فهمى باشا

سابع رؤساء الوزراء المصريين، لم يستوزر على مدى وزاراته الثلاث من رؤساء الوزراء المصريين إلا زوج ابنته سعد زغلول باشا، وهو آخر الوزراء الذين دخلوا الوزارة على عهده.

أما نسبة رؤساء الوزراء من بين وزرائه فتصل إلى ٢٠٪.

(٦) نوبار باشا

كان أول رؤساء الوزراء، ومع هذا فلم يستوزر من رؤساء الوزارات إلا مصطفى رياض باشا رابع رؤساء الوزارات المصرية، ورئيس سادس وزارة مصرية، ووزارتين أخريين هما الوزارتان: (١٢) (و١٦).

أما نسبة رؤساء الوزراء من بين وزرائه فتصل إلى ١٦,٦٪.

(٧) كمال حسن على

رئيس الوزراء الخامس والأربعون، لم يصعد إلى منصب رئيس الوزراء ممن تولوا الوزارة فى وزاراته الثلاث إلا الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء

التاسع والأربعون، الذى رأس الوزارة رقم (١١٣).

أما نسبة رؤساء الوزراء من بين وزرائه فتصل إلى ١, ١١٪.

(٨) محمد محمود باشا

رئيس الوزراء العشرون، لم يستوزر إلا حسين سرى رئيس الوزراء رقم (٢٥)، والذى رأس بمفرده خمس وزارات.

أما نسبة رؤساء الوزراء من بين وزرائه فتصل إلى ١, ٧٪.

(٩) محمد توفيق نسيم

رئيس الوزراء الثانى عشر، رأس ثلاث وزارات لكنه لم يستوزر إلا رئيس الوزراء رقم (٢٩) وهو أحمد نجيب الهلالى باشا.

أما نسبة رؤساء الوزراء من بين وزرائه فتصل إلى ١, ٧٪.

(١٠) أحمد زيور باشا

رئيس الوزراء الثامن عشر، استوزر على ماهر باشا الذى رأس أربع وزارات مصرية (٤٥) و(٥١) و(٦٦) و(٧٠).

أما نسبة رؤساء الوزراء من بين وزرائه فتصل إلى ٦, ٦٪.

(١١) الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين

رئيس الوزراء الرابع والأربعون، لم يصعد إلى منصب رئيس الوزراء ممن تولوا الوزارة فى وزاراته الثلاث إلا الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء

الثامن والأربعين، الذى رأس الوزارة رقم (١٢٢).

أما نسبة رؤساء الوزراء من بين وزرائه فتصل إلى ٥,٥٪.

(١٢) على صبرى

رئيس الوزراء الرابع والثلاثون، رأس الوزارة مرتين، لم يصعد من الوزراء الذين تولوا الوزارة على عهده إلى منصب رئيس الوزراء غير المهندس محمد صدقي سليمان، الذى رأس الوزارة رقم (٨٥).

أما نسبة رؤساء الوزراء من بين وزرائه فتصل إلى ٣,٤٪.

(١٣) الدكتور محمود فوزى

رئيس الوزراء السابع والثلاثون، رأس أربع وزارات ومع هذا فلم يصعد من الوزراء الذين تولوا الوزارة على عهده إلى منصب رئيس الوزراء غير واحد فقط هو ممدوح سالم رئيس الوزراء الحادى والأربعون، والذى رأس خمس وزارات متتالية هى: (٩٦) و(٩٧) و(٩٨) و(٩٩) و(١٠٠).

أما نسبة رؤساء الوزراء من بين وزرائه فتصل إلى ٤,٣٪.

(١٤) مصطفى النحاس باشا

رئيس الوزراء رقم (١٩)، استوزر محمود فهمى النقراشى باشا رئيس الوزراء رقم (٢٧).

أما نسبة رؤساء الوزراء من بين وزرائه فتصل إلى ٦,٢٪.

(١٥) الرئيس السادات

رئيس الوزراء التاسع والثلاثون، لم يصعد إلى منصب رئيس الوزراء ممن تولوا الوزارة فى وزاراته الثلاث إلا الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين رئيس الوزراء رقم (٤٤) الذى رأس الوزارتين (١٠٥) و(١٠٦).

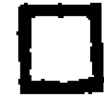
أما نسبة رؤساء الوزراء من بين وزرائه فتصل إلى ٥, ٢٪.

ترتيب رؤساء الوزراء حسب نسبة الذين وصلوا إلى رئاسة الوزارة من بين الوزراء الذين دخلوا الوزارة على عهدهم

١ - حسين رشدى	٥٠٪
٢ - عدلى يكن	٥٠٪
٣ - رياض	٥٠٪
٤ - حسين فخرى	٥٠٪
٥ - بطرى غالى	٥٠٪
٦ - عبد الفتاح يحيى	٥٠٪
٧ - يوسف وهبة	٣, ٣٣٪
٨ - شريف	٢٧٪

٩ ـ سعد زغلول	٢٥٪
١٠ ـ محمد سعيد	٢٢,٢٪
١١ ـ مصطفى فهمى	٢٠٪
١٢ ـ نوبار	١٦,٦٪
١٣ ـ محمد نجيب	١٦٪
١٤ ـ كمال حسن على	١١,١٪
١٥ ـ مصطفى خليل	٨,٧٪
١٦ ـ جمال عبد الناصر	٧,٨٪
١٧ ـ على ماهر	٧,٧٪
١٨ ـ محمد توفيق نسيم	٧,١٪
١٩ ـ محمد محمود	٧,١٪
٢٠ ـ أحمد زيور	٦,٦٪
٢١ ـ فؤاد محيى الدين	٥,٥٪
٢٢ ـ على صبرى	٤,٣٪
٢٣ ـ محمود فوزى	٣,٤٪
٢٤ ـ مصطفى النحاس	٢,٦٪

٢٥ ـ السادات ٢,٥٪



وهؤلاء هم رؤساء الوزارات الذين لم يستوزروا أحداً صار رئيسا للوزراء (الرقم بين قوسين هو ترتيبه بين رؤساء الوزارة)

١ ـ الخديو توفيق (٢)

٢ ـ محمود سامى البارودى (٥)

٣ ـ إسماعيل راغب (٦)

٤ ـ عبدالخالق ثروت (١٥)

٥ ـ يحيى إبراهيم (١٦)

٦ ـ إسماعيل صدقى (٢١)

٧ ـ حسن صبرى (٢٤)

٨ ـ حسين سرى (٢٥)

٩ ـ د. أحمد ماهر (٢٦)

١٠ ـ محمود فهمى النقراشى (٢٧)

١١ ـ إبراهيم عبدالهادى (٢٨)

١٢ ـ أحمد نجيب الهلالى (٢٩)

١٣ ـ د. نور الدين طراف (٣٢)

١٤ ـ كمال الدين حسين (٣٣)

١٥ ـ زكريا محيي الدين (٣٥)

١٦ ـ محمد صدقي سلمان (٣٦)

١٧ ـ د. عزيز صدقي (٣٨)

١٨ ـ د. عبد العزيز حجازي (٤٠)

١٩ ـ ممدوح سالم (٤١)

٢٠ ـ د. عاطف صدقي (٤٧)

٢١ – د. كمال الجنزوري (٤٨)

٢٢ ـ د. عاطف عبيد● (٤٩)

● بالبداهة لأنه آخر رؤساء الوزراء.

●● هذا فضلاً عن الرئيس مبارك الذى رأس الوزارة دون أن يستوزر وزراء جدد فيها، وفضلاً عن رئيسى الوزراء التنفيذيين نور الدين طراف وكمال الدين حسين.

الباب الثالث

نائب رئيس الوزراء
منصب خاص أم حلقة متوسطة ؟

(١٢)
النائب الأول لرئيس الوزراء

ظهر هذا المنصب فى التشكيلات الوزارية المصرية فى عهد الثورة ثلاث مرات

المرة الأولى تولاه الدكتور عزيز صدقى فى وزارة الدكتور محمود فوزى الرابعة وقد أصبح رئيسا للوزارة فى الوزارة التالية .

المرة الثانية تولاه الدكتور عبد العزيز حجازى فى وزارة الرئيس محمد أنور السادات الثانية فى ابريل ١٩٧٤ وقد أصبح رئيسا للوزارة فى الوزارة التالية .

المرة الثالثة تولاه الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين فى وزارة الرئيس محمد حسنى مبارك الأولى فى أكتوبر ١٩٨١ وقد أصبح رئيسا للوزارة فى الوزارة التالية .

ونلاحظ أنه فى المرات الثلاث صعد النائب الأول لرئيس الوزراء ليتولى رئاسة الوزارة التالية ، وأن هذا الصعود تم فى فترة وجيزة .

وقد تعددت أسباب اللجوء إلى صيغة النائب الأول ، ففى المرة الأولى كان نجم الدكتور عزيز صدقى قد بدأ يصعد بحكم شخصيته وقدرته على ضم مجموعة كبيرة من أعضاء مجلس الوزراء إلى صفه حتى قيل فى ذلك

الوقت إن مجلس الوزراء أصبح مجلسين ولم يعد مجلساً واحداً، وكان هذا بالطبع على حساب رئيس وزراء ذى شخصية حذرة، لم يمارس اتخاذ القرار بالمعنى المعروف إلا مرات قليلة فى حياته كلها، وكان فى ذلك الوقت قد بلغ السبعين، على حين كان عزيز صدقى فى الخمسين، وكان فى مجلس الوزراء أربعة نواب لرئيس الوزراء كان لابد لعزيز صدقى أن يتميز بينهم، وهكذا كان قرار الرئيس السادات.

أما فى المرة الثانية فقد كان تعيين الدكتور عبد العزيز حجازى فى هذا المنصب بمثابة خطوة إلى تعيينه فى رئاسة الوزارة، بعد استقرار فكر الرئيس السادات على ضرورة هذه الخطوة من أجل سياسات الإصلاح الاقتصادى بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، ونلاحظ كما سنرى فى الأبواب التالية أن الدكتور حجازى كان تالياً لممدوح سالم فى الوصول إلى منصب نائب رئيس الوزراء.

كما نلاحظ أنه فى الوزارة السابقة وهى وزارة الرئيس السادات الأولى كان الدكتور محمد عبد القادر حاتم نائباً لرئيس الوزراء ويتولى تقديم برنامج الحكومة لمجلس الشعب دون أن يحصل على لقب النائب الأول.. وهو ما يعطينا فكرة عن أن الوضع مع الدكتور عبد العزيز حجازى كان مختلفا عنه مع الدكتور محمد عبد القادر حاتم.

وفي المرة الثالثة كان تعيين الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين فى هذا المنصب بمثابة تحصيل حاصل، ففى الوزارة السابقة (وزارة السادات الأخيرة) كان نائباً لرئيس الوزراء ويتولى تقديم برنامج الحكومة.. وفى الوزارة التالية أصبح بالفعل رئيساً للوزراء.

(١٣)
نواب رؤساء الوزراء فيما قبل الثورة

لم يوجد هذا المسمى الوظيفى فى الوزارات والمراسيم الصادرة بتشكيل الوزارة قبل الثورة إلا مرتين فقط :

المرة الأولى : فى وزارة عدلى باشا الأولى التى سميت «وزارة الثقة» ، حيث أسند هذا المنصب إلى حسين رشدى باشا الذى كان رئيساً للوزراء أربع مرات قبل هذا ، بل من الطريف أنه كان بمثابة رئيس الوزراء الذى استوزر عدلى يكن باشا فى عهده!

المرة الثانية : فى أثناء وزارة إسماعيل صدقى باشا الثالثة ولمدة شهرين فقط مابين ١١ سبتمبر ١٩٤٦ و١٠ نوفمبر ١٩٤٦ ، وقد أسند هذا المنصب إلى أحمد لطفى السيد باشا الذى كان عضواً فى الوزارة منذ تشكلت .

وهكذا فإن أحمد لطفى السيد هو الوحيد بين ساسة مصر قبل الثورة الذى وصل إلى منصب نائب رئيس الوزراء دون أن يصل إلى منصب رئيس الوزراء ، وكأنما أراد التاريخ تكريمه بما يؤكد تميزه بين أقرانه الكثيرين ، خاصة أنه دوناً عن غيره من أقطاب الليبرالية المصرية استمر موجوداً بفكره فى الحياة السياسية لفترة طويلة ومتصلة دون أن يصل إلى درجات اللمعان الشديد أو النفوذ الشديد .

وليس هذا موضعاً للحديث عن مشاركاته السياسية والفكرية، ولكن ربما تكفى الإشارة إلى دوره المبكر فى «الجريدة» و«حزب الأمة» عام ١٩٠٧، ثم إلى دوره فى الوفد المصرى ومع الأحرار الدستوريين وفى الجامعة ودار الكتب وبقائه على الدوام فى الصف الأول من أصحاب الرأى الواضح فى السياسة وغير السياسة.

وليس من الغريب أنه كان زميلاً لمصطفى كامل الذى انتهت حياته مبكراً فى ١٩٠٨، وإن امتدت آثاره بعد هذا، ولإسماعيل صدقى الذى كان هو الآخر ممتد التأثير فى المواقع التنفيذية منذ بدايات القرن وحتى توفى فى منتصف القرن.

(١٤)
نواب رؤساء الوزارات منذ مطلع الثورة وحتى نهاية عهد الرئيس جمال عبد الناصر

كان أول مَنْ تولى منصب نائب رئيس الوزراء فى عهد الثورة هو وكيل مجلس الدولة الأستاذ سليمان حافظ، وقد عين نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية فى وزارة الرئيس نجيب الأولى (٨ سبتمبر ١٩٥٢)، وقد استقال من هذا المنصب عند تشكيل وزارة الرئيس محمد نجيب الثانية وإعلان الجمهورية فى ١٨ يونيو ١٩٥٣ .

وخلفه فى هذا المنصب (بالضبط) كنائب لرئيس للوزراء ووزير للداخلية الرئيس جمال عبدالناصر، الذى بقى كذلك حتى شكل وزارته الأولى فى ٢٥ فبراير ١٩٥٤ ، فأسند منصب نائب رئيس الوزراء إلى اثنين هما : جمال سالم الذى عين نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للمواصلات، وعبدالجليل العمرى الذى عين نائباً لرئيس الوزراء للشئون الاقتصادية .

وفى وزارة الرئيس نجيب الثالثة فى مارس ١٩٥٤ عاد جمال عبدالناصر ليكون نائباً لرئيس الوزراء، وعاد جمال سالم وعبدالجليل العمرى ليكونا وزيرين فحسب (وذلك بناء على اقتراح عبد الجليل العمرى نفسه) .

أما وزارة جمال عبدالناصر الثانية فى أبريل ١٩٥٤ فلم تتضمن مناصبها نائباً لرئيس الوزراء عند تشكيلها، وكان العمرى قد ترك الوزارة بينما بقى

جمال سالم وزيراً للمواصلات، وهما اللذان كانا قد وصلا إلى منصب نائب رئيس الوزراء منذ شهرين، وفى ٣١ أغسطس ١٩٥٤ عين جمال سالم نائباً لرئيس الوزراء وترك وزارة المواصلات، وعندما شكل الرئيس جمال عبدالناصر وزارته الثالثة لم تضم هذه الوزارة نواباً لرئيس الوزراء أيضاً وكان جمال سالم قد ترك الحكم نهائياً.

وفى وزارة الوحدة الأولى (مارس ١٩٥٨) اختلف الوضع بعض الشىء، فقد عين نواب للرئيس، وكان الرئيس هو رئيس الوزراء على المستوى المركزى فى وزارات الوحدة الأربع، وبهذا فقد كان النواب الذين يُنص عليهم فى التشكيلات الوزارية نواباً للرئيس لا لرئيس الوزراء، وفى الوزارة الأولى كان هناك أربعة نواب للرئيس منهم اثنان مصريان هما عبداللطيف البغدادى وعبدالحكيم عامر (بينما بقى زكريا محيى الدين وحسين الشافعى وكمال الدين حسين وزراء مركزيين فقط، مع أنهم كانوا أعضاء فى مجلس قيادة الثورة المحتفظين بمناصب وزارية إلى جوار زميليهم النائبين البغدادى وعامر. أما باقى الأعضاء فقد اختلف مصيرهم، فالأخوان سالم تركا الحكم، وكان أنور السادات وحسن إبراهيم قريبين من الحكم ولكن من دون مواقع وزارية، وكان خالد محيى الدين مبعداً باتفاق)

وفى وزارة الوحدة الثانية (أكتوبر ١٩٥٨) استمر الوضع كما هو: البغدادى وعامر نائبان للرئيس، والثلاثة الآخرون زكريا محيى الدين وحسين الشافعى وكمال الدين حسين وزراء مركزيون.

وفى وزارة الوحدة الثالثة أصبح كمال الدين حسين رئيساً للمجلس

التنفيذى بالإقليم المصرى مع استمراره كوزير مركزى.

أما فى الوزارة الرابعة (أغسطس ١٩٦١) وهى التى وقع الانفصال بعد تشكيلها بأربعين يوماً، فقد أصبح للرئيس جمال عبدالناصر سبعة نواب منهم خمسة مصريون هم: البغدادى وعامر وزكريا محيى الدين وحسين الشافعى وكمال الدين حسين، وهم أنفسهم الخمسة من أعضاء مجلس القيادة الذين كانوا يشاركون فى الحكم كنواب لرئيس الجمهورية أو وزراء مركزيين، ويعتبر هذا التاريخ (أغسطس ١٩٦١) بمثابة أعلى نقطة فى المنحنى الظاهرى لتعاون أعضاء مجلس قيادة الثورة (السابق) فى تسيير أمور الدولة، وقد استمر الوضع على هذا النحو المتاز من حيث المظهر مع أنه كان يحمل نيات الاختلاف فى النصوص المعلنة نفسها والتى تعطى دلالة واضحة على عدم وضوح الاختصاصات، وعلى سبيل المثال فقد كان هناك نص فى قرار تشكيل هذه الوزارة على توزيع الاختصاصات، كما أنشئت المؤسسات العامة التى صدر قرار بتعيين رؤسائها فى اليوم التالى (١٧ أغسطس) فكانت عشر مؤسسات:

ست مؤسسات فى المجال الاقتصادى وتتبع زكريا محيى الدين نائب رئيس الجمهورية وهى:

المؤسسة الاقتصادية	ويرأسها حسن إبراهيم [عضو مجلس القيادة السابق]
مؤسسة تنمية الثروة المائية	ويرأسها محمد إبراهيم
مؤسسة النصر	ويرأسها محمد عبدالله مرزبان
مؤسسة مصر	ويرأسها حلمى السعيد

الهيئة العامة للنقل البحرى	ويرأسها محمد نديم
الهيئة العامة للنقل البرى	ويرأسها محمد البديوى فؤاد

وأربع مؤسسات فى المجال الاجتماعى وتتبع حسين الشافعى نائب رئيس الجمهورية وهى :

مؤسسة الإسكان	ويرأسها محمد أبو نصير
مؤسسة التعاونيات الاجتماعية	ويرأسها حسن صلاح الدين
مؤسسة التعاونيات الاستهلاكية	ويرأسها محمد محمد توفيق عبدالفتاح
مؤسسة الأدوية	ويرأسها د. حسن بغدادى

وهؤلاء الأربعة الذين يرأسون المؤسسات الاجتماعية كانوا وزراء بالفعل في الوزارة السابقة!!

وفى الوزارة التالية (بعد ثلاثة شهور فقط) وهى وزارة الرئيس عبدالناصر الرابعة (أكتوبر ١٩٦١)، استمر الوضع كما هو عليه، لكن مع إعادة توزيع (ظاهرى) للاختصاصات فأصبح النص عليها على النحو الذى تجده فى تشكيل هذه الوزارة فى كتابنا «الوزراء ورؤساؤهم ونواب رؤسائهم ونوابهم: تشكيلاتهم وترتيبهم ومسئولياتهم».

وفي نهاية سبتمبر ١٩٦٢ صدر ما سُمى بالإعلان الدستورى وشُكل مجلس الرئاسة ليضم خمسة من نواب رئيس الجمهورية (الذين ذكرناهم من قبل) وأضيف إليهم الاثنان الباقيان من أعضاء مجلس الثورة فى الحكم (وهما أنور السادات وحسن إبراهيم) وثلاثة آخرون من الوزراء البارزين كان أحدهم وزيراً جديداً جداً لكنه من الضباط الأحرار. أما الآخران فكانا

حتى هذه اللحظة من أقدم ثلاثة وزراء مدنيين عملوا مع الثورة، فكان منهم الأول فى الأقدمية وهو نور الدين طراف، والثالث أحمد عبده الشرباصى (أما الثانى وهو الدكتور محمود فوزى فقد بقى وزيراً فقط). أما الوزارة نفسها فلم تتضمن أياً من النواب لرئيس المجلس التنفيذى، ونلاحظ أنه كان بين الذين عملوا كوزراء فى هذه الحكومة خمسة من الذين يسبقون رئيس المجلس التنفيذى الجديد على صبرى فى الأقدمية الوزارية، فكان هناك الدكتور محمود فوزى (وزير الخارجية منذ ديسمبر ١٩٥٦)، والدكتور عبد المنعم القيسونى (منذ أغسطس ١٩٥٤)، والدكتور كمال رمزى استينو (منذ مارس ١٩٥٦)، وعزيز صدقى ومصطفى خليل (منذ ١٩٥٦)، بينما ضم مجلس الرئاسة اثنين من المدنيين كانا يسبقان على صبرى أيضاً فى الأقدمية الوزارية لكنهما جاءا بعده فى ترتيب عضوية مجلس الرئاسة، وهما المهندس أحمد عبده الشرباصى (الوزير منذ يوليو ١٩٥٣)، والدكتور نور الدين طراف، وكان كما ذكرنا أقدم الوزراء الموجودين جميعاً (منذ سبتمبر ١٩٥٢).

وعلى هذا النحو يمكن القول بأنه حتى نهاية عهد هذه الوزارة لم يكن قد تولى منصب نائب رئيس الوزراء منذ بداية عهد الثورة غير أربعة هم على الترتيب: سليمان حافظ وجمال عبدالناصر وجمال سالم وعبدالجليل العمرى، وإن كان هناك خمسة من أعضاء مجلس قيادة الثورة قد وصلوا على مرحلتين إلى منصب نائب رئيس الجمهورية وكانوا يحتلون نيابته [بالمنطق غير المحتاج إلى نص] أيضاً فى مجالس الوزراء التى تتشكل برئاسته، وكان المجلس التنفيذى برئاسة على صبرى فى سبتمبر ١٩٦٢ هو أول وزارة لا تضم أياً من أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين رفع عبدالناصر

مقامهم إلى أن يصبحوا أعضاء فى مجلس الرئاسة الذى ضم سبعة منهم هم مجموع الباقين منهم بالقرب منه، ومنهم خمسة نواب لرئيس الجمهورية، واثنان آخران [سترى أنه عينهما أيضاً بعد قليل نائبين لرئيس الجمهورية].

ثم حدث تطور مهم فى مارس ١٩٦٤ بعد إعلان الدستور الجديد [دستور ١٩٦٤] حيث أسند الرئيس جمال عبدالناصر تشكيل الوزارة إلى على صبرى فشكل وزارة كبيرة العدد جداً بمقياس ذلك الزمان، وقد ضمت هذه الوزارة لأول (وآخر) مرة فى التاريخ المصرى ١١ نائباً لرئيس الوزراء بالإضافة إلى ٢٢ وزيراً وثلاث نواب وزراء، وبالإضافة إلى رئيس الوزراء نفسه بالطبع.

ومن اللافت للنظر أن هذه الوزارة ضمت ثلاثة من أعضاء مجلس الرئاسة الذى سبق أن تشكل فى سبتمبر ١٩٦٢ عند تشكيل الوزارة السابقة، وهؤلاء الثلاثة هم بالضبط الثلاثة الذين كانوا يلون على صبرى فى ترتيب عضوية مجلس الرئاسة، وهم أيضاً بالضبط الثلاثة الذين لم يكونوا من بين أعضاء مجلس الثورة، إذ كان المجلس يضم سبعة من أعضاء مجلس القيادة، ثم على صبرى، ثم هؤلاء الثلاثة!! وقد جاء ترتيب هؤلاء الثلاثة فى تشكيل الوزارة كأول ثلاثة من نواب رئيس الوزراء، فأما الأول وهو الدكتور نور الدين طراف فقد كان هو أقدم الجميع بالفعل، وأما الثانى وهو المهندس أحمد عبده الشرباصى فقد كان الثالث فى ترتيب الأقدمية بعد الدكتورين نور الدين طراف ومحمود فوزى، لكنه سبق الدكتور محمود فوزى بحكم عضويته فى مجلس الرئاسة، وأما النائب الثالث لرئيس الوزراء وهو كمال الدين رفعت فقد سبق [بحكم عضويته فى مجلس

الرئاسة] كلاً من الدكاترة: محود فوزى، وعبدالمنعم القيسونى، وكمال رمزى استينو، وعزيز صدقى، ومصطفى خليل، ولم يكن هو فقط الذى سبق هؤلاء الخمسة، بل كان رئيس الوزراء على صبرى نفسه قد سبقهم منذ الوزارة السابقة (سبتمبر ١٩٦٢)، وقد أتى ترتيب نواب رئيس الوزراء فى هذه الوزارة على النحو الذى يُفهم من الفقرة السابقة والذى يمكن تلخيصه للقارئ فى سرد مناصبهم على النحو الذى يطالعه فى تشكيل هذه الوزارة (العجيبة) كما هو وارد فى كتابى «الوزراء ورؤسائهم ونواب رؤساؤهم ونوابهم: تشكيلاتهم وترتيبهم ومسئولياتهم»، وسوف نلخص للقارى ترتيباً لأقدمياتهم فى منصب نائب رئيس الوزراء وفى مناصب الوزراء على النحو التالى:

سنذكر إلى اليمن (أى قبل الاسم) ترتيبهم فى منصب نائب رئيس الوزراء كما صدر به قرار تشكيل هذه الوزارة، وسنذكر إلى اليسار ترتيبهم فيما بينهم من حيث أقدميتهم الوزارية بين الوزراء الباقين منذ مطلع الثورة فيما بين قوسين ( )، ثم نذكر فيما بين قوسين آخرين [ ] ترتيبهم العام بين وزراء الثورة وتاريخ تولى كل منهم الوزارة لأول مرة، وستقتضينا ظروف التنسيق الطباعى أن نذكر أسماءهم مختصرة:

١ ـ طراف	(١)	[٥]	٦ سبتمبر ١٩٥٢
٢ ـ الشرباصى	(٣)	[٢٩]	١٣ يوليو ١٩٥٣
٣ ـ كمال رفعت	(٨)	[٥١]	أكتوبر ١٩٥٨
٤ ـ محمود فوزى	(٢)	[٢١]	٩ ديسمبر ١٩٥٢

٥ ـ القيسوني	(٤)	[٤١]	٣١ أغسطس ١٩٥٤
٦ ـ استينو	(٥)	[٤٥]	٣١ أغسطس ١٩٥٦
٧ـ عزيز صدقى	(٦)	[٤٦]	٢٨ يونيو ١٩٥٦
٨ ـ مصطفى خليل	(٦م)	[٤٦]	٢٨ يونيو ١٩٥٦
٩ ـ عباس رضوان	(٨م)	[٥٢]	أكتوبر ١٩٥٨
١٠ ـ حاتم	(١٠)	[٦٢]	يناير ١٩٥٩
١١ ـ أبو النور	(١١)	[٦٥]	أغسطس ١٩٦١

وعلى هذا النحو يمكننا أن نتأمل ظاهرة أخرى، هى ظاهرة الوزراء الذين تم تخطيهم فى تولى منصب نائب رئيس الوزراء، ولحسن الحظ (أى حظ المؤلف نفسه فى ألا يتعب نفسه فى نقل الأسماء) أننا لا نجد غير واحد فقط ظل فى هذا القرار بمثابة أقدم الوزراء وهو محمد أبو نصير وزير الإسكان و المرافق. أما ثانى أقدم الوزراء وهو الأستاذ السيد محمد يوسف [عديل الرئيس جمال عبدالناصر نفسه] فإنه لم يكن قد عين وزيراً إلا مع عبدالمحسن أبو النور فى أغسطس ١٩٦١، وبذلك لا يمكن القول بأنه قد تم تخطيه، أما ثالث أقدم الوزراء وهو الدكتور محمد النبوى المهندس فقد عين وزيراً فى أكتوبر ١٩٦١، أى أنه دخل الوزارة بعد كل النواب الأحد عشر. وهكذا نجد أن نظام عبدالناصر ظل حريصاً على الأقدمية إلى أقصى ما يمكنه! ونعود إلى الأستاذ أبونصير فنجد أنه بأسبقية تعيينه وزيراً يأتى قبل سبعة من نواب رئيس الوزراء، ولكن هكذا كان حظه وقد بقى حتى وفاته

ولم ينل هذا المنصب!! رغم أنه ظل وزيراً حتى نهاية أغسطس ١٩٦٩ وكان قد أصبح وزيراً للعدل» .

وبهؤلاء النواب الأحد عشر يصبح مجموع مَنْ تولوا منصب نائب رئيس الوزراء حتى ١٩٦٤ خمسة عشر نائباً لرئيس الوزراء .

وسنجد أن هذا العدد لم يزد حتى نهاية عهد الرئيس جمال عبدالناصر إلا اثنين ، فقد ضمت وزارة زكريا محيى الدين ثمانية نواب لرئيس الوزراء كان من بينهم سبعة من النواب الأحد عشر فى وزارة على صبرى ، ونائب ثامن لم يكن وزيراً أبداً من قبل وكان أول عهده بتولى المناصب الوزارية أن عين نائباً لرئيس الوزراء وهو المهندس محمود يونس رئيس هيئة قناة السويس (يشبه وضعه هذا وضع سليمان حافظ وجمال عبدالناصر من قبل وفكرى مكرم عبيد من بعد) .

وقد بقى من النواب الأحد عشر كما ذكرنا سبعة هم : الثانى والرابع والخامس والسادس والثامن والعاشر والحادى عشر (بالأسماء : الشرباصى ، وفوزى ، والقيسونى ، وكمال رمزى استينو ، ومصطفى خليل ، وحاتم وعبدالمحسن أبو النور) .

أما نواب رئيس الوزراء الذين تركوا الوزارة عند تشكيلها برئاسة زكريا محيى الدين فهم : الدكتور نور الدين طراف ، وكمال الدين رفعت ، والدكتور عزيز صدقى (الذى كان قد ترك الوزارة قبيل تشكيلها) ، وعباس رضوان .

ومن السهل أن تجد مبررات خروجهم نظرياً فيما توحى به الكتابات

السياسية عن هذه الفترة، لكنها قرائن ليست على سبيل القطع، فضلاً عن أنها قابلة للمناقشة.

فالدكتور نور الدين طراف كان أقدم من زكريا محيى الدين فى تولى المناصب الوزارية، نعم لكنه قبل من قبل العمل تحت رئاسة على صبرى، وربما كان السبب الحقيقى أنه لم يكن فى الوزارة السابقة يتولى شأناً محدداً على حين كان هناك وزير ناجح للصحة لا فائدة من التضحية به وهو الدكتور محمد النبوى المهندس، أما كمال الدين رفعت وعباس رضوان فكانا من الضباط البارزين لكنهما لا يتمتعان بصلة واضحة من الصداقة مع زكريا محيى الدين، أما الدكتور عزيز صدقى فعلى الرغم من أنه كان قد ترك الوزارة فى أثناء رئاسة على صبرى لها، إلا أنه كان بينه وبين زكريا محيى الدين شقاق دائم تداولته الأقلام فى مواضع كثيرة، وقد وصل الأمر إلى تصوير أن عزيز صدقى حرك العمال ضد احتمال قدوم زكريا محيى الدين رئيساً للجمهورية بعد وفاة عبدالناصر.

وبهذا يمكن القول إنه بتشكل وزارة زكريا محيى الدين لم يزدد نواب رئيس الوزراء فى عهد عبدالناصر إلا واحداً هو محمود يونس كما ذكرنا.

وكذلك كان الحال فى وزارة صدقى سليمان التى ضمت أربعة نواب لرئيس الوزراء كان رابعهم جديداً على هذا المنصب وهو الدكتور ثروت عكاشة، أما الثلاثة الأول فكان ثالثهم هو النائب الذى عين فى وزارة زكريا محيى الدين وهو المهندس محمود يونس، وأما الأولان فكانا الدكتور محمود فوزى وعبدالمحسن أبو النور.

وهكذا خرج من نواب على صبرى الذين لم يخرجوا فى وزارة زكريا محيى الدين خمسة آخرون هم : المهندس أحمد عبده الشرباصى ، والدكتور عبدالمنعم القيسونى ، والدكتور كمال رمزى استينو ، والدكتور مصطفى خليل ، والدكتور محمد عبدالقادر حاتم ، وقد كان هؤلاء جميعاً أقدم من المهندس محمد صدقى سليمان نفسه فى تولى المسئولية الوزارية ، ذلك أن صدقى سليمان لم يتول الوزارة إلا فى حكومة على صبرى الأول (سبتمبر ١٩٦٢) ، وبذا يكون ترتيبه موزاياً للثالث والسبعين بين وزراء الثورة! وهكذا فإنه كان أحدث من ثلاثة من نوابه الأربعة (محمود فوزى ، وعبدالمحسن أبو النور ، وثروت عكاشة) ، بل وأحدث من أقدم ثلاثة وزراء (حسن عباس زكى ، والسيد يوسف ، والدكتور النبوس المهندس) ، بل وموازياً فى أقدميته للثلاثة التالين (عبدالوهاب البشرى ، ومحمد طلعت خيرى ، وأنور سلامة) ، وعلى الرغم من أنه كان قد تولى المسئولية الوزارية قبل زميله محمود يونس ، إلا أنه كان وزيراً فقط فى وزارة زكريا محيى الدين ، بينما كان محمود يونس نائباً لرئيس الوزراء ، وهكذا فان المهندس صدقى سليمان سبق فى الترتيب البروتوكولى عدداً كبيراً كما نلاحظ أن اثنين من نواب رئيس الوزراء الذين تركوا الوزارة عند تشكيل صدقى سليمان لها ، كانا من المهندسين ، وهما المهندس أحمد عبده الشرباصى ، والدكتور مصطفى خليل .

وفضلاً عن هذا فإن صدقى سليمان نفسه لم يكن حتى ذلك الحين قد تولى منصب نائب رئيس الوزراء ، وستتضح المفارقة اللطيفة جداً عند تشكيل الوزارة التالية ، وهى وزارة الرئيس جمال عبدالناصر التى أعقبت حرب يونيو ١٩٦٧ ، وفيها يتولى صدقى سليمان مع ثلاثة آخرين هم

(زكريا محيي الدين وحسين الشافعي وعلى صبرى) منصب نائب الرئيس الذى هو رئيس الوزراء! هل كان منصب كل منهم نائب رئيس الجمهورية أم نائب رئيس الوزراء؟ لا ندرى على وجه التحديد، لكن النص الذى بين أيدينا والمتضمن تشكيل الوزارة يعنى بما لا يحتمل كثيراً من التأويل أنهم نواب لرئيس الجمهورية الذى هو رئيس الوزراء . . وبهذا يمكن القول بشىء من التجاوز إن ثلاثه هم زكريا محيي الدين وعلى صبرى وصدقى سليمان قد تولوا منصب رئيس الوزراء قبل أن يتولوا منصب نائب رئيس الوزراء! وإن كان رئيس الوزراء فى هذه الحالة هو رئيس الجمهورية نفسه! ولكن هذه الوزارة لم تكتف بهذا، بل إنها ضمت خمسة وزراء كانوا قد وصلوا قبل ذلك إلى منصب نائب رئيس الوزراء وهم: كمال رفعت، والدكتور القيسونى، وعبدالمحسن أبو النور، والمهندس محمود يونس، وثروت عكاشة!! وبعد يوم أو أكثر من تشكيل الوزارة صدر قرار بتعيين نائب سابق لرئيس الوزراء مساعداً لرئيس الجمهورية على أن يحضر اجتماعات مجلس الوزراء وهو الدكتور محمود فوزى، وبعد شهور قليلة ضمت هذه الوزارة نائباً سابقاً لرئيس الوزراء هو الدكتور عزيز صدقى.

بهذا يمكن القول إنه من بين ١٣ نائباً لرئيس الوزراء (هم مجموع النواب فى عهد جمال عبدالناصر كرئيس للجمهورية وهم الذين تولوا هذا المنصب فى ٣ وزارات هى وزارات على صبرى الثانية وزكريا محيي الدين وصدقى سليمان) كان لايزال سبعة منهم إلى جوار الرئيس عبدالناصر بعد حرب يونيو ١٩٦٧ . . أما الستة الآخرون فكانوا طائفتين، الأولى آثرت أو أوثر لها اعتزال المناصب السياسية نهائياً وهم:

١ ـ الدكتور نور الدين طراف : وقد اعتزل السياسة مع تشكيل زكريا محيي الدين لوزارته بعد أن عمل ١٣ عاماً مع الثورة .

٢ ـ المهندس أحمد عبده الشرباصي : وقد اعتزل السياسة مع تشكيل محمد صدقي سليمان لوزارته بعد أن عمل هو الآخر ١٣ عاماً مع الثورة .

٣ ـ عباس رضوان (وقد بقي في الاتحاد الاشتراكي قريباً من الحكم) : وقد أوذي بعدها بقليل بسبب صداقته لعبدالحكيم عامر وصلته به .

وثلاثة آخرون ظلوا قريباً من مواقع الحكم وإن لم يشاركوا في المناصب الوزارية بصورة مباشرة، ولكن سنحت لهم فرص قوية بعد ذلك وهم :

١ ـ الدكتور كمال رمزي استينو : وقد انتخب كواحد من ثمانية أعضاء في اللجنة التنفيذية العليا في أكتوبر ١٩٦٨ .

٢ ـ الدكتور محمد عبدالقادر حاتم : وقد عاد في بداية عهد الرئيس السادات نائباً لرئيس الوزراء ثم رئيساً للوزراء بالنيابة (١٩٧٣) .

٣ ـ الدكتور مصطفى خليل : وقد عاد في بداية عهد الرئيس السادات أميناً للمهنيين، ثم أميناً أول للجنة المركزية، ثم رئيساً للوزراء (١٩٧٨) .

أما بقية مَنْ تولوا هذا المنصب في عهد عبدالناصر فقد اشتركوا في وزارة عبدالناصر التاسعة كوزراء فقط .

(١٥)
نواب رئيس الوزراء
فى عهد الرئيس محمد أنور السادات

تولى منصب نائب رئيس الوزراء فى عهد الرئيس السادات خمسة وعشرون، وكان هذا المنصب بمثابة خطوة ضرورية لرئاسة الوزارة فى عهد السادات، وكل رؤساء الوزراء فى عهد الرئيس السادات تولوا منصب نائب رئيس الوزراء بلا استثناء إن لم يكن فى عهده ففى عهد الرئيس جمال عبدالناصر [كان من رؤساء الوزارات فى عهد السادات كما سنرى ثلاثة تولوامنصب نائب رئيس الوزراء فى عهد عبدالناصر وهم: محمود فوزى، وعزيز صدقى، ومصطفى خليل].

وقد كان تعاقب نواب رئيس الوزراء فى عهد السادات على النحو التالى:

فى وزارة الدكتور محمود فوزى الثانية (نوفمبر ١٩٧٠) ضمت الوزارة أربعة نواب لرئيس الوزراء كان منهم الدكتور عزيز صدقى الذى تولى هذا المنصب فى وزارة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤) وحتى أغسطس ١٩٦٥ فقط (حيث خرج من وزارة على صبرى وقبل إعادة تشكيلها برئاسة زكريا محيى الدين)، ومع أنه عاد للوزارة فى أكتوبر ١٩٦٧ إلا أنه عاد وزيراً فقط، وبالإضافة إلى الدكتور عزيز صدقى كان هناك ثلاثة تولوا هذا المنصب

لأول مرة فى عهد الرئيس السادات .

ومن الملاحظ أن هؤلاء الثلاثة كانوا أقدم من زملائهم الوزراء جميعاً ، وهكذا كانت الأمور طبيعية جداً، ولم يكن هناك أى تقدم لوزير على آخر بغير الأقدمية المطلقة ، وكان أقدم الوزراء (وهو محمد فائق) تالياً فى أقدميته لآخر نواب رئيس مجلس الوزراء (شعراوى جمعة)، ومما يسهل ملاحظته أن كل أعضاء هذه الوزارة باستثناء سبعة فقط (أربعة نواب وثلاثة وزراء) كان أول عهدهم بالوزارة فى مارس ١٩٦٨ فحسب .

وعلى هذا فيمكن للمراقب أن يدرك كيف كانت وجوه عهد الرئيس السادات منذ مطلع العهد جديدة على الجمهور المصرى ، والأطرف من هذا أنه بعد أقل من سبعة شهور (فى مايو ١٩٧١) خرج من الوزارة نائب من النواب الأربعة والوزراء الثلاثة الذين يتمتعون بأسبقية الأقدمية المطلقة وهم : محمد فائق وكمال هنرى أبادير ومحمد فوزى، ثم إنه فى الوزارة التى شكلها عزيز صدقى (يناير ١٩٧٢) لم يكن قد بقى فى الوزارة من وزراء عهد الرئيس عبدالناصر إلا ثلاثة فقط [لا ترجع أقدمياتهم إلا إلى مارس ١٩٦٨] وهم : محمد عبد الله مرزبان وعبد العزيز حجازى والسيد جاب الله .

بهذا يمكن القول إن أول أربعة نواب رئيس الوزراء فى عهد الرئيس أنور السادات هم : عزيز صدقى ، وسيد مرعى ، ومحمود رياض ، وشعراوى جمعة .

أما خامس نواب رئيس الوزراء فى عهد الرئيس أنور السادات فقد كان

هو الدكتور محمد عبدالقادر حاتم، الذى دخل وزارة الدكتور محمود فوزى الثالثة فى ١٥ مايو ١٩٧١ ليصبح النواب أربعة أيضاً بعد خروج رابع النواب الأوائل وهو شعراوى جمعة.

ومن غرائب الأقدار أن الدكتور حاتم نفسه كان أيضاً نائباً لرئيس الوزراء على صبرى فى وزارته الثانية (مارس ١٩٦٤)، وعلى حين دخل على صبرى السجن فى ١٥ مايو فإن ثلاثة من نوابه الأحد عشر قد أصبحوا هم الثلاثة الأول فى الوزارة الجديدة وهم: رئيس الوزراء نفسه الدكتور محمد فوزى، ونائبا رئيس الوزراء التاليان له فى الأقدمية (الدكتوران عزيز صدقى وعبدالقادر حاتم)، فقد جاء ترتيب الدكتور حاتم بعد عزيز صدقى وقبل سيد مرعى.

وقد استمر النواب الأربعة فى وزارة الدكتور محمود فوزى الرابعة فى سبتمبر ١٩٧١ وكان الدكتور عزيز صدقى قد أصبح نائباً أول لرئيس الوزراء.

وبعد تشكيل هذه الوزارة بأسابيع صدر قرار جمهورى بأن يكون السيد محمد أحمد محمد وزير رئاسة الجمهورية بدرجة نائب رئيس وزراء! وكانت هذه خطوة واسعة، لكنها لم تظهر للجمهور المصرى المراقب للأحداث (فى تشكيل الوزارة التالية مثلاً) لأنه بعد شهر آخر عين محمد أحمد أميناً لسر اتحاد الجمهوريات العربية فى ديسمبر ١٩٧١ ولم يشترك فى الوزارة التالية (يناير ١٩٧٢).

وفى يناير ١٩٧٢ شكل الدكتور عزيز صدقى وزارته وقد كان قبل

تشكيلها بمثابة الرجل الثانى فى مجلس الوزراء والنائب الأول لرئيس الوزارة، وقد ضمت هذه الوزارة خمسة نواب لرئيس الوزراء لم يكن من بينهم من الأربعة القدامى إلا الدكتور عبدالقادر حاتم، أما عزيز صدقى نفسه وهو النائب الأول فقد أصبح رئيساً للوزارة، بينما خرج النائبان التاليان سيد مرعى ومحمود رياض من الوزارة.

وأما النواب الأربعة الجدد الذين يحتلون الترتيب السابع [والسابع مكرر] بين نواب رؤساء الوزراء فى عهد الرئيس السادات فقد كان ثلاثة منهم من وزراء عهد الرئيس السادات الجدد وكانوا هم محمد عبدالسلام الزيات وزير شئون مجلس الشعب الذى لم يعين فى هذا المنصب إلا فى أبريل ١٩٧١، أى منذ ٩ شهور فقط، وممدوح سالم والفريق أول محمد أحمد صادق وزيرى الداخلية والحربية الذين عينا فى مايو ١٩٧١، أى منذ ثمانية شهور فقط، أما النائب القديم بين هؤلاء جميعاً فكان السيد محمد عبدالله مرزبان الذى كان قد عين وزيراً فى مارس ١٩٦٨ فقط .

على أن هذه الوزارة لم تستمر إلى نهاية عهدها بخمسة نواب رئيس الوزراء، فقد أقيل أحدهم وهو الفريق صادق فى أكتوبر ١٩٧٢ ولم يعين خلفه الفريق أول أحمد إسماعيل بدرجة نائب رئيس وزراء وانما عين بدرجة وزير فحسب .

وفى وزارة الرئيس السادات الأولى لم يشغل منصب نائب رئيس الوزراء إلا أربعة نواب فقط، كان أولهم هو الدكتور محمد عبدالقادر حاتم الذى كان يتولى رئاسة الوزارة على سبيل النيابة تقريباً، كما بقى ممدوح سالم نائباً لرئيس الوزراء بعد خروج محمد عبدالسلام الزيات ومحمد عبدالله

مرزبان، وعين نائبان جديدان يحتلان الترتيب الحادى عشر والحادى عشر «مكرر» بين نواب رئيس الوزراء فى عهد الرئيس السادات وهما الدكتوران عبد العزيز حجازى، وعبد العزيز كامل (وكان عهدهما بالوزارة منذ مارس وأكتوبر ١٩٦٨ فقط)، وكان ثانيهما قد عاد لدخول الوزارة بعد ما لم يضمه تشكيل عزيز صدقى لوزارته فى يناير ١٩٧٢.

وفى وزارة الرئيس السادات الثانية (أبريل ١٩٧٤) أصبح لرئيس الوزراء نائب أول هو الدكتور عبدالعزيز حجازى وثلاثة نواب، وعلى الرغم من أن الدكتور عبدالعزيز حجازى كان أقدم فى تولى الوزارة (مارس ١٩٦٨) من ممدوح سالم (مايو ١٩٧١) إلا أن ممدوح سالم كان أسبق فى تولى منصب نائب رئيس الوزراء (يناير ١٩٧٢) من الدكتور حجازى (مارس ١٩٧٣)، وقد سبق الدكتور حجازى فى تولى رئاسة الوزارة (سبتمبر ١٩٧٤) زميله ممدوح سالم (أبريل ١٩٧٥)، كذلك فإنه انفرد عن ممدوح سالم بحصوله على منصب النائب الأول لرئس الوزراء (أبريل ١٩٧٤).

أما نواب رئيس الوزراء الثلاثة الآخرون فى وزارة الرئيس السادات الثانية (أبريل ١٩٧٤) فكانوا هم: ممدوح سالم، والدكتور عبدالعزيزكامل وهما من نواب رئيس الوزراء فى الوزارة السابقة، وكان النائب الجديد الوحيد هو المشير أحمد إسماعيل على الذى لم يتول هذا المنصب إلا فى أول وزارة شكلت بعد الانتصار فى حرب أكتوبر ١٩٧٣(وهى وزارة السادات الثانية - أبريل ١٩٧٤)، وبعد عام ونصف عام من توليه منصب وزير الحربية وذلك على خلاف سلفه الفريق صادق الذى نال منصب نائب رئيس الوزراء بعد ثمانية شهور فقط، وخلفه المشير الجمسى الذى نال المنصب بعد أقل من

خمسة شهور، وبذا فإن المشير أحمد إسماعيل يحتل ترتيب الثالث عشر بين نواب رئيس الوزراء فى عهد الرئيس محمد أنور السادات.

لما شكل الدكتور حجازى وزارته (سبتمبر ١٩٧٤) لم يعين أى نائب جديد فى منصب نائب رئيس الوزراء وبقى زملاؤه الثلاثة (ممدوح سالم وعبدالعزيز كامل والمشير أحمد إسماعيل) يشغلون هذا المنصب، وفى أثناء هذه الوزارة توفى المشير أحمد إسماعيل وبقى رئيس الوزراء بنائبين فقط!

أما فى وزارة ممدوح سالم الأولى (أبريل ١٩٧٥) فقد شغل هذا المنصب ثلاثة نواب جدد هم: الدكتور محمد حافظ غانم (وقد كان تولى الوزارة فى ١٩٦٨)، وإسماعيل فهمى (وكان قد تولى الوزارة منذ مارس ١٩٧٣)، والمشير محمد عبدالغنى الجمسى (وكان قد تولى الوزارة فى ديسمبر ١٩٧٤ فقط)، ويحتل هؤلاء ترتيب الرابع عشر بين نواب رئيس الوزارة فى عهد الرئيس السادات.

وفى وزارة ممدوح سالم الثانية (١٩٧٦) انضم إلى هؤلاء النواب الثلاثة نائب رابع هو المهندس أحمد سلطان ليرأس قطاع الإنتاج (وكان وزيراً منذ مايو ١٩٧١) وليحتل ترتيب السابع عشر بين نواب رئيس الوزراء فى عهد الرئيس السادات.

وفى وزارة ممدوح سالم الثالثة (نوفمبر ١٩٧٦) دخل الوزارة نائب من النواب الأحد عشر لرئيس الوزراء على صبرى فى وزارة مارس ١٩٦٤ وهو الدكتور عبدالمنعم القيسونى، وجاء ترتيبه فى تشكيل الوزارة الأول بين النواب، وقبل النواب الأربعة الموجودين فى الوزارة السابقة وذلك بحكم

أقدميته في هذا المنصب (منذ مارس ١٩٦٤) وفي تولى المناصب الوزارية (منذ أغسطس ١٩٥٤)، لكنه مع هذا يحتل ترتيبا موازياً لترتيب النائب السابع عشر في عهد الرئيس السادات.

وفي وزارة ممدوح سالم الرابعة (أكتوبر ١٩٧٧) بقى الوضع على ما هو عليه بوجود هؤلاء النواب الخمسة ذوى الاختصاصات المحددة والواضحة والمنفصلة عن بعضها، ولكن أحد هؤلاء النواب استقال بعد تشكيل الوزارة بأقل من شهر وهو إسماعيل فهمى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وبقيت الوزارة بأربعة نواب.

ومع تشكيل وزارة ممدوح سالم الخامسة (مايو ١٩٧٨) خرج النائبان الأقدمان وهما الدكتور عبدالمنعم القيسونى والدكتور محمد حافظ غانم، وبقىّ المشير الجمسى والمهندس أحمد سلطان كنائبين وحيدين.

فى الوزارة التالية وهى وزارة الدكتور مصطف خليل الأولى (أكتوبر ١٩٧٨) عين فكرى مكرم نائباً لرئيس الوزراء ليكون بمثابة النائب الوحيد لرئيس الوزراء وليكون نائب رئيس الوزراء التاسع عشر فى عهد الرئيس السادات، وقد بقىّ الوضع كذلك فى وزارة مصطفى خليل الثانية (يونيو ١٩٧٩).

أما فى وزارة الرئيس السادات الأخيرة (مايو ١٩٨٠) فقد تم تعيين ستة نواب لرئيس الوزراء، وهى أول مرة يشغل فيها هذا المنصب هذا العدد من النواب فى عهد الرئيس السادات (وفى أثناء هذه الوزارة انضم لهؤلاء نائب سابع هو عثمان أحمد عثمان كما سيأتى ذكره)، ويحتل خمسة من هؤلاء

الستة الترتيب العشرين بين نواب رئيس الوزراء فى عهد السادات، وهؤلاء هم: الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين، والفريق أول كمال حسن علي، ومحمد نبوى اسماعيل، والمهندس أحمد عز الدين هلال، والدكتور عبد الرزاق عبد الحميد، أما فكرى مكرم عبيد (نائب رئيس الوزراء فى الوزارتين السابقتين) فقد جاء ترتيبه فى تشكيل هذه الوزارة ليكون ثانى النواب بعد الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين على الرغم من نواله المنصب قبله، وقد حدث هذا بالطبع لأن الدكتور أحمد فؤاد محى الدين اختير ليكون بمثابة النائب المسئول عن تقديم برنامج الحكومة إلى مجلس الشعب، وليكون نائبا عن الرئيس فى رئاسة جلسات مجلس الوزراء.

وفى يناير ١٩٨١ عين آخر مَنْ حمل هذا اللقب فى عهد الرئيس السادات وهو المهندس عثمان أحمد عثمان ليكون نائباً لرئيس الوزراء للتنمية الشعبية، لكنه لم يلبث أن استقال فى مايو ١٩٨١، وقد كان ترتيبه الخامس والعشرين [والأخير) بين نواب رئيس الوزراء الخمسة والعشرين فى عهد الرئيس السادات.

على أن حقيقة الأمر أن هؤلاء النواب الخمسة والعشرين قد ضموا فيما بينهم ثلاثة نواب رؤساء الوزارات فى عهد عبدالناصر (عزيز صدقى، وحاتم، وعبدالمنعم القيسونى) ومن الطريف أنهم كانوا نوابا أو أصبحوا نوابا فى وقت واحد فى وزارة علي صبرى الذى يرى الناس من الظاهر أنه كان غريم السادات (!!)، وبذلك يمكن القول بأن اثنين وعشرين فقط هم الذين نالوا هذا المنصب فى عهد الرئيس السادات من دون أن يكونوا قد نالوه من قبل.

(١٦)
نواب رئيس الوزراء فى عهد الرئيس مبارك

شكل الرئيس محمد حسنى مبارك وزارته الأولى فى أكتوبر ١٩٨١ على نفس النحو الذى تركها به الرئيس السادات، فكان فى الوزارة ستة نواب لرئيس الوزراء هم :

الدكتور فؤاد محيى الدين (وقد نُصّ على أنه نائب أول لرئيس الوزراء)، وكمال حسن على، وفكرى مكرم عبيد، ومحمد نبوى إسماعيل، والمهندس أحمد عز الدين هلال، والدكتور عبدالرزاق عبدالمجيد.

وبذا يمكن القول بأن هؤلاء يمثلون النواب الستة الأول فى عهد الرئيس مبارك.

وفى يناير ١٩٨٢ شكل الدكتور فؤاد محيى الدين وزارته الأولى وقد ضمت خمسة نواب لرئيس الوزراء، وقد حل السيد محمد عبدالفتاح إبراهيم نائباً لرئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية محل الدكتور عبدالرزاق عبدالمجيد، وبذا يمكن اعتبار محمد عبدالفتاح إبراهيم سابع نواب رئيس الوزراء فى عهد الرئيس مبارك، وإن كان هو من جهة ثانية أول مَنْ نال هذا المنصب فى عهد الرئيس مبارك.

وفى أغسطس ١٩٨٢ شكل الدكتور فؤاد محى الدين وزارته الثانية وضمت أربعة فقط من نواب الوزراء، منهم اثنان من القدامى هما كمال حسن على، وأحمد عز الدين هلال، واثنان توليا هذا المنصب لأول مرة هما المشير محمد عبدالحليم أبو غزالة، والدكتور مصطفى كمال حلمى، وبهذا يحتلان ترتيب الثامن والثامن «مكرر» بين نواب رئيس الوزراء فى عهد الرئيس حسنى مبارك (بينما خرج من الوزارة ثلاثة من نواب رئيس الوزراء مرة واحدة هم: فكرى مكرم عبيد، ومحمد نبوى إسماعيل، ومحمد عبدالفتاح إبراهيم).

وفى يوليو ١٩٨٤ شكل كمال حسن علىّ وزارته، وضمت نائبين فقط لرئيس الوزراء هما المشير محمد عبدالحليم أبو غزالة، والدكتور مصطفى كمال حلمى، بينما خرج المهندس أحمد عز الدين هلال من الوزارة.

وفى أكتوبر ١٩٨٥ شكل الدكتور على لطفى وزارته وضمت أربعة نواب لرئيس الوزراء كان منهم ثلاثة جدد بالإضافة إلى المشير أبو غزالة، وهؤلاء الثلاثة الجدد هم: الدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد، والدكتور كمال الجنزورى، والدكتور يوسف والى، ويحتل هؤلاء الثلاثة ترتيب العاشر بين نواب رئيس الوزراء فى عهد الرئيس مبارك بينما خرج الدكتور مصطفى كمال حلمى من التشكيل الوزارى.

وقد احتفظ هؤلاء النواب الأربعة بمناصبهم فى وزارة الدكتور عاطف صدقى الأولى (نوفمبر ١٩٨٦) والثانية (أكتوبر ١٩٨٧).

وفى أبريل ١٩٨٩ خرج أولهم وهو المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة من

الوزارة، وعين مساعداً لرئيس الجمهورية.

وفى مارس ١٩٩١ ترك الوزارة أيضاً الدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد لانتخابه أميناً عاماً لجامعة الدول العربية، وبقى بهذا نائبان فقط.

وفى مايو ١٩٩١ عين الدكتور بطرس بطرس غالى نائباً لرئيس الوزارة (ويحتل بهذا ترتيب الثالث عشر بين نواب رئيس الوزراء فى عهد الرئيس مبارك)، لكنه ترك الوزارة فى نهاية العام لاختياره أميناً عاماً للأمم المتحدة، وبقيت الوزارة تضم نائبين فقط.

وقد شكل الدكتور عاطف صدقى وزارته الثالثة فى أكتوبر ١٩٩٣ وضمت النائبين القديمين فقط، وهما الدكتوران الجنزورى ويوسف والى، فلما شكل الدكتور الجنزورى وزارته (يناير ١٩٩٦) بقيت الوزارة بنائب واحد فقط هو الدكتور يوسف والى، واستمر هذا الوضع كذلك عند تشكيل الدكتور عاطف عبيد وزارته (أكتوبر ١٩٩٩).

وبذلك يمكن القول إن الذين شغلوا هذا المنصب فى عهد الرئيس مبارك ثلاثة عشر فقط، منهم ستة من الذين شغلوه من قبل فى عهد الرئيس السادات، وسبعة فقط هم الذين نالوا هذا المنصب فى عهد الرئيس مبارك وهم: محمد عبدالفتاح إبراهيم، والمشير أبو غزالة، والدكاترة: مصطفى كمال حلمى، وأحمد عصمت عبدالمجيد، وكمال الجنزورى، ويوسف والى، وبطرس غالى.

ومن هؤلاء السبعة خمسة نالوا مناصب أرفع، فالدكتور بطرس غالى أصبح سكرتيراً عاماً للأمم المتحدة، والدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد

أصبح أميناً عاماً لجامعة الدول العربية، والدكتور مصطفى كمال حلمى أصبح رئيساً لمجلس الشورى، والمشير محمد عبد الحليم أبو غزالة أصبح مساعداً لرئيس الجمهورية، والدكتور كمال الجنزورى أصبح رئيساً للوزراء، أما الدكتور يوسف والى فلا يزال نائباً لرئيس الوزراء، وأما محمد عبدالفتاح إبراهيم فقد ترك الوزارة بعد ثمانية شهور من دخولها، رحمة الله عليه.

الباب الرابع

فى ديناميات النخبة الحاكمة

(١٧)
هل يقبل رؤساء الوزراء السابقون العمل وزراء؟

حدث هذا فى عهد الثورة فى مرحلتين :

□ المرحلة الأولى : فى أزمة مارس ١٩٥٤ وفيها قبل الرئيس جمال عبدالناصر العودة من منصب رئيس الوزراء الذى وصل إليه فى فبراير ١٩٥٤ إلى منصب نائب رئيس الوزراء .

وسواء حدث هذا لأسباب تكتيكية أو لأن الظرف اضطرته إلى هذا ، وسواء حدث هذا بحسن نية أو عن سوء نية وكجزء من خطة بعيدة النظر فقد حدث . . وفيما بين وزارة الرئيس عبدالناصر الأولى (فبراير ١٩٥٤) ووزارته الثانية (أبريل ١٩٥٤) تقع وزارة الرئيس محمد نجيب الثالثة (مارس ١٩٥٤).

□ المرحلة الثانية : عقب هزيمة ١٩٦٧ حيث شكل عبدالناصر وزارته التاسعة (١٩ يونيو ١٩٦٧) وضمت ثلاثة رؤساء وزراء سابقين هم : زكريا محيى الدين ، وعلى صبرى ، ومحمد صدقى سليمان ، وقد عينوا بهذا الترتيب بدرجة نائب رئيس دون نص على ما إذا كان هذا المنصب يعنى نائب رئيس جمهورية أو نائب رئيس وزراء . . وكان معهم فى هذا المنصب أيضاً حسين الشافعى فى الترتيب الثانى بعد زكريا وقبل على صبرى .

□ حين شكل عبدالناصر وزارته العاشرة (مارس ١٩٦٨) خرج منها زكريا محيى الدين وعلى صبرى وبقى حسين الشافعى بدرجة نائب رئيس، على حين عاد صدقى سليمان إلى مرتبة الوزراء.

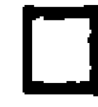
□ حين شكل الدكتور محمود فوزى وزارته الأولى فى بداية عهد الرئيس السادات من الوزارة الأخيرة لعبدالناصر على نحو ما بقيت عليه باستثناء استقالة محمد حسنين هيكل، بقى محمد صدقى سليمان وزيراً على الرغم من أنه كان رئيساً للوزراء فى ١٩٦٦ وكان محمود فوزى نفسه نائباً له، وكان بمثابة الشخص الثانى فى الوزارة. وها هو الوضع ينقلب دون قصد أو ترتيب (بعد ٤ سنوات) ويصبح محمود فوزى فى موقع الرئيس، على حين يصبح المهندس محمد صدقى سليمان الشخص الثانى فى الوزارة. .

ولكن هذا الوضع لم يستمر فى الوزارة التالية (نوفمبر ١٩٧٠) وخرج المهندس محمد صدقى سليمان ليتولى منصب رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات.

□ يمكن إذن تلخيص ما حدث فى عهد الثورة من رجوع رؤساء الوزراء إلى العمل تحت رئاسة غيرهم بأنه حدث خمس مرات مع أربعة من رؤساء الوزراء السابقين حين عملوا تحت رئاسة ثلاثة رؤساء وزراء آخرين :

واحد عمل تحت رئاسة الرئيس محمد نجيب (جمال عبدالناصر)، وثلاثة عملوا تحت رئاسة الرئيس جمال عبدالناصر (زكريا وعلى صبرى وصدقى سليمان)، وواحد عمل تحت رئاسة رئيس وزراء أحدث منه (وهو المهندس صدقى سليمان حين عمل تحت رئاسة الدكتور محمود فوزى).

والحاصل أن هذا حدث فى عهد الرؤساء الثلاثة محمد نجيب وجمال عبد الناصر وأنور السادات على حين لم يحدث أبداً فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك .



ثانيا: فيما قبل الثورة حدث هذا مع تسعة رؤساء وزراء.

كان أبرزهم بالطبع إسماعيل صدقى باشا الذى قبل العمل تحت رئاسة محمد محمود باشا ، الذى كان يصنف على أنه عدوه - أو على الأقل منافسه - اللدود ، ومع أن روايات كثيرة تذهب إلى أن إسماعيل صدقى باشا كان مرشح الملك لتولى الرئاسة قبل محمد محمود سنة ١٩٢٨ فإننا لسنا بحاجة إلى مثل هذه الرواية للتأكيد على أهمية صدقى باشا فى ذلك الوقت ، فقد كان إسماعيل صدقى بالفعل الرجل القوى فى وزارة زيور باشا طوال عام ١٩٢٥ ، وقد دخلها فى ديسمبر ١٩٢٤ بعد تشكيلها بأيام قليلة ليتولى الداخلية ، واحتفظ بهذا المنصب عند تشكيل زيور لوزارته الثانية (مارس ١٩٢٥) وتنسب الانتخابات التى أجرتها وزارة زيور إلى صدقى لا إلى زيور ، كذلك ينسب قرار حل البرلمان فى يوم انعقاده الأول إلى صدقى لا إلى زيور وفى مذكرات الدكتور هيكل باشا فقرة رائعة عن التناغم بين هذين الرجلين فى تلك الفترة .

ولكن هذا كله لم يمنع صدقى باشا عام ١٩٣٨ من أن ينضم لوزارة محمد محمود باشا الثانية كوزير دولة ويتولى وزارة المالية ، مع أنه كان قد شكل وزارتين متتاليتين حكم بهما طيلة الفترة من يونيو ١٩٣٠ وحتى

سبتمبر ١٩٣٣، وكانت مدته فى ذلك الوقت أطول مدة متصلة لرئيس وزراء منذ أعلنت الملكية، بل ظلت أطول فترة متصلة طيلة عهدى الملك فؤاد والملك فاروق.

النموذج الثانى يكتسب أهميته من رمزه الرفيع، إذ أن رئيس الوزراء الذى ترأس الوزارة أربع مرات متصلة فى عهود الخديو عباس حلمى والسلطان حسين كامل والملك فؤاد، وكانت الحركة الوطنية فى ثورة ١٩١٩ تطالب بتشكيل وزارة خامسة برئاسته، وهو حسين رشدى باشا قد قبل أن يدخل وزارة عدلى يكن باشا كنائب لرئيس مجلس الوزراء ليس إلا، وقد كان وجوده تدعيما لهذه الوزارة التى سميت «وزارة الثقة» وهى الوزارة التى حصلت مصر فى نهاية عهدها على «تصريح ٢٢ فبراير».

ومن الجدير بالذكر أن عدلى نفسه كان أحد ثلاثة وزراء استوزرهم رشدى باشا فى وزارته الأولى، أما الآخران فهما رئيسا الوزراء اللاحقان عبدالخالق ثروت وإسماعيل صدقى، وقد شارك كلاهما أيضا فى وزارة الثقة التى رأسها عدلى باشا (١٩٢١) الأول كوزير للداخلية، والثانى كوزير للمالية، ثم شكل ثروت باشا نفسه الوزارة التالية (مارس ١٩٢٢).

النموذج الثالث كان مصطفى باشا فهمى، صاحب أطول وزارة فى التاريخ المصرى المعاصر كله (١٨٩٣ - ١٩٠٨)، وقد بدأ مناصب وزارية كوزير للأشغال فى وزارة شريف باشا الثانية (٥ يوليو ١٨٧٩)، أى قبل أن ينقضى عام على بدء النظام الوزارى المصرى، ثم تولى وزارة الخارجية فى الوزارات الثلاث التالية، ثم الخارجية والحقانية معاً فى الوزارة الرابعة التالية، وهكذا ظل محتفظاً بالوزارة خمس وزارات متواصلة.

وبعد وزارتين عاد مرة ثانية ليتولى الوزارة وتولاها مرتين متتاليتين ثم تولى رئاستها فى المرتين التاليتين أيضا ليكون بهذا آخر رئيس وزراء فى عهد الخديو توفيق وأول رئيس وزراء فى عهد الخديو عباس حلمى . ثم يترك الوزارة فى وزارتين، لكنه يعود ليعمل وزيراً للحربية فى وزارة نوبار باشا وليصعد من هذا المنصب إلى رئاسة الوزارة مشكلا وزارته الثالثة التى هى أطول الوازرات عمرا حتى الآن! هل لو كان مصطفى باشا قد اعتذر عن المشاركة فى وزارة نوبار الثالثة أكان وصل إلى الرئاسة الثالثة؟

على كل الأحوال فقد ختم مصطفى فهمى حياته كرئيس للوزراء .

النموذجان الرابع والخامس يمثلان أهمية تاريخية خاصة ، فهما رئيسا وزارتين من الوزارات الإدارية الثلاث التى تولت الحكم فى أثناء اندلاع ثورة ١٩١٩ ، حيث كان الشعب يأبى على المستوزرين أن يقبلوا الوزارة أو رئاستها ويتهددهم بالاغتيال، ومع هذا فإن سعد باشا زغلول – لسبب قد لا نفهمه – آثر أن يستوزرهما معه كوزيرين فى وزارة الشعب الأولى التى شكلها عام ١٩٢٤ ، وقد ولاهما وزارات مهمة، لكنهما لأسباب لا نعرفها أيضاً لم يستطيعا البقاء فى الوزارة إلى نهايتها بالقدر المفترض من الحماس ، بل إن الآخر وهو نسيم باشا ترك الوزارة بالفعل قبل نهايتها ومن الطريف أن محمد سعيد باشا انتهى عهده بالمناصب الوزارية بنهاية وزارة سعد باشا على حين أن محمد توفيق نسيم باشا عاد ليشكل وزارة جديدة (هى وزارته الثالثة) فى نوفبر ١٩٣٤ ، أى بعد عشر سنوات من خروجه من وزارة سعد زغلول، وهكذا انتهى عهده بالوزارات كرئيس للوزراء ، أما محمد سعيد باشا فقد انتهى عهده بالمناصب الوزارية كوزير لا كرئيس .

النموذج السادس يمثل مفارقة غريبة، فقد كان يحيى إبراهيم قد وصل إلى رئاسة الوزارة وأجرى الانتخابات التى أتت بوزارة الشعب الأولى وزارة سعد زغلول فى ١٩٢٤، وكان قد وصل إلى مكانة رفيعة فى الوجدان الشعبى بسبب رسوبه هو نفسه فى الانتخابات النزيهة التى أجراها.. ومع هذه المكانة الرفيعة قبل يحيى باشا إبراهيم أن يعمل وزيراً فى وزارة زيور باشا التى أعقبت وزارة سعد زغلول بعد فترة من تولى زيور الرئاسة.

النموذج السابع يمثل هذا الرجل أهمية خاصة فى بداية النظام الوزارى، وهو مصطفى رياض باشا، الذى شكل ثلاث وزارات، اثنتان فى عهد الخديو توفيق وثالثة فى عهد الخديو عباس حلمى الثانى، وكان واحدا من أول أربعة وزراء بدأ بهم النظام الوزارى المصرى مع نوبار باشا وعلى مبارك وراتب باشا، لكنه لم يصل إلى رئاسة الوزارة إلا بعد اثنين شاركا فى الوزارات بعده وقد بدآ بالرئاسة لا بالوزارة أولهما هو الخديو توفيق الذى رأس ثانى وزارة وبدأ بها مناصبه الوزارية، أما الثانى فهو شريف باشا الذى رأس ثالث وزارة وبدأ بها أيضاً مناصبه الوزارية، ثم بعد ١٣ شهراً من بدء النظام الوزارى شكل رياض باشا أولى وزاراته ليكون رابع رئيس للوزراء مع أنه كان فى الترتيب بمثابة الوزير الأول مكرر بين الوزراء

ولم يكن هذا هو القبول الوحيد من رياض باشا بتجاوز أقدميته فقد عمل رياض باشا نفسه وزيراً للداخلية فى وزارة شريف الرابعة بعدما كان قد وصل إلى الرئاسة، ولكنه عاد وتولى الرئاسة مرتين أخريين.

النموذج الثامن هو نموذج حسين فخرى باشا، تولى رئاسة الوزارة ثلاثة أيام دون أن يتغير وزير من الوزراء الذين رأسهم، ثم عاد وزيراً فى الوزارة

التالية كأن شيئاً لم يكن، ولعل أبلغ تصوير لما حدث يومها هو أن نقرأ الأوامر الخديوية الصادرة بإسناد الوزارة إليه وإلى خلفه، فقد كان الأمر أمر نزاع قوة بين الإنجليز وبين الخديو، ومن حسن حظ تاريخنا أن «الاهرام» سجلت هذا النزاع بطريقة شبه كاملة.

يقول الأستاذ فؤاد كرم فى كتابه «النظارات والوزارات المصرية»:

«لم تنشر الوثائق الخاصة بتشكيل هذه النظارة فى الوقائع المصرية ولا فى غيرها من المجموعات الرسمية، فلجأنا إلى الجرائد المحلية التى كانت تصدر فى ذلك العهد فوجدنا فى جريدة الأهرام من تاريخ ١٥ يناير إلى ١٨ منه (وهى المدة الوجيزة التى مكثت فيها هذه النظارة فى الحكم)، الأخبار التى وردت بشأنها، ننشرها هنا كما هى:

«أمر الجناب الخديوى محمود شكرى باشا أن يتوجه صباح الأحد (١٥ يناير) إلى مصطفى باشا فهمى ويسأله الاستقالة من منصبه بأمر الجناب الخديوى، فأجاب مصطفى باشا فهمى بمصريته: «هل ذلك بالاتفاق مع كرومر»، ثم استأنف حديثه بوطنيته وقال: «إن لم يكن كذلك فأستشير أنا اللورد كرومر»، فتركه شكرى باشا وعرض الكيفية على سمو العباس فأصدر أمره بعزل مصطفى باشا وتنصيب فخرى باشا».

الأهرام ١٦ يناير ١٨٩٣

«تشكلت النظارة برياسة فخرى باشا ناظر الداخلية وعين صاحبا السعادة بطرس باشا غالى للمالية ومظلوم باشا للحقانية، وأما سعادة الباشوات تكران وزكى وشهدى فباقون».

«صدر الدكريتو بتشكيل الوزارة الجديدة»

الأهرام ١٦ يناير ١٨٩٣

«سأل كرومر بقاء بطرس باشا ومظلوم باشا وإرجاع مصطفى فهمى باشا فرفض سمو الخديو الذى سيجاوب غداً كتابة على لائحة روزبرى بأن سموه معضد لوزارته الجديدة، كما تخوله حقوقه الخديوية الفرمانية».

الأهرام ١٨ يناير ١٨٩٣

«أجاب سمو الخديو كرومر برفض مطالب انكلترا وأنه حر فى بلاده، فأبلغ كرومر ذلك لمصطفى باشا آسفاً، ورأى فخرى باشا أن المسألة شخصية، فأراد تسهيل العقبات فاستقال إخلاصاً لخديويه ولوطنه، ولهذا أيد سمو الخديو وزارته الجديدة، وسيعين رياض باشا رئيساً لها».

الأهرام ١٨ يناير سنة ١٨٩٣

«إن الجناب العباسى أيد بإجراءاته الحازمة الوطنية أمرين رئيسيين: الأول عزل رئيس النظار، أو الناظر الذى لا يرضاه، والثانى تعيين الوزير أو الرئيس الذى يريده، وفى كلا الأمرين نظر سموه إلى مصلحة البلاد والوطن، لأنه إذا كانت الهيئة من غير رأيه فلا تخدم إلا الانكليز، وإذا كان الوزير من غير مبادئ سموه كان خادم المراقبين الدخلاء، وعليه فلم ينظر الخديو عباس باشا المحبوب إلى شخصية هذا أو ذاك، بل نظر إلى المبادئ والشعائر وهى خدمات وطنية جليلة».

«إن فخرى باشا لما اشتدت وطأة الأزمة استقال لكى لا تكون شخصيته سبباً للخلاف والتنافر».

« وانقضت الأزمة الوزارية».

النموذج التاسع هو نموذج عبد الفتاح يحيى باشا، الذى رأس الوزارة (١٩٣٣ ـ ١٩٣٤) فى أعقاب وزارتى صدقى باشا، ولا تتورع الكتابات التاريخية المتاحة أن تذكر أن الوزارة شُكلت له وهو فى الخارج، فلما عاد رأسها، لهذا لم يكن من المستغرب أن يقبل العمل وزيراً تحت رئاسة محمد محمود باشا فى وزاراته الثلاث الأخيرة (١٩٣٧ ـ ١٩٣٩) على نحو ما فعل سلفه المباشر إسماعيل صدقى باشا، وعلى حين عاد إسماعيل صدقى ليترأس الوزاره فى ١٩٤٦ فإن عبدالفتاح يحيى أنهى حياته الوزارية كوزير لا كرئيس للوزراء، شأنه فى هذا شأن حسين فخرى، ومحمد سعيد، ويحيى إبراهيم الذين كانت آخر مناصبهم الوزارية تولى الوزارة بعدما وصلوا إلى رئاستها.

أما إسماعيل صدقى ومصطفى فهمى ومصطفى رياض ومحمد توفيق نسيم فقد عملوا وزراء فيما بين رئاستين وهكذا انتهت مناصبهم الوزارية بالرئاسة.

أما حسين رشدى باشا فهو متفرد بأنه ختم حياته بمنصب نائب رئيس الوزراء.

(١٨)
ظاهرة إعادة الاستوزار فى عهد الثورة

يمكن لنا أن نلاحظ أسبابا محددة لظاهرة إعادة الاستوزار بين وزراء الثورة .

وينبغى فى البداية أن نذكر أن إعادة الاستوزار بين وزراء الثورة كانت استثناء ولم تكن قاعدة ، وقد بلغ وضوح هذه الفكرة الحد الذى جعل واحدا من الرؤساء الأربعة يعلن فى شبه صراحة أنه لا يحبذ إعادة الاستوزار .

وقد كان من عادة الحياة السياسية فى العهد الليبرالى قبل الثورة وجود ظاهرة إعادة الاستوزار بطريقة ملفتة للنظر ، فعندما يتولى حزب الوفد الحكم يأتى بالوزراء الوفديين ، ولا يلبث هؤلاء أن يتركوا الوزارة مع تخليه عن الحكم ، وكذلك كان الحال فى الأحزاب التى شاركت فى الائتلافات الحكومية (الأحرار الدستوريون - السعديون - الكتلة الوفدية - الحزب الوطنى) .

وفيما قبل نشأة الأحزاب كانت الظاهرة تعود إلى ما قد يمكن تسميته بالمزاوجات التى تعتمد على طبيعة العلاقات الشخصية بين الطبقة التى كان يأتى منها الوزراء .

أما فى عهد الثورة والتنظيم السياسى الواحد (أو الوحيد) فقد كانت القاعدة أن الذين يخرجون من الحكم لا يعودون إليه إلا فى استثناءات نادرة، ولكن هذه الاستثناءات فى حد ذاتها تعطينا فكرة قوية ودلالات مهمة عن آلية اختيار (وإعادة اختيار) رجال الحكم فى عهد الثورة.

ومع أننا سنعطى لكل «واقعة» حجمها الطبيعى، إلا أننا سنرصد هذه الظاهرة من خلال المنهج القائم على الحصر الدقيق ثم التصنيف الطبيعى وغير المفتعل.

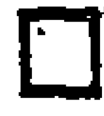
وسوف نقسم الحالات التى حدثت على مدى الفترة من (١٩٥٢ - ٢٠٠٠) تبعا لترتيبها الطبيعى والزمنى والدلالى والتخصصى.

على أن ما ينبغى أن نشير إليه قبل أن نستغرق فى دراسة وتأمل هذا الفصل، أن نؤكد أن هذه الظاهرة ظلت محصورة فى نطاق ضيق (٤٧ حالة)، ومن بين هذه الحالات لم يحدث أن عاد نفس الشخص إلى الاستوزار مرتين إلا فى خمس حالات محددة هى حالات:

☐ الرئيس السادات الذى كان يتولى وزارة الدولة عام ١٩٥٤ ثم ترك المناصب الوزارية طيلة عهد الرئيس عبد الناصر ثم عاد إلى الوزارة ليرأسها فى عام ١٩٧٣، وترك رئاستها فى ١٩٧٤ ثم عاد ليرأسها مرة أخرى فى مايو ١٩٨٠.

☐ زكريا محيى الدين الذى عاد إلى الوزارة ليرأسها فى عام ١٩٦٥، ثم تركها وعاد فى عام ١٩٦٧ ليكون نائبا للرئيس عبد الناصر فى وزارة ما بعد حرب عام ١٩٦٧.

□ كمال رفعت الذى عاد لدخول وزارة مارس ١٩٦٤ بعدما كان قد ترك الوزارة فى عام ١٩٦٢ ليكون عضوا فى مجلس الرياسة، وترك الوزارة فى عام ١٩٦٥ وعاد ليدخلها فى وزارة عبد الناصر التاسعة التى شكلها عقب حرب عام ١٩٦٧.



وبالإضافة إلى هذه الحالات الثلاث التى تتبدى فيها ظروفها المرتبطة بالرئاسات أكثر منها بالوزارة، فإن هناك اثنين فقط من الوزراء المدنيين دخلا الوزارة ثلاث مرات أى أعيد استوزار كل منهم مرتين، وهما :

□ عبد المنعم القيسونى (فى نفس القطاع الاقتصادى.. المالية ـ الاقتصاد ـ التخطيط).

□ محمد أبو نصير (الذى تولى وزارات متعددة هى : التجارة والصناعة والتجارة والشئون البلدية والقروية والإسكان والمرافق ثم العدل).

ومن أطرف ما يمكن أن نلاحظه أن الرجلين : أبو نصير والقيسونى دخلا الوزارة لأول مرة معا فى نفس اليوم فى ٢٧ إبريل عام ١٩٥٤ كنائبى وزير فى وزارة عبد الناصر الثانية التى شكلها فى أعقاب أزمة مارس عام ١٩٥٤، وأنه قد يمكن النظر إليهما على أنهما يمثلان أول الاختيارات التى تولاها عبد الناصر بنفسه بعد الخروج الثانى للرئيس محمد نجيب.

التعاقب التاريخي لإعادة الاستوزار

يمكن القول بأنه بالإضافة إلى ٣٩٧ وزيرا تولوا الوزارة منذ مطلع عهد الثورة وحتى نهاية عام ١٩٩٩ ، فإن هناك حالات معدودة ومحدودة من إعادة التعيين لوزراء سابقين (أو لرؤساء وزارات أو لنواب رئيس الوزراء) في مناصب الوزراء (أو رؤساء الوزارات أو نوابهم) . وسوف نورد هنا أولا قائمة بهذه الحالات من إعادة التعيين حسب ترتيب حدوثها ، وسنذكر بعد اسم الوزير فيما بين قوسين الرقم الترتيبي لكل وزير (أو رئيس وزراء أو نائب رئيس وزراء) فيما بين وزراء عهد الثورة جميعا (حسبما رتبناهم في الباب الأول من كتابنا «الوزراء ، ورؤساؤهم . . .» .

ثم نذكر فيما بين قوسين آخرين الرقم الترتيبي المناظر للوزراء الذين عينوا في اليوم الذي أعيد فيه تعيين الوزير السابق ، أي الرقم الترتيبي الذي يستحقه الوزير الذي أعيد استوزاره لو لم يكن محتفظاً بأقدميته السابقة .

عهد الرئيس محمد نجيب

			تاريخ الخروج في المرة السابقة	تاريخ إعادة التعيين
١ـ عبدالعزيز عبدالله سالم	[١]	[العاشر مكرر]	١٩٥٢/٩/٦	١٩٥٢/٩/٨
٢ـ الرئيس محمد نجيب	[٩]	[قبل ٣٥]	١٩٥٤/٢/٢٥	١٩٥٤/٣/٨

عهد الرئيس جمال عبدالناصر

٣ ـ عبداللطيف بغدادى	[٢٧ مكرر]	[٥٠]	١٩٥٧/٧	١٩٥٨/٣/٦
٤ ـ نور الدين طراف	[٥ مكرر]	[٨٣]	١٩٦٢/٩/٢٨	١٩٦٤/٣/٢٤
٥ ـ أحمد عبده الشرباصى	[٢٩]	[٨٣]	١٩٦٢/٩/٢٨	١٩٦٤/٣/٢٤
٦ ـ كمال الدين رفعت	[٥١ مكرر]	[٨٣]	١٩٦٢/٩/٢٨	١٩٦٤/٣/٢٤
٧ ـ محمد أبو نصير	[٤٤]	[٨٣]	١٩٦١/٨/١٦	١٩٦٤/٣/٢٤
٨ ـ زكريا محيى الدين	[٣٠ مكرر]	[قبل ٩٦]	١٩٦٢/٩/٢٨	١٩٦٥/١٠/١
٩ ـ ثروت عكاشة	[٥١ مكرر]	[قبل ١٠٦]	١٩٦٢/٩/٢٨	١٩٩٦/٩/١٠
١٠ ـ حسين عباس زكى	[٥٠]	[١٠٦]	١٩٦١/١٠/١٨	١٩٦٦/٩/١٠

١١ـ جمال عبد الناصر	[٢٦]	[قبل ١١٢]	١٩٦٢/٩/٢٨	١٩٦٧/٦/١٩
١٢ـ زكريا محيى الدين				
(المرة الثالثة)	[٣٠ مكرر]	[قبل ١١٢]	١٩٦٦/٩/١٠	١٩٦٧/٦/١٩
١٣ـ حسين الشافعى	[٣٥ مكرر]	[قبل ١١٢]	١٩٦٢/٩/٢٨	١٩٦٧/٦/١٩
١٤ـ على صبرى	[٤٩]	[قبل ١١٢]	١٩٦٥/١٠/١	١٩٦٧/٦/١٩
١٥ـ كمال رفعت				
(المرة الثالثة)	[٥١ مكرر]	[قبل ١١٢]	١٩٦٥/١٠/١	١٩٦٧/٦/١٩
١٦ـ عبد المنعم القيسونى	[٤١ مكرر]	[قبل ١١٢]	١٩٦٦/٩/١٠	١٩٦٧/٦/١٩
١٧ـ سيد مرعى	[٤٦ مكرر]	[قبل ١١٢]	١٩٦١/١٠/١٩	١٩٦٧/٦/١٩
١٨ـ عبد العزيز السيد	[٦٥ مكرر]	[قبل ١١٢]	١٩٦٥/١٠/١	١٩٦٧/٦/١٩
١٩ـ عزيز أحمد ياسين	[٩٧ مكرر]	[قبل ١١٢]	١٩٦٧/٦/١٩	١٩٦٧/٧/٨
٢٠ـ عزيز صدقى	[٤٦ مكرر]	[قبل ١١٢]	١٩٦٥/٨/٢٦	١٩٦٧/١٠/١٦
٢١ـ محمد أبو نصير				
(المرة الثالثة)	[٤٤]	[١١٣]	١٩٦٥/١٠/١	١٩٦٨/٣/٢٠

ويمكن لنا أن نلاحظ من الجدول السابق مجموعة من الحقائق المهمة :

(١) أن أكبر عملية إعادة استوزار تمت فى عهد الرئيس جمال عبدالناصر كانت عقب هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ حيث شكل الرئيس عبدالناصر بنفسه الوزارة، وبهذا عاد هو نفسه إلى تولى المناصب الوزارية، وقد ضم إلى هذه الوزارة عند تشكيلها سبعة وجوه من الذين كانوا تولوا المناصب الوزارية من

قبل، منهم اثنان من أعضاء مجلس قيادة الثورة، وثالث كان رئيساً للوزراء وأصبح فى الوزارة الجديدة نائباً للرئيس، واثنان آخران كانا قد وصلا إلى درجة نائب رئيس الوزراء، وفى أثناء فترة الوزارة لجأ عبدالناصر إلى إعادة استوزار وزيرين آخرين فى تاريخين متعاقبين أثناء عهد هذه الوزارة، فكأن فترة هذه الوزارة بمفردها قد شهدت أكثر من نصف حالات إعادة الاستوزار فى عهد الرئيس جمال عبدالناصر.

(٢) إن الحالة الثانية فى الحجم كانت عند تشكيل وزارة على صبرى الثانية فى ١٩٦٤ حيث عاد إلى دخول الوزارة أربعة كان ثلاثة منهم قد وصلوا عند تشكيل الوزارة السابقة إلى عضوية مجلس الرئاسة فإذا هم يعودون فى هذه الوزارة إلى الوزارة بدرجة نائب رئيس وزراء، أما الرابع فكان قد خرج قبل ثلاث وزارات ليتولى مسئولية رئاسة مؤسسة وإذا هو يعود وزيراً فى هذه الوزارة.

(٣) تلى هذا فى الحجم وزارة صدقى سليمان فى سبتمبر ١٩٦٦، حيث عاد الدكتور ثروت عكاشة ليتولى منصباً أرفع كنائب لرئيس الوزراء وذلك ليحل محل الدكتور محمد عبدالقادر حاتم، وعاد حسن عباس زكى الذى كان قد ترك الوزارة قبل ثروت عكاشة إلى منصب الوزير فحسب، وذلك ليحل محل الدكتور عبدالمنعم القيسونى.

إعادة الاستوزار فى عهد الرئيس محمد أنور السادات

٢٢ـالدكتور محمود فوزى	[٢١ مكرر]	[قبل ١٣٧]	١٩٦٧/٦/١٩	١٩٧٠/١٠/٢٠
٢٣ـد. محمد عبدالقادر حاتم	[٦٢]	[قبل ١٤٧]	١٩٦٦/٩/١٠	١٩٧١/٥/١٤
٢٤ـمحمد عبدالسلام الزيات	[١٤٦]	[قبل ١٦٦]	١٩٧١/٨/١٨	١٩٧٢/١/١٧
٢٥ـد. محمود رياض	[٨٣ مكرر]	[قبل ١٦٦]	١٩٦٥/١٠/١	١٩٧٢/١/١٧
٢٦ـ الرئيس السادات	[٤١ مكرر]	[قبل ١٨٥]	١٩٥٦/٦/٢٩	١٩٧٣/٣/٢٧
٢٧ـد. عبد العزيز كامل	[١٢٥ مكرر]	[قبل ١٨٥]	١٩٧٢/٢/١٧	١٩٧٣/٣/٢٧
٢٨ـد. محمد مراد غالب	[١٥٩ مكرر]	[قبل ١٨٥]	١٩٧٢/٩	١٩٧٣/٣/٢٧
٢٩ـد. إسماعيل غانم	[١٤٨ مكرر]	[قبل ٢٠٢]	١٩٧١/٩/١٩	١٩٧٤/٤/٢٥
٣٠ـم. إبراهيم نجيب	[١٥٩ مكرر]	[قبل ١٨٥]	١٩٧٢/١/١٧	١٩٧٤/٤/٢٥
٣١ـد. محمد حافظ غانم	[١١٣ مكرر]	[قبل ٢١٧]	١٩٧٢/١/١٧	١٩٧٥/٤/١٦
٣٢ـعبد اللطيف بلطية	[١٣٧ مكرر]	[قبل ٢١٧]	١٩٧٢/١/١٧	١٩٧٥/٤/١٦
٣٣ـعبدالمنعم القيسونى (مرة ثالثة)	[٤١ مكرر]	[قبل ٢٣٨]	١٩٦٨/٣/٢٠	١٩٧٦/١١/٩
٣٤ـد. عبد الرزاق عبدالمجيد	[٢٤٨]	[قبل ٢٥٧]	١٩٧٧/١٠/٢٦	١٩٧٨/٥/٩

٣٥ـ د. مصطفى خليل	[٤٦ مكرر]	[قبل ٢٦١]	١٠/٩/١٩٦٦	٥/١٠/١٩٧٨
٣٦ـ د. محمود أمين عبدالحافظ	[١٨٥ مكرر]	قبل ٢٦٣]	٢٥/٤/١٩٧٤	٥/١٠/١٩٧٨
٣٧ـ د. مصطفى كمال حلمى	[٢٠٢ مكرر]	[قبل ٢٨٢]	٥/١٠/١٩٧٨	١٩/٦/١٩٧٩
٣٨ـ الرئيس السادات (مرة ثالثة)	[٨٣ مكرر]	[قبل ٢٨٤]	٢٥/٩/١٩٧٤	١٤/٥/١٩٨٠
٣٩ـ د. أحمد فؤاد محى الدين	[١٨٥ مكرر]	[قبل ٢٨٤]	٥/١٠/١٩٧٨	١٤/٥/١٩٨٠
٤٠ـ عثمان أحمد عثمان	[٢٠١]	[قبل ٢٩٠]	١٩/٣/١٩٧٦	٢/٢/١٩٨١
٤١ـ ألبرت برسوم سلامة	[١٨٥ مكرر]	[قبل ٢٩٥]	٢٦/١٠/١٩٧٧	١١/٩/١٩٨١

ونلاحظ فى هذه الحالات :

(١) أن الحالات كانت محدودة ومحصورة فى التغييرات التى شهدت إعادة الاستوزار، وأنها ارتبطت بشخص رئيس الوزراء نفسه أو من يرى عودتهم معه إلى الحياة الوزارية .

☐ فقد شهدت وزارة الدكتور عزيز صدقى عودة اثنين هما محمد عبدالسلام الزيات الذى كان قد ترك الوزارة منذ شهور قليلة ليتولى منصب أمين اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى ، وقد عاد إلى الوزارة بدرجة

نائب رئيس وزراء، كما شهدت عودة الدكتور مهندس محمود رياض ليتولى وزارة المواصلات التى تولاها من قبل فى وزارة على صبرى الثانية .

☐ أما وزارة السادات الأولى (التى كان يتولى تقديم برنامجها الدكتور عبدالقادر حاتم) فقد شهدت عودة اثنين هما الدكتور عبدالعزيز كامل الذى كان قد ترك الوزارة عند تشكيلها فى المرة السابقة (وزارة الدكتور عزيز صدقى) وقد عاد بدرجة نائب رئيس الوزراء، والدكتور محمد مراد غالب الذى كان قد ترك الوزارة قبل شهور معدودة فى أثناء عهد الوزارة السابقة وقد عاد فى هذه الوزارة ليكون وزيراً للإعلام بدلاً من وزارة الخارجية التى كان يتولاها فى الوزارة السابقة منذ يناير ١٩٧٢ حتى سبتمبر ١٩٧٢ .

☐ أما وزارة الرئيس السادات (التى كان الدكتور عبدالعزيز حجازى نائبه الأول فيها) فقد شهدت عودة وزيرين هما الدكتور إسماعيل غانم وقد تولى التعليم العالى والبحث العلمى، على حين كان قد تولى وزارة الثقافة فى وزارة الدكتور فوزى الثالثة، أى لمدة أربعة شهور فقط، والمهندس إبراهيم نجيب وكان يتولى السياحة فى وزارة الدكتور فوزى الرابعة لأقل من أربعة شهور ومن قبل كان يتولى منصب نائب وزير الاسكان (وكان عضواً فى مجلس الوزراء) مع أربعة وزارت متعاقبين فى الستينيات .

☐ أما ممدوح سالم فإنه فى وزارته الأولى أعاد استوزار اثنين هما : الدكتور محمد حافظ غانم الذى كان قد ترك الوزارة منذ يناير ١٩٧٢، وقد عاد ليتولى منصب نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم العالى بعدما كان قد تولى فى الفترة الأولى وزارة التربية والتعليم ومن قبلها وزارة السياحة، أما الثانى فهو عبداللطيف بلطية وقد عاد إلى نفس مجاله .

□ وفى وزارته الثالثة أعاد ممدوح سالم استوزار الدكتور القيسونى كنائب لرئيس الوزراء .

□ وفى وزارته الرابعة أعاد ممدوح سالم استوزار الدكتور عبدالرزاق عبدالمجيد ليكون وزيراً للتخطيط وهو نفس المنصب الذى كان تولاه من قبل فى أثناء وزارة ممدوح سالم الثالثة وحتى نهايتها فقط .

□ أما الدكتور مصطفى خليل فإنه فى وزارته الأولى أعاد استوزار الدكتور محمود أمين عبدالحافظ الذى كان وزيراً للإسكان حتى أبريل ١٩٧٤ ، وقد عين فى هذه الوزارة وزيراً للسياحة والطيران المدنى .

□ وفى وزارة الدكتور مصطفى خليل الثانية أعيد استوزار الدكتور مصطفى كمال حلمى فى نفس منصبه الذى كان قد تركه عند تشكيل وزارة الدكتور مصطفى خليل الأولى وزيراً للتعليم والدولة للبحث العلمى .

□ وعند تشكيل وزارة الرئيس السادات الثالثة (التى كان الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين يتولى تقديم برنامجها) عاد السادات نفسه كما عاد أحمد فؤاد محيى الدين نفسه .

وفى أثناء هذه الوزارة الأخيرة للسادات عاد اثنان من الوزراء القدامى ليدخلوا الوزارة ، الأول هو المهندس عثمان أحمد عثمان وقد عاد نائبا لرئيس الوزراء ، والثانى هو ألبرت برسوم سلامة .

٤٢ـ محمد عبدالفتاح إبراهيم	[٢٠٢ مكرر]	[قبل ٢٩٩]	١٩٧٦/٣/١٩	١٩٨٢/١/٣
٤٣ـ محمود صلاح الدين حامد	[٢٣٨ مكرر]	[قبل ٢٩٩]	١٩٨٠/١٠/٥	١٩٨٢/١/٣
٤٤ـ أحمد ممدوح عطية	[٢٥٧ مكرر]	[قبل ٣١٠]	١٩٨٠/١٠/٥	١٩٨٢/٨/٣١
٤٥ـ د. أحمد عصمت عبدالمجيد	[٢٣٧ مكرر]	[قبل ٣١٧]	١٩٧٢/١/١٧	١٩٨٤/٧/١٦
٤٦ـ د. على لطفى	[٢٦٣ مكرر]	[قبل ٣٢٦]	١٩٨٠/٥/١٤	١٩٨٥/٩/٥
٤٧ـ يوسف صبرى أبوطالب	[٣١٠]	[قبل ٣٥٠]	١٩٨٣/٣/١٥	١٩٨٩/٤/١٥

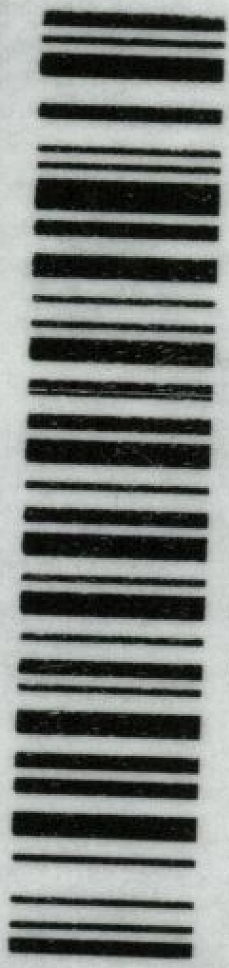
ونلاحظ محدودية هذه الحالات ، وقد كانت الحالتان الأوليان مرتبطتين ببعضهما وبتغيير مجموعة اقتصادية ، وقد عاد محمد عبدالفتاح إبراهيم ليكون نائباً لرئيس الوزراء وكان قد تولى من قبل منصبه الوزير فى وزارت المالية والتأمينات الاجتماعية ، بينما عاد صلاح حامد ليكون وزيراً للمالية وهو نفس المنصب الذى شغله من قبل .

أما الحالة الثالثة فتمثل الحالة الوحيدة فى عهد الرئيس مبارك التى عاد فيها وزير إلى نفس منصبه السابق ووزارته التى تولى أمرها من قبل وهو المستشار أحمد ممدوح عطية وزير العدل .

وأما الحالة الرابعة (ومثلها الحالة السادسة) فتمثل الاستعانة بوزير سابق لتولى شئون وزارته الأصلية بأقدمية خاصة ، فقد عاد الدكتور أحمد

عصمت عبدالمجيد إلى دخول الوزارة ولكن ليتولى وزارة الخارجية وكان وزيراً لشئون مجلس الوزراء فى أول السبعينيات، وعاد يوسف صبرى أبو طالب إلى دخول الوزارة ولكن ليتولى وزارة الدفاع وكان وزيراً للتنمية الشعبية فى بداية عهد الرئيس مبارك.

وتبقى الحالة الخامسة وهى حالة الدكتور على لطفى وهى تمثل عودة وزير سابق ليتولى رئاسة الوزارة كلها.


Bibliotheca Alexandrina
1240061